عدد خاص

العين الساهرة

شرطة عمان السلطانية

العدد ١٥٦ ربيع الأول ١٤٤١هـ - نوفمبر ٢٠١٩م

وعد فأوفيت قابوس وعدا .. وحققت في درب العلا المستحيلا

كلمات مضيئة

لمْ يَكُنْ بُلوغُ ما وصلْنا إليه شيئًا مَيْسُورًا؛ فَقَد اقتَضَى تَفَكُّرًا واخْتبارًا وتَخْطيطًا وإنْجازًا، ولعلَّهُ من المفيد أنْ نذكرَ في هَذَا اليوم أنَّهُ لا بُدَّ من وقفة نحاسبُ فيها النُّفوسَ ونُراجعُ فيها الأمورَ لنَرى مَدى المسافَة المقطُوعَة بالمقارنة إلى آمالِ المستقبلِ الذي نطمَحُ إلى الوُصُولِ عَبْرَه إلى غاياتنا.

قابوسُ بْنُ سَعيد

الثامن عشر من نوفمبر .. مسيرة النماء والرخاء

تعيش السلطنة أيامها الوطنية وهي تحتفل بالعيد الوطني التاسع والأربعين المجيد حيث يستقبل العمانيون هذا اليوم بفرحة يملؤها الفخر والاعتزاز والرفعة والسمو وحق لهم ذلك فما تحقق على هذه الأرض الطيبة من إنجاز وبناء ونهضة وتعمير على كافة المجالات والصعد خلال هذه السنين هو مفخرة بهذا الحاضر الميمون.

إن سلطنة عُمان وبفضل القيادة الحكيمة لمولانا جلالة السلطان المعظم هي مثال يُحتذى به كدولة للمؤسسات والقانون، يسودها العدل والنظام، يتفيأ ظلاله كل مواطن ومقيم على هذه الأرض العزيزة.

وبهذه المناسبة الوطنية المجيدة فإن شُرطة عُمان السُلطانية حالها كحال باقي مؤسسات الدولة تستحضر مسيرة ظافرة ومراحل تطور مشهود استطاعت أن تصل لمستويات متقدمة تضاهي أعرق المؤسسات الأمنية في العالم أجمع.

إن إهتمام جلالة السلطان المعظم بشُرطة عُمان السلطانية ينبع من إدراك جلالته وفق رؤيته الثاقبة الحكيمة لما لهذا الجهاز من أهمية بالغة في حفظ الأمن والاستقرار بما يوفره من مناخ ملائماً للعيش والحرية في أمن وأمان، وبيئة جاذبة لكل راغب في الإقامة والإستثمار على هذه الأرض الطبية.

في هذا اليوم المجيد نجدد العهد والولاء لقائد المسيرة وباني الأمجاد حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - وأمد في عمره وأبقاه ذخراً لهذ الوطن الغالي دامت عمان بخير، ودام قائدها المفدى يرفل في ثوب العزة والعافية، نسأل العلي القدير أن يحفظ بلادنا وأن يديم علينا نعمة الأمن والاستقرار وكل عام والجميع بخير.

العميد / عبدالله بن محمد الجابري
رئيس هيئـــــة التحريـــر

٦	احتفالات.
١٠	أخبار الشرطة.
٢٢	مواكبة للتطور التقني .. تدشين نظام المرافقات الأمنية والمرورية إلكترونياً.
٢٤	حب العمل وأثره على رفع مستوى الإنتاج.
٢٦	موثوقية الخدمات الشرطية جودة في الأداء وسرعة في الإنجاز.
٣٠	الشرطة وإنتاج السلام.
٣٦	٤٩ عاماً من العمل المتواصل.
٣٨	التطور التكنلوجي الرقمي والإفتراضي .. التحديات الأمنية والحاجة إلى (شرطة رقمية) .
٤٢	العين الساهرة . . ولاء وعطاء.
٤٥	عين المعنى.
٤٦	الثامن عشر من نوفمبر مسيرة البناء والتنمية.
٥٠	من بصمات الأصابع إلى البيانات الحيوية.
٥٦	العمانيون كالبنيان المرصوص.
٥٨	فاضل بن عبدالله العمري .. هواية جمع العملات محيط لا ينضب من المعلومات.
٦٤	إدارة استمرارية الاعمال BCM في المؤسسات العامة والخاصة.
٦٨	عطاء مستمر.
٧٠	الدور التشريعي لمجلس الشورى.
٧٦	السلوك العدواني عند المراهقين
٨٠	رياضة.
٨٨	الواحة.
٩١	حتى نلتقي.

المراسلات

بإسم مدير العلاقات العامة

القيادة العامة للشرطة

ص.ب: ٣٠٢ - الرمز البريدي: ١١٦ ميناء الفحل

البريد الإلكتروني

Info@rop.gov.om

الهواتف: ٢٤٤٠١٢٦٢

فاكس: ٢٤٥٦٧١٦١

الاشتراكات السنوية:

- للوزارات والمؤسسات: ٢ ريالات عُمانية.
- للأفراد: ١ ريال عُماني.

التوزيع: العُمانية للتوزيع والتسويق.

هاتف: ٢٤٦٠٤٤٧٧ / ٢٤٦٩٩١٧٠

القراء الأعزاء

هذه دعوة للمشاركة معنا والإدلاء بآرائكم في القضايا التي تهم المجتمع. كما نرحب بكتاباتكم، ونسعى للمزيد من التواصل معكم من خلال صفحات المجلة.

للتواصل معنا عبر البريد الإلكتروني

alainassahira@rop.gov.om
info@rop.gov.om

مجلة أمنية دورية تصدرها إدارة العلاقات العامة
بشرطة عمان السلطانية

العين السهراة

رئيس هيئة التحرير
العميد / عبدالله بن محمد الجابري

هيئة التحرير
العميد / عامر بن سلطان الطوقي
العقيد / جمال بن حبيب القريشي
المقدم / فهد بن سيف الحوسني

مدير التحرير
الرائد / هلال بن محمد الحراصي

إدارة التحرير
الدرجة المدنية ٥ / ثريا بنت حمود العيسرية
الوكيل أول / زكريا بن سالم الصبحي

تحرير موضوعات اللغة الإنجليزية

الإخراج والتنفيذ
الوكيل أول / يوسف بن بهادر البلوشي

التصوير
شعبة التصوير الضوئي
بإدارة العلاقات العامة

٦

١٠

٢٢

٢٤

٣٦

٥٦

٥٨

٨٠

٩١

موقع شرطة عُمان السلطانية
على الشبكة العالمية للمعلومات «الإنترنت»
www.rop.gov.om

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي ووجهة نظر كاتبها فقط
ولا يجوز إعادة النشر أو الاقتباس إلا بإذن مسبق

جلالة السلطان المعظم

يتفضل برعاية الحفل السنوي للاستعراض العسكري

بقاعدة سعيد بن سلطان البحرية

تفضل حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - وشمل برعايته السامية الكريمة العرض العسكري الذي أقيم بتاريخ ١٨ / ١١ / ٢٠١٩م على ميدان الاستعراض العسكري بولاية المصنعة بمناسبة احتفالات السلطنة بالعيد الوطني الـ٤٩ المجيد.

شاركت في العرض وحدات رمزية تمثل الجيش السلطاني العُماني وسلاح الجو السلطاني العُماني والبحرية السلطانية العُمانية والحرس السلطاني العُماني وقوة السلطان الخاصة وشرطة عُمان السلطانية وشؤون البلاط السلطاني. ولدى وصول جلالته. حفظه الله ورعاه . إلى ميدان الاستعراض تشرف باستقبال جلالته - أبقاه الله - معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني ومعالي السيد الوزير المسؤول عن شؤون الدفاع والفريق الركن رئيس أركان قوات السلطان المسلحة واللواء الركن بحري قائد البحرية السلطانية العمانية. وعند اعتلاء جلالته المقصورة السلطانية أدت طوابير العرض التحية العسكرية وعزفت الموسيقى العسكرية المشتركة السلام السلطاني وأطلقت المدفعية إحدى وعشرين طلقة تحية لجلالته - أيده الله، عقب ذلك تقدم قائد طابور الاستعراض العسكري إلى المقصورة السلطانية مستأذنًا جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه -

ببدء فعاليات العرض العسكري، وقدمت الفرقة الموسيقية العسكرية المشتركة التي تمثل الجيش السلطاني العُماني وسلاح الجو السلطاني العُماني والبحرية السلطانية العُمانية والحرس السلطاني العُماني وشرطة عُمان السلطانية وشؤون البلاط السلطاني استعراضها الموسيقي بالمسير البطيء والعادي مرورًا من أمام المقصورة السلطانية، ثم قدمت طوابير حرس المراسم التي تمثل الجيش السلطاني العُماني وسلاح الجو السلطاني العُماني والبحرية السلطانية العُمانية والحرس السلطاني العُماني وقوة السلطان الخاصة وشرطة عُمان السلطانية استعراضها العسكري بمصاحبة المقطوعات الموسيقية للموسيقى العسكرية المشتركة على هيئة استعراض بالمسير العادي مرورًا من أمام المقصورة السلطانية مؤدّية التحيّة العسكريّة لجلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه، عقب ذلك عزفت الفرقة الموسيقية العسكرية المشتركة السلام السلطاني وأدت طوابير حرس المراسم التحية العسكرية لجلالة السلطان المعظم إيذانًا بانتهاء فعاليات العرض العسكري.

وبهذه المناسبة المجيدة تفضّل جلالة القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - فتقبّل هدية البحرية السلطانية العُمانية التي تشرف بتقديمها لجلالته - رعاه الله

- اللواء الركن بحري قائد البحرية السلطانية العُمانية، بعد ذلك غادر حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى للقوات المسلحة - حفظه الله ورعاه - ميدان الاستعراض تحفّهُ عناية الرحمن.

حضر الاحتفال بمعيّة جلالته أصحاب السمو ورئيسا مجلسي الدولة والشورى وأصحاب المعالي الوزراء والمستشارون وقادة أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العُماني وقوة السلطان الخاصة وشرطة عُمان السلطانية والجهات العسكرية والأمنية الأخرى، كما حضر الاحتفال المكرمون أعضاء مجلس الدولة وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى ووكلاء الوزارات والمحافظون وعدد من أصحاب الفضيلة القضاة وأعضاء الادعاء العام وأصحاب السعادة السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية للدول الشقيقة والصديقة المعتمدون لدى السلطنة وعدد من أصحاب السعادة الولاة، وحضر الاحتفال كذلك الملحقون العسكريون وكبار القادة والضباط العسكريون وكبار المسؤولين بالدولة وعدد من ضباط وضباط صف وأفراد أسلحة قوات السلطان المسلحة والحرس السلطاني العماني وقوة السلطان الخاصة وشرطة عُمان السلطانية وشؤون البلاط السلطاني والجهات العسكرية والأمنية الأخرى بالدولة.

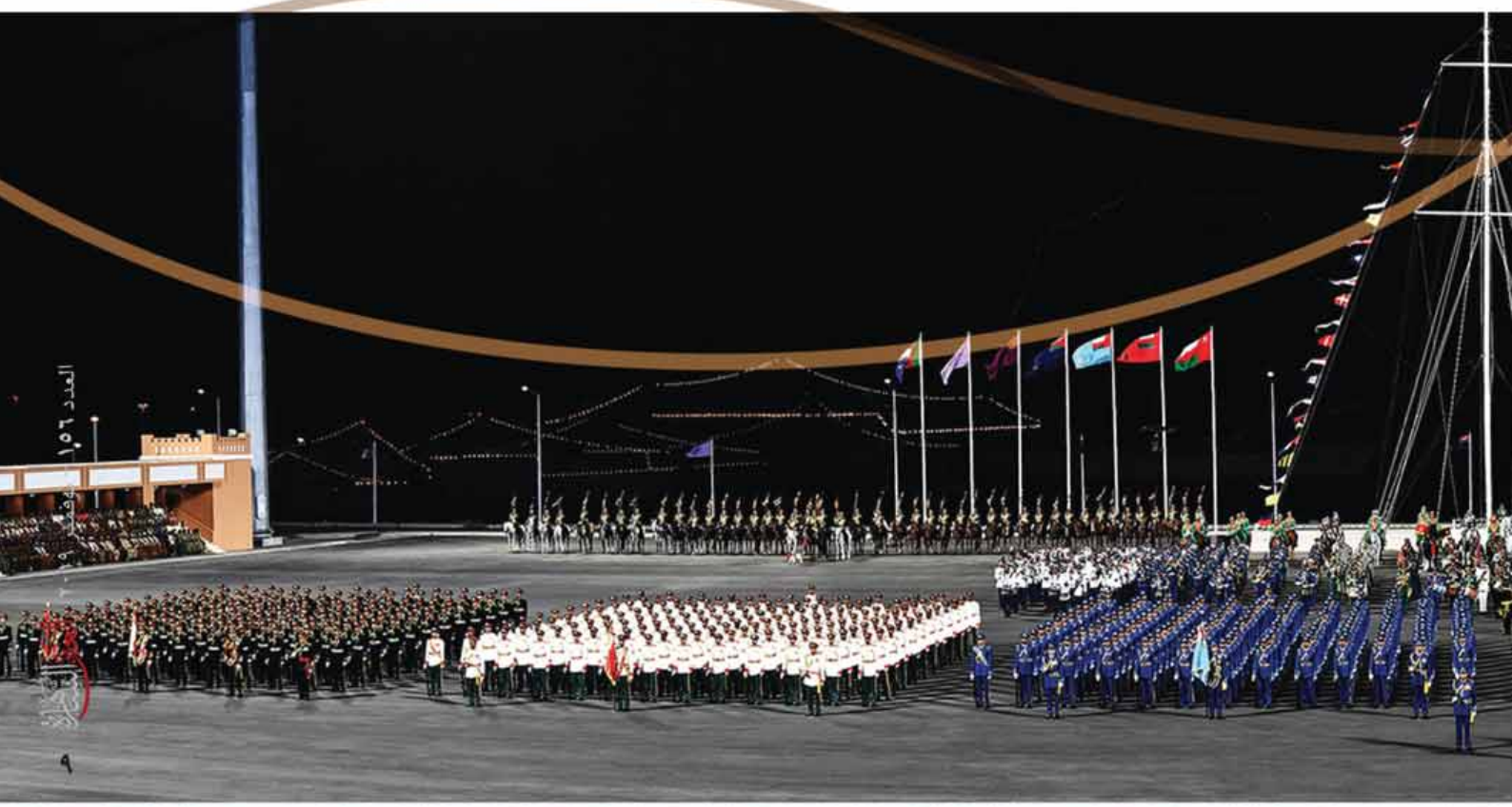

تصوير :
- محمد مصطفى.
- التوجية المعنوي.

أحدث المعايير
والمواصفات الفنية والتقنية
لوحدة شرطة أمن منشآت النفط والغاز
بقرن العلم

بتاريخ ٢٠١٩/١١/٥م احتفل بافتتاح وحدة شرطة أمن منشآت النفط والغاز بقرن العلم في محافظة الداخلية، وذلك تحت رعاية معالي الفريق أول/سلطان بن محمد النعماني وزير المكتب السلطاني، وبحضور معالي الفريق/ حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، وعدد من أصحاب المعالي وقادة أسلحة قوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية وعدد من أصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية ومسؤولي الشركات العاملة في مجال النفط والغاز.

فلدى وصول معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني ميدان الاستعراض أدى طابور الخريجين التحية العسكرية، ثم قام معاليه بتفتيش الصف الأمامي من الطابور .. وقدم طابور الخريجين استعراضا عسكريا بنظام المسير البطيء والمسير العادي مرورا من أمام المنصة الرئيسية أظهروا من خلاله ما اكتسبوه من التدريب والمهارات، ثم قام معالي

الفريق أول بتسليم جائزة الإجادة للملازم/ سكينة بنت محمد اللواتية الحائزة على المركز الأول على مستوى دورة الضباط التخصصيين الجامعيين، بعدها ردد الخريجون نشيد شرطة عمان السلطانية حماة الحق وأدوا قسم الولاء وهتفوا ثلاثا بحياة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى — حفظه الله ورعاه.

وبعد خروج الطابور من ميدان الاستعراض قدمت موسيقى شرطة عمان السلطانية مقطوعات موسيقية متنوعة، ثم قام معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني يرافقه الحضور بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية إيذانا بافتتاح الوحدة. الجدير بالذكر أن وحدة شرطة أمن منشآت النفط والغاز بقرن العلم تم إنشاؤها وفقاً لأحدث المعايير والمواصفات الفنية والتقنية، من أجل توفير الحماية الأمنية لمنشآت النفط والغاز، واتخاذ كافة الإجراءات التي تكفل إقرار الأمن والنظام، وتوفير الحراسات لمنشآت النفط والغاز، وكذلك تسيير الدوريات ومرافقة المعدات عند تحركها بين مناطق الامتياز، إضافة إلى مكافحة الجرائم والحوادث التي تقع ضمن اختصاصها.

(تدشين نظام المرافقات الأمنية)

كما دشن معالي الفريق أول وزير المكتب السلطاني راعي المناسبة نظام المرافقة الأمنية والمرورية للمعدات والمواد الخطرة التي تهدف إلى توفير بيئة مرورية آمنة على الطريق.

ويهدف النظام الإلكتروني إلى تسهيل إجراءات الحصول على تصاريح المرافقات الأمنية والمرورية لنقل الآليات والمعدات الثقيلة والمواد الخطرة، وتوفير هذه الخدمات لمؤسسات القطاع الخاص عند طلبها بما يسهل لها في حركة معداتها المختلفة ويحقق السلامة على الطرق.

المفتش العام للشرطة والجمارك
يلتقي قادة تشكيلات الشرطة

بتاريخ ٢٠١٩/١١/٤م التقى معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك قادة تشكيلات الشرطة بوحدة شرطة أمن منشآت النفط والغاز بقرن العلم.

وأثنى معاليه في بداية اللقاء على الجهود المبذولة في حفظ الأمن وتقديم الخدمات الشرطية للمواطنين والمقيمين، وتطرق إلى ما تحقق من نتائج طيبة خلال الفترة الماضية في شتى قطاعات الخدمات الشرطية ودعا إلى مزيد من الجهود للارتقاء بهذه الخدمات.

كما تطرق معالي الفريق المفتش العام للشرطة والجمارك خلال اللقاء إلى أهمية تطبيق البرامج والخطط الرامية إلى رفع الكفاءة والجاهزية لمنتسبي جهاز الشرطة للقيام بالواجبات الموكولة إليهم على أكمل وجه، كما تم مناقشة العديد من جوانب العمل الشرطي المختلفة والتوجيه بشأنها.

حضر اللقاء اللواء سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية واللواء حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات.

استقبالات
المفتش العام للشرطة والجمارك

استقبل معالي الفريق / حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٧م بمكتبه معالي الدكتور عبد المجيد بن عبدالله البنيان رئيس جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بالمملكة العربية السعودية والوفد المرافق له الذي يزور السلطنة...

كما استقبل معاليه بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٣م معالي/كي شاتمجام - وزير الداخلية ووزير القانون بجمهورية سنغافورة والوفد المرافق له الذي زار السلطنة.

واستقبل المفتش العام للشرطة والجمارك بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٥ كلاً من :

وسعادة مُنو مهاور سفير جمهورية الهند المعين لدى السلطنة.

سعادة محمد محمود بيه سفير الجمهورية الإسلامية الموريتانية المعين لدى السلطنة.

وسعادة إيروريت محمد ياسين سفيرة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية المعينة لدى السلطنة.

وقد جرى خلال تلك المقابلات استعراض وجهات النظر في عدد من الأمور ذات الاهتمام المشترك وبحث سبل التعاون الشرطي ؛ حضر تلك المقابلات عدد من ضباط شرطة عمان السلطانية.

افتتاح مركز شرطة شهـ

ضمن سلسلة المشاريع الإنشائية لشرطة عمان السلطانية احتفل بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢١م بافتتاح المبنى الجديد لمركز شرطة شهب أصعيب ومبنى الخدمات بولاية رخيوت بمحافظة ظفار.

رعى الاحتفال سعادة الشيخ / مهنا بن سيف اللمكي نائب محافظ ظفار وبحضور اللواء/ حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات وعدد من المكرمين وأصحاب السعادة وكبار ضباط شرطة عمان السلطانية وقوات السلطان المسلحة والأجهزة الأمنية ومسؤولي المصالح الحكومية والمشايخ والمواطنين بالمحافظة.

بدأت فعاليات افتتاح المركز بوصول سعادة الشيخ راعي الحفل حيث شاهد والحضور الاستعراض العسكري الذي أقيم بهذه المناسبة، فقد أدى الطابور التحية العسكرية، ثم مر من أمام المنصة الرئيسية، وردد المشاركون في طابور الاستعراض العسكري نشيد شرطة عمان السلطانية (حماة الحق)، ونداء التأييد، واُختتم بخروج الطابور من ميدان الاستعراض، وبعدها قدمت موسيقى شرطة عمان السلطانية معزوفات موسيقية.

ـــب أصعيب بمحافظة ظفار

ثم قام سعادة الشيخ نائب محافظ ظفار راعي المناسبة يرافقه اللواء مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بإزاحة الستار عن اللوحة التذكارية ايذانا بالافتتاح الرسمي لمبنى المركز ثم تجول والحضور في ارجاء المركز الذي يضم اقساما للتحريات والتحقيقات الجنائية والحوادث ومكاتب ادارية وغرفة للعمليات وقاعات مختلفة واستمعوا خلالها الى شرح واف عن المهام التي يؤديها المركز.

كما يضم المركز مبنى متكاملاً لتقديم الخدمات في مجال الجوازات والإقامة والأحوال المدنية والمرور والفحص الفني للمركبات.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية يضم المركز عدداً من المباني السكنية للضباط واخرى للأفراد مجهزة بجميع الخدمات.

وقد روعي في تصميم المركز ايجاد بيئة ملائمة لأداء المهام الأمنية وسرعة انجاز معاملات المراجعين، كما تم اعداد الكادر البشري للمركز اعدادا مهنيا وفق متطلبات العمل وبما يعكس اهتمام القيادة العامة للشرطة للارتقاء بالخدمات الشرطية المقدمة الجمهور.

مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية يستقبل وفد وزارة الداخلية بدولة قطر الشقيقة

بتاريخ ٢٠١٩/٩/٤م استقبل اللواء/سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية بالقيادة العامة للشرطة العميد/ناصر عبدالله المحمود مدير الأدلة والمعلومات الجنائية بوزارة الداخلية بدولة قطر الشقيقة والوفد المرافق له الذي زار السلطنة.

وقد جرى خلال اللقاء تبادل الأحاديث الودية، وبحث سبل التعاون بين شرطة عمان السلطانية ووزارة الداخلية بدولة قطر الشقيقة.

كما قام الوفد بزيارة إلى الإدارة العامة للتحريات والتحقيقات الجنائية استمع خلالها إلى إيجاز تعريفي عن المهام والاختصاصات التي تقوم بها الإدارة، وشملت الزيارة جولة لإدارات الاتصالات للشرطة العربية والدولية، والأدلة الجنائية، والمختبر الجنائي.

حضر المقابلة عدد من كبار ضباط شرطة عمان السلطانية.

اجتماع أصحاب المعالي والسعادة والوكلاء وزارات الداخلية

استضافت السلطنة اجتماع أصحاب المعالي والسعادة وكلاء وزارات الداخلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج بتاريخ ٢٠١٩/١٠/١٤م في مقر الهيئة الاستشارية لدول مجلس التعاون.

ترأس الاجتماع اللواء/ حمد سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات. وتم خلال الاجتماع بحث ومناقشة أوراق العمل المقدمة من الدول الأعضاء وغيرها من المواضيع المدرجة على جدول الاجتماع.

الشرطة تنظم ملتقى صور لأمن المرافق الحيوية ٢٠١٩م

بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩م نظمت شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للعمليات بالتعاون مع قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية والمؤسسات الحكومية والخاصة والأهلية بالمحافظة فعاليات ملتقى صور لأمن المرافق الحيوية ٢٠١٩م بمنتجع شاطئ صور هوليداي بمحافظة جنوب الشرقية لمدة يومين، وبمشاركة عدد من الخبراء والمشرفين والمهندسين والمسؤولين عن أمن المرافق الحيوية التابعة لمؤسسات القطاعين العام والخاص بمحافظة جنوب الشرقية.

رعى افتتاح الملتقى اللواء/ حمد بن سليمان الحاتمي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للعمليات بحضور عدد من أصحاب السعادة وكبار الضباط ومديري العموم ورؤساء الشركات والمؤسسات.

الإجتماع الثامن والعشرين للمديرين العاملين للدفـــــاع المدنـــي بدول مجلس التعاون

شاركت الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف تشارك في الإجتماع الثامن والعشرين للمديرين العامين للدفاع المدني بدول مجلس التعاون بالأمانة العامة بالرياض خلال الفترة من ٢٤ - ٢٦ سبتمبر ٢٠١٩م..

وقد ترأس الاجتماع العميد/ سالم بن يحيى الهنائي - مدير عام الدفاع المدني، وتم تبادل وجهات النظر في المواضيع المطروحة على جدول أعمال الاجتماع وإقرار التوصيات المناسبة بشأنها.

شرطة عمان السلطانية تشـــارك في أعمـال الدورة الـ ٨٨ للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

شاركت شرطة عمان السلطانية في أعمال الدورة الـ ٨٨ للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) المقامة في سنتياغو (شيلي) خلال الفترة (١٥ - ١٨ أكتوبر ٢٠١٩) وترأس الوفد العميد مدير عام التحريات والتحقيقات الجنائية.

وقد أفتتح الاجتماع رئيس جمهورية شيلي بحضور معالي الأمين العام للمنظمة وعدد من رؤساء المنظمات العالمية المعنية بالعمل الشرطي الجنائي وممثلي الدول الأعضاء الـ ١٩٤ دولة.

ويشمل برنامج الاجتماع لهذا العام مراجعة جوهرية للقدرات الشرطية ومداولات بشأن استراتيجيات المنظمة في مجال مكافحة الجريمة وتبعات الجريمة المنظمة والجريمة السيبرانية وتفعيل التعاون مع الدول الأعضاء من أجل تحقيق رؤية المنظمة لجعل العالم أكثر أماناً،،

استعرض الاجتماع مجالات التحول التكنولوجي في المجال الجنائي وناقش تعديل بعض النصوص القانونية في النظام العام للمنظمة بالإضافة إلى انتخابات للجنة التنفيذية المتعلقة بالمناصب الشاغرة في المنظمة.

ملتقى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٩م أقيمت بقاعة المؤتمرات بالبنك الوطني العماني فعاليات ملتقى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي ينظمها البنك الوطني العماني بالتعاون مع المركز الوطني للمعلومات المالية بشرطة عمان السلطانية والتي استمرت يومين بمشاركة الجهات ذات العلاقة وعدد من المختصين من القطاعين العام والخاص، وذلك تحت رعاية سعادة/ عبدالله بن سالم السالمي الرئيس التنفيذي للهيئة العامة لسوق المال وبحضور عدد من أصحاب السعادة أعضاء اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقادة تشكيلات شرطة عمان السلطانية والخبراء الدوليين والرؤساء التنفيذيين من المؤسسات المالية والمدعوين من بعض الجهات الرقابية بالسلطنة.

إنتشار واسع لأمن دائم

مواكبة للتطور التقني..

تدشين نظام المرافقات الأمنية والمرورية إلكترونياً

متابعات الوكيل أول/
زكريا بن سالم الصبحي
إدارة العلاقات العامة

إن التطور الشامل الذي تشهده السلطنة على مدى السنوات الماضية من عمر النهضة أدى إلى زيادة المهام التي تنهض بها شرطة عمان السلطانية، وكان لابد من مواكبة ذلك بتطوير الوسائل والإمكانات لتوفير الأمن، والاستقرار، والسلامة لجميع المواطنين، والمقيمين على أرض السلطنة على حد سواء.

> يُعد النظام الالكتروني للمرافقات الأمنية والمرورية نقله في الخدمات وتطوراً مهماً في مواكبة التطور التقني.

> النظام الالكتروني يتسم بالسهولة والسرعة في الحصول على تصاريح والمرافقات الأمنية والمرورية.

دشنت شرطة عمان السلطانية مؤخراً مركبات المرافقات الأمنية، ومن هذا المنطلق أوجدت شرطة عمان السلطانية نظاماً إلكترونياً، يتم من خلاله تقديم طلبات المرافقات الأمنية والمرورية من خلال الموقع الإلكتروني، مؤكدةً أنّها وضعت ضمن أولوياتها توفير وسائل نقل متطورة ومزودة بأحدث التجهيزات الفنية والتقنية في مجال المرافقات الأمنية والمرورية، ومعدّة وفقاً لمعايير الجودة والسلامة تمكن رجل الشرطة من القيام بواجباته بكل سهولة ويسر.

فأوجدت شرطة عمان السلطانية عدة أنوع للمرافقات الأمنية والمرورية منها؛ مرافقات مرورية للمعدات الثقيلة، ومرافقات للمواد الخطرة والمتفجرات، ومرافقات لخدمات نقل النقد، ومرافقات أمنية ومرورية في مناطق الامتياز النفطية.

الغاية منه توفير بيئة مرورية آمنة على الطريق لتجنب أية مخاطر قد تحدث نتيجة للحوادث المختلفة، وعليه فإن شرطة عمان السلطانية تحرص على تدريب وتأهيل منتسبيها بالإجراءات الواجب اتباعها أثناء توفير خدمة المرافقة الأمنية والمرورية .

ويُعد هذا النظام نقلة نوعية في الخدمات وتطوراً مهماً في مواكبة التطور التقني الذي تشهده شرطة عمان السلطانية في الخدمات لتسهيل عملية طلبات المرافقة الأمنية والمرورية، من خلال تقديم الطلب عبر التسجيل في نظام الإلكتروني admin.dpg@ROP.GOV.OM وتقديم طلب المرافقة الأمنية إلكترونياً عبر موقع شرطة عمان السلطانية https://www.rop.gov.om مع إرفاق الوثائق المطلوبة، ومن ثم إرسال الرقم السري واسم المستخدم للشركة عبر البريد الإلكتروني، حيث يوفر النظام الإحصائيات والتدقيق على الطلبات، والتنسيق بين الأفراد المكلفين بمهام المرافقة ويسهل عملية دفع الرسوم المقررة على المرافقة من خلال تقديم خدمات عبر النظام الإلكتروني الذي استحدثته شرطة عمان السلطانية، حيث اتسم النظام بالسهولة والسرعة وسهولة الحصول على تصاريح المرافقات المرورية والأمنية لنقل الآليات والمعدات الثقيلة والمواد الخطرة.

يعمل نظام المرافقات الأمنية في مسار عمل يتم من خلاله؛ لتقديم طلب المرافقة ومن ثم التدقيق على الطلب من جهة الاختصاص ومنح الموافقة المبدئية، بعدها يتم إيداع الرسوم المالي المقرر للمرافقة من قبل الجهة الطالبة، وبعد إيداع الرسوم يتم إصدار الموافقة النهائية وإبلاغ القيادات الجغرافية ذات العلاقة بتاريخ ووقت ومسار المرافقة، والملاحظات الطارئة على المرافقة (ساعات الانتظار وزيادة المسافة).

يكمن مسار عمل النظام من خلال تقديم طلبات المرافقة من الشركة، وبعدها تقوم جهات الاختصاص بالتدقيق على الطلب ومنح الموافقة الميدانية، ومن ثم يتم الدفع المالي عن الرسم المقرر من قبل الشركة، وبعدها يتم إصدار الموافقة النهائية وإبلاغ القيادات الجغرافية ذات العلاقة بموعد ومسار المرافقة، وتسجيل الملاحظات الطارئة على المرافقة (ساعات الانتظار وزيادة المسافة المقطوعة).

وتعزيزا لهذا النظام الإلكتروني حرصت شرطة عمان السلطانية على استحداث مركبات خاصة؛ لتسهيل المرافقات الأمنية وسلامة مستخدمي الطريق، وتحقيق الكفاءة والجودة وفق أعلى المعايير أثناء انتقال الآليات والمعدات الثقيلة والمركبات التي تحمل المواد الخطرة من موقع لآخر، وروعي في تصميم هذه المركبات أن يناسب طبيعة عملها من حيث الألوان والإضاءات والإشارات التنبيهية ووسائل السلامة والاستجابة الأمنية.

حب العمل
وأثره على رفع مستوى الإنتاج

العميد/ سالم بن راشد العلوي
قائد أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

لكل أمر عماد وقاعدة يقوم عليها، وعماد النجاح في العمل هو حب العمل، ومتى ما أقبل الموظف على عمله بروح تملؤها العزيمة والإصرار، و حب ذلك العمل والإيمان بمدى أهميته، فإنه سيبذل قصارى جهده في سبيل تحقيق الأهداف المخطط لها، كما أنه سينجز الاعمال بكفاءة وجودة عالية.

> حسن التعامل مع الناس دوراً بارزاً يدخل الشعور براحة البال إلى قلب الموظف ويجعله محباً ومتمسكا بالعمل.

> الأسباب التي تساعد على حب العمل ايضاً البعد عن الحساسية بين زملاء العمل.

وحب العمل لا يتحقق إلا بالاستمتاع به، وتحويله من مصدر للإرهاق إلى منبع للمتعة، فمنذ الصباح الباكر يجب أن يذكر الموظف أو العامل نفسه بأنه في نعمة كبيرة، فكثير من الناس لا يجدون عملاً يعود عليهم بدخل شهري ثابت، فتذكر الموظف لذلك يزيد من طاقاته وقدراته الإنتاجية، ويمنعه من اختلاق الأعذار الواهية للتهرب أو الغياب عن العمل، كما أن تذكره لذلك يخلق في وجدانه مشاعر إيجابيه تجاه التحديات والصعوبات التي يواجهها أثناء تنفيذه لمهام عمله.

ومن الأسباب التي تساعد على حب العمل أيضاً البعد عن الحساسية بين زملاء العمل، فأصحاب العمل الواحد قد تقع بينهم في بعض الأحيان اختلافات في وجهات النظر ونتيجة لذلك تنشأ بينهم حساسية بعضهم تجاه بعض وتبدأ المشاعر السلبية تسود بينهم، ويتولد نتيجة لذلك الإحباط والضجر والشعور بعدم الارتياح في العمل، وللتغلب على ذلك يجب أن تسود المحبة والاحترام المتبادل بينهم، والتسامح والثقة في بعضهم البعض لكي يعيشوا سعداء بدون منغصات، كما يجب أن يأخذ بعضهم بيد الآخر؛ ليعينه ويرشده على طريق النجاح.

وحتى يحب الموظف عمله يجب عليه أن لا يجعل الإجازات والاعتذارات همه الأول ، فكلما جعل الإنسان همه في أمر معين حينها يتولد لديه شعور داخلي بصحة ذلك ولكون هذا الأمر سيعرضه للمتاعب والمساءلة، وفإنه يجب عليه التركيز على ما يسعده في عمله ، ويحقق استمراره فيه بدون انقطاع وبدون أية ملاحظات سلبية، كما يجب عليه التخطيط الجيد لاستثمار أوقات إجازته السنوية وإجازاته الأسبوعية.

كما أن لحسن التعامل مع الناس دوراً بارزاً يدخل الشعور براحة البال إلى قلب الموظف ويجعله محباً ومتمسكا بالعمل الذي يقوم به، فمن أسعد غيره أسعده الله، إذ إنَّ الواجب الوظيفي يفرض على الموظف التعامل الحسن مع الجمهور بصدر رحب ووجه بشوش، فمثلما يريد أن يعامله الناس عاملهم ، وبذلك يحقق حسن الدارين، سمعةً طيبة ونجاحاً في هذه الدنيا ، وحسن خاتمة في الدار الأخرة.

ومن الآثار الطيبة التي يكونها حب العمل على الموظف أنه يجعله يحدد لنفسه هدفاً يسعى لتحقيقه، فالموظف الناجح هو من يحدد لنفسه هدفاً واضحاً يعمل كل ما في وسعه لبلوغه، فمن ليس لديه هدف يمل وينساب إليه الخمول، كما أن حب العمل يؤدي في الغالب إلى الإخلاص فيه، فعندما يحب الشخص ما يعمل فإنه يتفانى في تحقيق الأفضل وتطويره والإبداع فيه، فحب العمل مرافق للإخلاص على عكس التذمر والتسيّب الذي يؤدي إلى تأخر العمل وتخلفه عن ركب التطور، والتسبب بالكثير من الخسارة فيه.

ختاماً، لا يفوتني التذكير بأهمية العمل والمسئوولية الملقاة على عاتق الموظف ، ولذلك يجب أن يتكيف الموظف مع طبيعة العمل، ومتطلباته، ويقبل على أدائه بروح مفعمة بالتحدي والإصرار؛ ليكون موظفاً كفئاً يعمل على رفعة المؤسسة المنتسب إليها.

موثوقية الخدمات الشرطية
جودة في الأداء وسرعة في الإنجاز

تمكنت شرطة عمان السلطانية منذ انطلاقتها من تحقيق الأمن والاستقرار، عبر استراتيجية ومنظومة متكاملة ترتكز على مقومات جادة ومنهجية واضحة، مستلهمة من التوجيهات السامية لمولانا جلالة السلطان المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - الأمر الذي جعلها تتبوأ مكانة مرموقة في منظومة العمل الوطني طوال مسيرة النهضة المباركة.

اعداد الدرجة المدنية ٥/
ثريا بنت حمود العيسرية
إدارة العلاقات العامة

وقد حققت شرطة عمان السلطانية خلال مسيرتها - التي يشار إليها بالبنان - منجزات عديدة حافلة بالتطور والريادة، سواء كان على صعيد الأداء العالي الذي يلمسه المواطن والمقيم من خلال الخدمات المتطورة التي تقدمها ضمن إطار اختصاصها، أو من خلال المنشآت والمباني الشرطية التي تهدف إلى نشر مظلة الأمن والأمان في كافة محافظات السلطنة؛ ولذلك أصبحت الخدمات الشرطية تؤدى بمستوى عال من الجودة؛ نتيجة لجهود القيادة العامة للشرطة، التي نجحت في توظيف الإمكانات المتاحة كافة والتي ساعدت على تنفيذ مبادرات وخطط وبرامج واستراتيجيات، أدت إلى تحسين وتطوير جودة الخدمات .

لقد حقَّقت شرطة عُمان السلطانية المركز الأول خليجيًا وعربيًّا، والمركز الخامس عالميًّا في مؤشر موثوقية خدمات الشرطة، وجاء ذلك في تقرير التنافسية العالمية للعام ٢٠١٨م، والذي يصدر عن منتدى الاقتصاد العالمي، والذي أظهر كذلك حصول السلطنة على المرتبة الأولى على مستوى العالم في مؤشر وقوع الإرهاب، والذي يعكس خلوها من الهجمات الإرهابية؛ بفضل الاستقرار السياسي والأمني الذي تتمتع به. إن هذا الإنجاز لم يأت مصادفة، بل كان نتاج العمل الجاد والمتواصل الذي تقوم به أجهزة الشرطة بقيادة المفتش العام للشرطة والجمارك، من خلال اتخاذ معايير الجودة الشاملة، وتطبيقها في مجال العمل الأمني، بما يضمن تحسين الأداء وجودة الخدمات.

إن هذه المراكز المشرفة تعد مؤشراً ايجابياً ونقلة نوعية في خدمات الشرطة ، كما أن هذه الإنجازات التي حققتها شرطة عمان السلطانية في وقت قياسي تعطي مؤشرا حقيقيا للعمل الوطني في مستويات التطوير والتحديث في الخدمات الشرطية، وهذا - بلاشك - يعزز أمن المواطن ويرسخ لديه القناعات الإيجابية نحو نفسه ووطنه ويدرك من خلاله مسؤوليته نحو تحقيق الأمن الشخصي والمجتمعي.

أكثر من ٧٥ منشأة شرطية خلال خمس سنوات

لقد عززَّت شرطة عُمان السلطانية المنظومة الأمنية والخدمية بافتتاح العديد من المنشآت خلال الفترة الماضية؛ تنوَّعت بين قيادات للشرطة، ومراكز شرطية بالولايات ومبانٍ للخدمات ووحدات للمهامّ الخاصة.

وشهدت الفترة بين عام ٢٠١٤م وحتى أغسطس من عام ٢٠١٩م

افتتاح أكثر من ٧٥ منشأة شرطية ؛تنوعت ما بين مبان لقيادات الشرطة الجغرافية، ومبان لوحدات المهام الخاصة ،حيث حظيت قيادة شرطة المهام الخاصة باهتمام بالغ من القيادة العامة للشرطة؛ نظرا للدور الكبير الذي تقوم به في حفظ الأمن؛ من خلال تسيير الدوريات في مختلف المحافظات؛ لتعزيز التواجد الشرطي على مدار الساعة، وحراسة المنشآت المهمة، وتأمين الاحتفالات التي تقيمها الوحدات الحكومية والبعثات الدبلوماسية والفنادق والمؤسسات الأهلية، إلى جانب تقديم يد العون والمساعدة لمن يطلبها من المواطنين والمقيمين، وقد حرصت القيادة العامة للشرطة والجمارك على تزويد قيادة شرطة المهام الخاصة بالمعدات والآليات الحديثة؛ كي تؤدي واجبها بكفاءة. ويتلقى أفراد هذه القيادة تدريبات خاصة وجهداً مضاعفاً؛ للسيطرة على كافة المواقف، وهناك سعي لتوفير هذه القوة في جميع محافظات السلطنة عند الحاجة؛ نظراً للدور الذي تؤديه لنشر مظلة الأمن والأمان في ربوع عمان.

كما تم إنشاء أكثر من ٣٠ مركزا للشرطة وكذلك أكثر من ٢٥ مبنى للخدمات في مختلف محافظات السلطنة؛ وذلك ضمن خطة الشرطة لتقديم خدماتها في إطار محطة واحدة، يستطيع من خلالها طالب الخدمة أن ينهي جميع معاملاته في مجالات المرور، والجوازات، والإقامة والأحوال المدنية بسهولة ويسر، وقد تمّ تزويدها بأحدث أجهزة الاتصالات، وأجهزة الحاسب الآلي؛ لتسهيل سرعة إنجاز المعاملات.

(بيان) أفضل مشروع حكومي

كما حصدت شرطة عمان السلطانية ممثلة في الإدارة العامة للجمارك على جائزتي أفضل تطبيق للأجهزة الذكية وعلى أفضل مشروع حكومي متكامل، ضمن جائزة السلطان قابوس للإجادة في الخدمات الحكومية الإلكترونية، وكان المشروع الفائز هو "بيان"، وهو عبارة عن حكومة إلكترونية مصغرة تتكون من ثلاثة أنظمة رئيسة، وهي: الإدارة الجمركية المتكاملة الذي يشتمل على كافة الإجراءات والعمليات الجمركية، والنافذة الإلكترونية الواحدة، والذي من خلاله يمكن الحصول على كافة التصاريح والتراخيص من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالعمل الجمركي، والنظام الثالث هو نظام إدارة المخاطر، والذي يعنى بتحليل بيانات الشحنات وتقييمها عبر مسارات ثلاثة وهي: التفتيش المادي باللون الاحمر، والتدقيق على المستندات باللون الأصفر، أو الإفراج عن البضاعة باللون الأخضر..

بهذه الإنجازات المحققة، وهذه الأرقام المشرفة استطاعت شرطة عمان السلطانية ترجمة وترسيخ مفهوم الأمن الشامل، الذي يرتكز على محاور أمنية وشرطية ومجتمعية ، ومن هنا تؤكد على ضرورة الاستمرار في البناء على ما تحقق من إنجازات شرطية، والسعي الدائم للتطوير والتحديث، ومواكبة كل ما هو حديث في الشأن الأمني، وتسخير كل الإمكانات، وتذليلها لتقديم الخدمة الامنية والشرطية بأعلى مستوياتها؛ لنحافظ على منجزاتنا، وليكون لنا الدور الفاعل في دفع مسيرة التنمية والازدهار، ولتبقى عمان واحة للأمن والاستقرار.

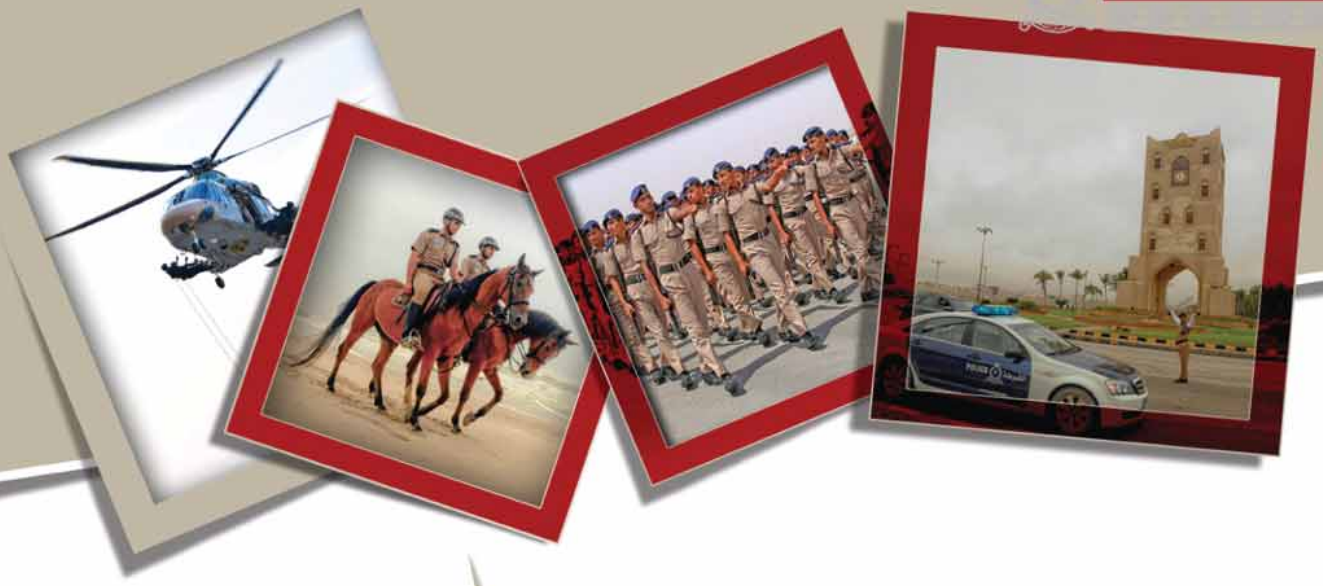

الشرطة والسلام

الدكتور/ رجب بن علي العويسي
مجلس الدولة

تقف منظومة العمل الشرطي - من مفاهيم الأمن والسلام - على مساحة واحدة تتناغم في معطياتها، وتتقارب في موجهاتها، فهي في ظل اختصاصاتها تقوم بحفظ الأمن وتحقيق النظام، وهي أيضا في ظل نواتجهما على الوعي المجتمعي وسلوك المواطن، منتجة للسلام، راعية لمبادئه، حافظة لحقوقه، مؤصلة لمساراته، مؤطرة لمفاهيمه، فيصبح السلام الشرطي نتيجة حتمية للأمن؛ بما تعكسه على حياة الإنسان وبنائه الفكري، وسموه المعرفي، فيعيش حياة السلام مع نفسه وأفكاره وقناعاته، ويتصالح من ذاته التي تتناغم مع أبجديات المجتمع وتتفاعل مع واقعه الاجتماعي، فيعيش حياة الهدوء والاريحية والرقي المزاجي، ويتعايش مع الأفكار والقناعات والمؤثرات بطريقة نوعية يفرض عليها واقعه المسالم الذي يتيح له مساحات أكبر للتفكير خارج الصندوق والقدرة على اتخاذ القرار والابتكار وحسن توجيه النفس نحو مسلك الخيرية والالتزام بكل ما يحقق سعادته واستقراره، فيتوافق مع كل الموجهات الأمنية التي تؤصلها رسالة الشرطة والتعليميات والتحذيرات والتنبهات، بما تحمله من رسائل إيجابية لتعزيز الوقاية والوقوف عند مساحات الأمان الممنوحة

القولية

منها والفعلية، بما

يعزز في المواطن روح المسؤولية، والتأمل في الممارسة، والتفكير قبل الاقدام على الخطأ، فلا يتهور ولا يخرج عن طوره ، فيصبح نتاج عمله متوافقا مع القانون متجاوبا معه، يعمل مع الشرطة على تحقيق أهدافها، فهو المساند لدورها، المتفاعل مع توجيهاتها، المطبق لأنظمتها فيكسب ثقتها فيه ، ويقرأ في العمل الشرطي مساحة أمان لبناء وطن السلام، كما أن مسيرة الأمن التي جاءت من أجلها الشرطة، تنعكس على سلامة كل محطات العمل والتعامل مع الآخرين، في علاقاته الاجتماعية، ومسؤولياته المشتركة مع أبناء وطنه، وتقديره للآخرين وإدراكه لمفاهيم الأخوة والإنسانية؛ فيعيش في مجتمع يحترم فيه الآخر ويستفيد منه ويتعامل معه بوعي ويحترم وجوده فيه، فيصنع مسافة التزام وأمان بينه وبين الآخرين في استخدامه للطريق، وطريقة حصوله على الحقوق، ويسعى لأن يكون شريكا لهم في المسؤولية، وصناعة مشتركات

اتفاق

لمواجهات

كل مهددات الأمن، أعضاء فاعلين في مجتمع الأمن والنظام، عندها يقترب بتفكيره من الآخر، ويصنع من خلاله ثنائيا فكريا في مواجهة كل ما يقلق المجتمع أو يهدد النظام.

وبالتالي فإن الحديث عن دور الشرطة في انتاج السلام يضعنا أمام قراءة معمقة لرسالة الشرطة، والتوجهات التي سعت شرطة عمان السلطانية على تحقيقها كمدخل لتعزيز السلام، وهي موجهات اعتمدت في الأساس على الاستفادة الأمثل من البعد الأمني واتساعه وشموليته، وتنوع الفرص المرتبطة به في قراءة الأبعاد الأخرى المرتبطة بالسلام، لذلك تنطلق فرضية التأثير الشرطي في صناعة السلام وانتاجه من استشعارها لحجم الفرص والتحولات التي صنعتها في مسيرة العمل الشرطي والنجاحات التي حققتها - بما لا يتسع ذكره - على مستوى القيادة والإدارة والتنظيم والمبادرات والشراكة والإعلام والعمليات الشرطية والتجهيزات والمنشآت وغيرها كثير، فآلية تقديم

الخدمات

الشرطية وسهولة

وصولها للمواطن في كل رقعة من أرض عمان، والتوسع في مراكز الخدمات الشرطية ومراكز الشرطة وإنشاء قيادات الشرطة بالمحافظات وتمديد فترة تقديم الخدمة الشرطية بشكل يسهل على المواطن إنجاز معاملاته الشرطية بأقصر وقت وبأفضل مستوى، أو بارتباطها بالسياسات الميدانية للشرطة في ممارسة مهامها الوظيفية في حفظ الأمن وتحقيق النظام وترسيخ منظومة القيم والمبادئ الوطنية والحد من الجرائم وتقديم الدعم للمواطن والمقيم في الأزمات وحالات الطوارئ والحالات المدارية وغيرها، شواهد إثبات لصناعة الإنسان وترقية معالم التحول الداخلي لديه.

وشكّلت مفاهيم التطوير والتحديث والجودة والاستدامة والفاعلية، مرتكزات للسلام عكست مصداقية التوجه الشرطي نحو تكوين بيئة عمل إنسانية شرطية قادرة على صناعة التحول في المورد البشري الشرطي، وتحقيق أفضل المعايير لبيئة عمل يشعر فيها بإنسانيته

ومشاركته في تأسيسها، وفي الوقت نفسه يجد فيها المواطن وكل المتعاملين مع الشرطة تلك المساحة من الاهتمام النابع من صدق التوجه ورغبة التطوير والتحسين في اختيار أفضل الظروف؛ ليستشعر خلالها ما وصل إليه المنجز الشرطي والاجراءات الشرطية من دقة ومهنية وسرعة، ما يبني في النفس فرص الإيجابية والسعادة، وهو يتعاطى مع هذه الإجراءات بكل أريحية، بل تعدى الأمر ذلك إلى أن تحولت هذه الأدوات إلى استراتيجيات لبناء مواطن يؤدي رسالة الشرطة، وتحويلها إلى رسالة نابضة بالحياة وفاتحة لنوافذ الأمل، ومع القناعة بأن التطوير الشرطي اليوم - إنما هو - ضرورة حتمية أوجدتها التحولات الحاصلة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي، ومنظومة الأمن البشري الاجتماعي، لذلك لم تعد تنظر للمسألة الأمنية من زاوية واحدة أو لرسالة الشرطة في مسار ضيق، لذلك اتسمت رسالة الشرطة بالعمق والشمولية والاتساع والمهنية؛ لتدخل في تفاصيل الإنسان، في ما يتعلق بأمنه الفكري والاجتماعي والاقتصادي والنفسي والأخلاقي وتأمين البيئة الوطنية الآمنة التي يستطيع من خلالها أن يبتكر وينجز ويتعلم ويعمل ويمارس دوره الحياتي بكل أريحية، لذلك كان هذا التنوع في أبعاد الأمن الإنساني الشرطي إنما هو تأسيس لمرحلة متقدمة من الوعي وانعكاساته على السلام الداخلي في حياة الفرد، وقراءته للمعطيات الخارجية من حوله وفق محددات موضوعية ودلائل موثوقة واستراتيجيات وموجهات تؤسس للوعي، وتصقل الموهبة، وتبني الإرادة، وتصحح الممارسة، وتؤسس الشخصية العمانية الإيجابية الناضجة، وتدعم الهوية، وتنمي المبادرة، وتؤطر الأخلاق والمبادئ، لتصبح جميعها موجهات للبناء الإنساني الرصين في مواجهة صيحات التغريب الفكري وحالة الاحتقان النفسي و(الأيديولوجي) التي تعيشها بعض المجتمعات، وهو دور باتت تقوم به الشرطة مع مؤسسات التنشئة الأخرى والسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في خلق المزيد من التناغم بين الرسالة الشرطية، واستراتيجيات جودة الحياة الوطنية، ونقل المواطن إلى مرحلة صناعة الدور، واستشراف طبيعة العمل الذي عليه أن يقوم به بما يحفظ له إنسانيته وأخلاقياته.

من هنا كان لهذا التوجه الشرطي الواعي لمعطيات الحاضر والمستقبل أثره الإيجابي في بناء حصون السلام، وصناعة أرضيات أوسع؛ لفهم محدداته التي تتسع لكل شيء، وانعكست في درجة الرضا والتقدير الاجتماعي الذي تحظى به جهود شرطة عمان السلطانية ومساعيها لخلق توازن بين رغبات المواطن وشعوره بالمنجز الشرطي المقدم له واعترافه به، بما ينعكس على ولائه وانتمائه ومواطنته، في ظل بناء مناخات أقوى للشراكة، والاندماج والتنسيق الأمني الوطني، وهو ما أعطى أنموذج التطوير الذي انتهجته شرطة عمان السلطانية مساحة أكبر للثقة، وزيادة الحوار وتقارب الأفكار بين كيفية النهوض بعمان الأمن والسلام والتقدم والازدهار، وكيف يمكن من خلال هذه النتائج على الأرض بناء فقه المواطنة في حياة المواطن؟ فيحمل في ذاته أنموذج المواطن الصالح المدافع عن وطنه والمساهم في بنائه واقعا مشهودا، والمحافظ على موارده وثرواته، والحكيم في اختياراته وانتقائه ، فيصبغ الممارسة بطابع الالتزام، ويصقلها بعربون المسؤولية ، وعندها سيكون الناتج متوافق مع الرؤية، والنتيجة تعكس الطموح، والممارسة تبني التوازن في قراءة طبيعة الدور القادم الذي يجب أن يؤديه المواطن، وعليه لم يكن هذا التحول الحاصل في منظور السلام الشرطي إلا قراءة فاحصة للمستقبل ، وفهم معمق لمعطيات الحاضر واستشراف منهجي لموقع المواطن من كل الأحداث فيستوعبها بوعي، ويقرأها بمهنية ويدرك المخاطر المرتبطة بتساهله فيها.

لذلك
اتسعت مفاهيم
السلام الشرطي وأجندة عمله، لكل المساحات والفرص الإيجابية التي صنعتها الشرطة في سبيل تقوية هاجس الأمن والأمان في سلوك المواطن والمقيم على حد سواء، وترقية هذا السلوك؛ ليصبح تعبير عن إرادة ذاتية وشعور فطري شخصي، يتجاوز فيها مسألة الرقابة إلى أن تصبح رقابة ذاتية من الفرد نحو ذاته والآخرين لتشمل كل مكونات المجتمع ومؤسساته وأنظمته وتشريعاته؛ فيقف منها موقف الواثق بعظمتها، المحافظ على رونقها، وشعور داخلي بأن عليه أن يمنح الحياة السلام، سلام النفس مع النفس والواقع، وسلام مع الحياة في جمالياتها وسعادتها وطمأنينتها وهي خالية من الحوادث المرورية والجرائم والمخدرات، والمتسللين والابتزاز الإلكتروني، ومن كل الممارسات التي قد توجب عقوبة، أو غيرها، وهو سلام للعيش في وطن السلام الذي يشعر فيه الجميع بإنسانيته، وأن ما تقدمه الشرطة من
خدمات إنما
يستهدف الوقوف على احتياجات الإنسان، وإشراكه في كل محطات العطاء الوطني الأمني، وأن عليه أن يتمثل الأمن في حياته كمدخل للشعور بالسلام، وهو سلام يتجلى في حجم استشعار الشرطة لدورها في حماية المواطن والمحافظة عليه واهمية إبعاده عن مخاطر القلق، ونقله إلى أماكن الإيواء، أو منعه من التهور بدخول الأودية في الحالات المدارية، وهو سلام مبني على تضحية وبطولة حماة الحق حراس المبادئ، وهو يشاهد رأي العين، ما يقوم به أبناء عمان منتسبي شرطة عمان السلطانية من دور بطولي وأخلاقي وإنساني؛ لرسم البسمة في كل القاطنين على أرض هذا الوطن، إنهم بذلك يحيون فضيلة السلام، ويبنون قيمة الحب والتعاون والتآلف في مجتمع يؤمن بالمشتركات، ويتناغم مع التعددية.

إن فلسفة التطوير التي انتهجتها القيادة العامة للشرطة، وما حملته من مفهوم المسؤولية والإخلاص والإرادة والإنجاز والمتابعة وفقه التطوير المنهج، واحتواء الكفاءات وبناء الثقة في القيادات الشرطية، وتفعيل دور المسار الإعلامي النوعي الذي يوجه نحو المواطن والمقيم ويتحدث بلغة الشارع (الواقع بشفافية ووضوح)، من خلال ما ترصده التقارير والإحصائيات اليومية الشرطية ، وما صنعه ذلك من تناغم ووعي مجتمعي بالأحداث والمستجدات من قبل المواطن نفسه ودون فرض واقع جديد عليه، كانت السر وراء هذا التحول الذي صنعته شرطة عمان السلطانية في سياساتها وأدواتها وبرامجها وخططها ونماذج التطبيق، وأبرزته عبر توظيف التقنية والفضاءات الكونية المفتوحة والمنصات التفاعلية، بشكل وضع الشرطة أمام مستوى مشرف من الجاهزية والضبط

الشرطي وفهم الواقع الوطني والحدس بالتوقعات، انعكست على الخدمة الشرطية ووفرتها وآلية تقديمها، ونظم التقنين والمراجعة، مراعية معايير الذوق الوطني، مستفيدة من الفرص في رفع درجة التنسيق والمتابعة وزيادة مؤشرات العمل القادمة، فإن ما التزمته الشرطة في استراتيجية عملها من شراكة وحوار وديناميكية، كانت لها انعكاساتها الإيجابية على ثقة المواطن في جهود الشرطة وتقديره للمنجز الشرطي واعترافه به، واستشعاره فارق التحول الذي صنعته العين الساهرة، عبر تحولات إيجابية انعكست على الأرض وارتبطت بمستوى سلام المواطن في الداخل العماني، وأسس لمرحلة متقدمة من الشعور الجمعي الايجابي نحو الوطن؛ فأوجدت مسارا حميما مع المواطن كان فيها أولوية وغاية وهدف، بل استثمرت جهود الشراكة، وحددت أسس المشاركة في ظل ما أنتجته من أنشطة ومبادرات ومسابقات وإعلام وحملات ترويجية وتسويقية وبرامج نفذتها الشرطة مع مختلف شرائح المجتمع ومؤسساته.

إنّ النسق الشرطي بذلك فضاء مؤسسي أمني اجتماعي إنساني، منتج للسلام، يعمل بجدية، ويتفاعل بمهنية، ويؤدي رسالة السلام بإخلاص، ويسمو بممارسات السلام على الأرض، بما تترجمه المواقف الشرطية المشرفة في كل مواقع العمل والمسؤولية، في اقترابها من المواطن، وحسن تعاملها مع الظروف، واستشعارها المستمر للبعد الإنساني، والبحث عن كل الفرص التي تستوعبه وتشركه في مختلف أجندة العمل الشرطي؛ فإن نهج السلام الذي اعتمدته شرطة عمان السلطانية لم يكن وقتيا أو لحظيا أو وفق الظروف والمتغيرات والأحوال ، بل هو خيار استراتيجي يتناغم مع رسالة الشرطة، ويستجيب مع طبيعة التحديات والتحولات التي يشهدها الفكر الشرطي، ويتناغم مع المعطيات التي يعيشها النسق الشرطي الوطني، فمع تحقق الأمن وشيوع النظام، يبدأ دورٌ آخرٌ للشرطة في ترسيخ الوعي وترقية الممارسة وبناء الشراكة المجتمعية وتقوية أرصدة النجاحات المتحققة منها، وتكوين المواطن الواعي لمسؤولياته، وابراز أدوات العمل وآليات التطبيق بطريقة نوعية تعلوها مسارات الذوق وحس التعامل وجودة تقديم الخدمة الشرطية، وزيادة مساحات التفاعل مع المجتمع والاستجابة المباشرة لما يطرحه المواطن من أفكار؛ وهي جميعها مرتكزات لصناعة السلام ترتكز على الاستفادة من معطيات الواقع وتوظيفها في إنتاج السلام، والتي تأسست عبر تنوع واتساع المساحة التي منحتها الشرطة في بناء قيم العطاء والإنجاز، وأكدتها في فلسفة تأهيل المواطن لقراءة

معطيات الحالة العمانية واستيعابها، فيقف منها موقف المسؤول، والمساهم المبادر، والحاذق الفطن، والقيادي الواعي، باعتبارها نتاج لمرحلة ذهبية واستثنائية بكل المقاييس، شهد على ذلك حجم المنجز الشرطي على الأرض من منشآت شرطية متكاملة المرافق، تنوعت بين القيادات الجغرافية والمراكز الشرطية الأمنية ومراكز الخدمات والإدارات القطاعية، ووحدات المهام الخاصة ومراكز التوقيف ومعاهد السلامة المرورية وغيرها، والتي عكست تحولا في الرؤية الشرطية واستراتيجيتها في تطوير الجهاز؛ ليتوافق مع المهام والتطورات الحاصلة في المنظومة الشرطية العالمية.

ويبقى أن نشير إلى أن رسالة السلام الشرطية، إنما ولدت من رحم الأمن والنظام والضبطية والقانون والتشريع وهيبة الشرطة، وأن السلام الشرطي إنما هو انعكاس لكفاءة هذه المدخلات وتحققها في الواقع، وهي رسالة الحياة القائمة على تعزيز التقارب والاندماج بين الأمن، بما يعبر عنه من مسارات القوة والجاهزية والكفاءة والإنتاجية، والاستعداد، والتمكن والتمكين، وبين السلام كمحصلة نهائية تظهر في قدرة المواطن على التكيف مع التعليمات، والتعاطي الواعي مع المسؤوليات، وإدراك حجم الدور، والإيمان بمبدأ "كلنا شرطة" لصناعة الخيرية في النفس والمبادرة في الذات والتطوع النابع من حس الشعور بقيمة الحياة في ظلال الأمن، وعذوبتها، وهي تقرأ في السلام حياة الطامحين وسلوك المخلصين العاملين من أجل أوطانهم؛ فإن شرطة عمان السلطانية وهي تعيش تجليات الثامن عشر من نوفمبر المجيد، وما سطرته من جهود نوعية تشهد بها مساحات الأمان ومسيرة الأمن والتنمية التي تعيشها السلطنة ، وخلوها من كل الأشكال والتعبيرات الإرهابية التي تقوض كيان الأمن؛ فإنها بذلك تؤسس للسلام مداخله، وتؤطر له معالمه، وتحفظ له ملامح حضوره في شخصية الإنسان العماني، وترسم من خلاله الابتسامة في حياة أبناء هذه الوطن وقاطنيه؛ ليعيش إنسانه السعادة والاستقرار، والتعايش والتسامح، والسلام والوئام.

إنها رسالة الشرطة التي تحلق في سماوات العطاء والإنجاز الوطني، حاملة معها رسالة السلام لترفرف على أرض عمان من أقصاها إلى أقصاها، نهجا قويما، ومسلكا سليما ، ومسارا يتناغم مع رسالة عمان: الأمن والسلام؛ من أجل تحقيق العيش الكريم للإنسان وترقية كل الفرص المعززة للوحدة والتعاون والتلاحم الاجتماعي، ونبذ كل مهدرات السلام كالإشاعة والتهور في الطريق والجريمة وغيرها من الممارسات التي تعمل الشرطة كسياج يحفظ المجتمع من مخاطرها، ويبعده عن مزالقها؛ لتحلق رسالة الشرطة في سموات الوطن، وتستوعب كياناته، وتغوص في أعماق إنسانه لتأخذ بيده إلى بر الأمان وتبسط له أشرعة السلام والوئام؛ ليسير بها في العالمين، ويمضي بها حيث: عمان تتقدم وتزدهر، فإن النطق السامي الميمون لجلالة السلطان المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - في افتتاح أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة : " إن مهمة الشرطي وإن كانت صعبة فهي مفخرة، فإن العمل يتطلب منه الإخلاص والأمانة أولا، ثم مواصلة الجهد بلسان حلة ووجه بشوش"، تأسيس منهجي لرسالة الشرطة لبناء حصون الأمن وإنتاج فكر السلام في حياة المجتمع ؛ بما يحمله الشرطي من أمانة وإخلاص، وسماحة وحسن منطق، وحسن كلمه، وأعذوبة حرف، ورقي ذوق، وسمو خلق.

٤٩ عاماً
من العمل المتواصل

المقدم/ صالح بن سالم الخنجري
مساعد مدير العلاقات العامة

تمر بنا الأيام والسنون ونحن نحتفل بعيدنا الوطني التاسع والأربعين المجيد، الذي يحمل في طياته العديد من المعاني في الذاكرة الوطنية التي تنطوي بين جنباتها إرساء دعائم الأمن والاستقرار، وملامح التطور والتحديث، التي عمت البلاد على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية؛ وقد تجسد ذلك في مسيرة التنمية التي قادها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - القائد الاعلى - حفظه الله ورعاه - إذ تمكنت السلطنة من استثمار مقوماتها التاريخية والفكرية بصوره حضارية، فمنذ فجر النهضة المباركة والمواطن العماني يقع في بؤرة اهتمام القيادة الحكيمة لحضرة صاحب الجلالة - حفظه الله ورعاه - حيث حرص جلالته منذ البدايات على توفير الحياة الكريمة الآمنة للمواطن العماني - أينما كان - على رقعة هذا الوطن مهما تضاعفت التكلفة، وتباعدت المسافات؛ فكان للبعد الاجتماعي حضوره القوي ومكانته المتميزة في مراحل التنمية الاجتماعية، كما نجحت السياسة العمانية الحكيمة - ولله الحمد - في جعل السلطنة محل تقدير واحترام العالم، واستطاعت أن تقيم علاقات متوازنة مع بلدان العالم، يسودها الاحترام المتبادل والمصالح المشتركه في كافة المجالات، وعلى المستوى الاقتصادي توجهت السلطنة إلى بناء إقتصاد حديث ومتنوع؛ تمثل في بناءً مناطقٍ اقتصادية كالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وغيرها من المناطق الاقتصادية بالسلطنة قادرة على تلبية احتياجات المواطن في المراحل الحالية والمستقبلية مع الأخذ في الحسبان ضمان حماية الموارد الطبيعية كالنفط والغاز وغيرها من الثروات المعدنية، وفي ظل هذا التطور والمتغيرات الحديثة التي قطعتها السلطنة تعمل شرطة عمان السلطانية على ترجمة التحولات الجديدة بكل كفاءة واقتدار، ماضية في رسالتها الأمنية نحو بناء منظومة أمنية؛ تمثلت في انتشار قيادات جغرافية ومراكز شرطية ووحدات حديثة في جميع مناطق السلطنة، سعياً منها في إيجاد صورة وبيئة مناسبة تتكامل فيها الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، وما افتتاح وحدة شرطة أمن النفط والغاز بقرن علم إلا ترجمة واضحة للمسيرة الأمنية؛ التي تنتهجها القيادة العامة للشرطة والتي تأتي وفق إستراتيجية مبنية على أسس مدروسة؛ للمحافظة على الثروات الطبيعيه في مناطق الامتياز بالسلطنة؛ وبهذه الإنجازات الشرطية يحق لنا أن نفخر ونعتز بعمانيتنا في كل مرحلة تعلوها كلمة المجد والعزة والكرامة لهذا الوطن المعطاء، وتحرص على تنفيذها أياد سديدة لا تعرف الكلل، وشاحها الوطن والسلطان في بناء الإنسان العماني وصون مكتسباته وأمجاده التليدة عبر الأزمان.

التطور التكنلوجي الرقمي والإفتراضي.. التحديات الأمنية والحاجة إلى (شرطة رقمية) .

أ.د. جاسم محمد الشيخ جابر
أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة

التطور السريع والمتلاحق الذي يشهده قطاع التكنلوجيا في مختلف المجالات قد أثر بصورة واضحة على معالم حياتنا المعاصرة .. هذا الأثر بات واضحاً في العديد من الجوانب الإجتماعية والسياسية والإقتصادية والثقافية ، ولعل الفضاء الإلكتروني (Cyberspace) المتمثل بشبكة الأنترنت وأجهزة الإتصال والعالم الافتراضي وتطور الأجهزة الذكية وتطبيقاتها ومنصات التواصل الإجتماعي ، هي من أهم معطيات هذا التطور التكنلوجي؛ لأنها تغلغلت في تفاصيل حياة الفرد اليومية وأصبحت واقعاً لا يستطيع الإنسان العادي العيش بدونه .

وعلى الرغم من الإيجابيات والثمار المتعددة التي صاحبت هذا التطور ، إلا أنها ومن جانب أخر قد أفرزت عدداً من التحديات والمخاطر الأمنية والإقتصادية والإجتماعية والفكرية ، الأمر الذي جعل المؤسسات الشرطية المعنية بفرض وحفظ النظام ، أمام واقع ومتغيرات لم تكن مألوفة من قبل .

وإذا ما نظرنا إلى تلك المخاطر، نجدها تقترن بثلاثة أبعاد (البعد المكاني ـ الجغرافي ـ، والبعد الزمني، والطابع غير التقليدي).

فالبعد المكاني يتمثل في الفعل والتأثير العابر للحدود والذي يجعل السيطرة عليه أمراً ليس سهلاً ، أما البعد الزمني فيأتي من خلال كون الوسائل التكنلوجية ومنصات النشر والتواصل والإتصال تتميز بالسرعة والفورية وهذا ما يضفي عنصر المباغته على الإجراءات التحسبية، وهذه مجتمعة تنشئ بعداً جديداً غير مؤلوف سواء من حيث الفعل أو مصدره؛ الأمر الذي يدعو المؤسسات والأجهزة الشرطية إلى أن تعيد حساباتها وآليات وقواعد عملها بما يتناسب مع الواقع والتأثير الناجم عن التطور التكنلوجي الرقمي والإفتراضي .

التحديات الأمنية لاستخدام وسال الإتصال والتواصل الالكتروني .

العناصر الجرمية وأساليبها ومصادرها قد تغيرت عما كانت عليه من قبل ، وسنحاول أن نستعرض بعضاً من هذه المتغيرات الناجمة عن استخدام وسائل الاتصال عبر شبكة الانترنت أو منصات التواصل الاجتماعي والتي يمكن إيجازها بالآتي :-

الدعاية السوداء: والمتمثلة بالتخريب الفكري والثقافي ونشر الشائعات .

وفرت تكنلوجيا اللإتصال والتواصل أرضية خصبة ووسائل متيسرة وسهلة ، توفر لمن يريد توظيفها وإحداث الفعل أو الضرر دون عناء ومشقة .وإمكانية التخفي أصبحت متاحة، الأمر الذي أوجد تحديات كبيرة أمام الأجهزة الشرطية والأمنية من حيث الرصد والتعقب .

التزوير وتزييف الوقائع : هذه الجنح والجرائم وبفضل وسائل التكنلوجيا المتاحة ، أصبحت أكثر سهولة في التنفيذ والنشر والاستخدام ، وعالمنا اليوم يعج بالوثائق المزيفة وحالات الانتحال والتزوير بطرق لم تعد مألوفة ، الأمر الذي يتطلب من منتسبي الأجهزة الأمنية إعداداً تقنياً وفنياً عالياً لمواجهة مثل هذه الحالات .

الأنترنت والمنطقة المظلمة: تتميز شبكة الإنترنت بوجود عدد من الطبقات تتراوح مابين (٥-٧) ، وما يستخدمه الفرد العادي لايتجاوز الطبقة الأولى ، في حين هناك مستويات (طبقات) أخرى تستخدمها البنوك ، وقواعد المعلومات ، والأنظمة السرية .

من بين هذه الطبقات هي المنطقة المظلمة (Dark net)، هي الأكثر خطورة ،هذه المنطقة لايستطيع

المتصفح العادي الولوج إليها إلا من خلال متصفحات خاصة ، أشهرها (Tor) حيث يصعب يصعب رصد أو تعقب مستخدمي هذا المتصفح ،.في هذه المنطقة توجد مواقع لبيع المخدرات والأسلحة والقتلة المأجورين وتتيح تبادل المعلومات وتنفيذ العمليات دون الرصد أو التعقب .

العملة الرقمية : برز في السنوات القليلة الماضية عدد من العملات الرقمية أبرزها (بتكوين، إيثيريم ، ريبيل ، لايتكوين) وهذه العملات تعتمد على أرقام مشفرة، وعمليات الشراء أو البيع والاستخدام تكون مشفرة أيضاً ، مما يصعب تعقبها ورصد مجالات توظيفها واستخدامها .ومن بين أو جه الاستخدام ، هي شراء المحضورات وغسيل الأموال والتحويلات المالية؛ الأمر الذي انعكس على رواج هذه العملات وأنتشارها بصورة متزايدة . هذا التوسع في الاستخدام قد دفع بشركات مثل فيس بوك الى اصدار عملة خاصه بها(Libra)، تمولها وتشارك بها العديد من المؤسسات المالية والتجارية.

وتشمل خدمة فيس بوك المستخدمين الذين لا يملكون حسابات مصرفية والذين يقدر عددهم بـ(١,٧) مليار شخص، والمخاوف المترتبة على ذلك تتمثل في غياب الرقابة أو السيطرة عليها، العملة الرقمية أحدثت تغييراً في البنية المالية واستخداماتها وأفرزت عدداً من التحديات المالية.

الابتزاز والتعدي على الخصوصيات: الوسائل الإلكترونية ومنصات التواصل الإجتماعي بدأت بتوظيف حسابات المستخدمين لجميع المعلومات والبيانات الشخصية، هذه البيانات باتت متاحة لعدد غير قليل من الجهات التي تستخدمها لأغراض تجارية وغيرها ، بالصورة التي أصبحت تهدد خصوصيات الأفراد وتستغل لأغراض الابتزاز أو شراء الذمم .

الإرهاب : الجماعات الإرهابية بدأت باستخدام شبكة الإنترنت وحسابات التواصل الإجتماعي؛ لنشر الفكر الإرهابي والتحريض وتسهيل العمل الجرمي، وأيضاً لأغراض التجنيد والتخريب الفكري والثقافي وتأتي التحديات الأمنية في هذا المجال من خلال الجهات التي تقود وتمول وتدعم الإرهاب وتتخفى بواجهات غير معروفة وتمارس عملها عن بعد ومن وراء الحدود.

جرائم اختراقات الحسابات الشخصية والأنظمة الإلكترونية :

نظراً لاتساع استخدام الأنظمة الالكترونية وقواعد المعلومات ، ولجوء العديد من الحكومات إلى أنظمة الحكومة الالكترونية ، قد دفعت ببعض المغرضين لاختراق هذه الأنظمة؛ لأسباب سياسية واقتصادية أو لتحقيق منافع وأهداف شخصية؛ وقد أدى هذه الامر الى تحديات تواجه النظام المالي وأجهزة الدول وأنظمتها الإكترونية الحسابات الوهمية

والذباب الالكتروني : وهي واجهات للتخفي وعدم الإفصاح عن الهوية أو الجهة التي تقف

وراءها ، ويتم توظيفها سواءً من حيث الإساءة أو إحداث بلبلة والتأثير على الرأي العام بما يضر مصلحة الوطن وتهديد أمنه السياسي والإجتماعي .

إن ما تقدم هو بعض وليس كل المهددات أو التحديات الأمنية الناجمة عن الاتساع والاستخدام

المفرط لتكنلوجيا الاتصال والتواصل، والتي تضع مسؤولية كبيرة ومهمة على عاتق الأجهزة الأمنية والشرطية ، من هنا تبرز الحاجة إلى جهد وتنظيم يهدف إلى التقليل من آثار هذه التحديات وأضرارها الناجمة على أمن البلد ومجتمعه .. هذا الجهد يكون ضمن مسارين :

الأول : ذو بعد قانوني، رغم صدور التشريعات والأنظمة والقوانين التي تعالج عمليات النشر واستخدام هذه الوسائل الالكترونية ، إلا أنها مازالت لا تغطي العديد من الأمور ذات الصلة خصوصاً في مجال العملات الرقمية والحسابات الوهمية والسياسات المنظمة لمنصات التواصل الإجتماعي ، وظهور تطبيقات الهواتف الذكية التي باتت نافذة يستخدمها المواطنون في شتى نواحي الحياة .وهذا مايؤكد الحاجة إلى وجود تشريعات حازمة تهدف إلى منع الاستخدام الجرمي والسيئ لهذه الوسائل.

ثانياً : وهو لا يقل أهمية عن المسار الأول ، ألا وهو تنظيم جهد وآليات عمل المؤسسات الشرطية؛ لتكون قادرة على التصدي للتحديات الأمنية في هذا المضمار ، والتقليل من مخاطرها بما يؤمن أمن البلد ونظامة السياسي والاجتماعي وقيمه ، وهذا يتطلب تطوير مهارات العاملين في المؤسسات الشرطية وإثراء معلوماتهم حول خصائص وسائل الاتصال والتواصل التكنلوجي، والآثار المترتبة على استخدامها والتعرف والبحث عن الوسائل التي تحدّ من مخاطرها ، وهذا ما يقودنا إلى اقتراح إنشاء تشكيل أو إدارة معنية باسم (الشرطة الرقمية) ترتبط بأحد الإدارات العامة ذات العلاقة .

مهام الشرطة الرقمية :

إن الدعوة لإنشاء (شرطة رقمية) لا يقصد منه التقييد على إستخدام هذه الوسائل التي أصبحت حاجة مهمة لا يستغنى عنها سواء من قبل الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة أو على صعيد الاستخدام الشخصي ، وإنما الغرض منها إيجاد وحدات متخصصة فنيا ومهنيا، ولديها المعارف والمهارات والخبرات المتخصصه في مواجهة التحديات الأمنية غير التقلدية وبما يحقق فرض النظام والحفاظ على أمن البلد والمجتمع .

تتولى (الشرطة الرقمية) المهام الآتية :

١. إعداد كادر شرطي متخصص (من الضباط والرتب الأخرى) يمتلك المؤهلات المعرفية ومهارات التعامل مع وسائل الاتصال والتواصل ، من خلال إقامة الورش التدريبية .

٢. تتولى كل ما يتعلق بفرض القوانين والتشريعات الخاصة بالجرائم الالكترونية .

٣. التنسيق وتبادل المعلومات مع الجهات الحكومية الأخرى ذات الصلة بتنظيم الاتصالات وتقنية المعلومات .

٤. التوعية والإرشاد الأمني لمختلف قطاعات المجتمع ومؤسسات الحكومية والخاصة .

٥. التنسيق مع المنظمات والمؤسسات الشرطية والمهنية الدولية ذات العلاقة ، فيما يتعلق بتبادل المعلومات والخبرات والمعارف .

العين الساهرة .. ولاء وعطاء

النقيب/ إسحاق بن سالم التوبي
إدارة الشؤون القانونية

يترجم منتسبي شرطة عمان السلطانية (رجالا ونساء) حب الوطن والولاء من خلال التفاني والإخلاص والتضحية في أداء الواجب الشرطي بكل ما يحمله من تضحيات في سبيل نشر مظلة الأمن وحفظ النظام العام. وتنتشر تلك العيون الساهرة في كافة أرجاء السلطنة في برها وبحرها وجوها؛ لتمثل حصنا منيعا يحول - بقدر ما يستطيع - من المساس بأمن وسكينة أفراد المجتمع أو بمكتسبات هذا الوطن الغالي.

ولا ريب أن للشرطة الدور الرئيس في المحافظة على الحقوق والحريات، فمنع ارتكاب الجريمة ومخالفة القانون، يضمن استقرار المجتمع، وتمكين مؤسساته من العمل بكفاءة عالية لها الأثر في تنمية الاقتصاد الوطني، وفتح مجالات الاستثمار الخارجي للمستثمرين وتوفير المظلة الأمنية للسياح من المواطنين والمقيمين والزوار وغيرها. وفي عماننا الحبيبة نلحظ دور الشرطة الرئيس في تنفيذ أغلب القوانين واللوائح والقرارات أو المعاونة على تنفيذها، والتي تنظم عمل المؤسسات العامة مما توصف أعمالهم بالمشاركة الفعالة في شتى المجالات.

ولما كان الأمن حاجة أساسية لأفراد المجتمع وضرورة من ضرورات بناء المجتمع، فقد سعت شرطة عمان السلطانية إلى الخروج عن المنظومة التقليدية لمهامها، فواكبت التطورات العلمية والتقنية في ضبط الجرائم ومكافحتها، وتقديم خدمات الكترونية وفرت مزيدا من الوقت والجهد والكلفة على متلقي خدماتها من أفراد المجتمع كخدمات المرفق المروري والجمركي، وخدمات الجوازات والأحوال المدنية وتأشيرات الأجانب وغيرها، مما أكسبها حب وتقدير أفراد المجتمع.

ولم يقتصر دور رجال ونساء العين الساهرة على الحفاظ على الأمن والنظام العام فحسب؛ وإنما لهم الدور الاجتماعي إذ يولون الاهتمام الكبير بالبعدين الإنساني والاجتماعي، وشركاء في المجالات التي تعنى بشؤون أفراد المجتمع الاجتماعية والثقافية والصحية وغيرها، فالشرطة عضو في اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة، وعضو في المجالس البلدية، وعضو في اللجنة الوطنية للسياحة، وعضو في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وبذلك فهي تضطلع بدور اجتماعي رائد في هذا الوطن الغالي.

وألقت منتسبات الشرطة النسائية على عاتقها حمل الأمانة الشرطية بكل معانيها لتشارك أخيها رجل الشرطة في كل الأعمال الشرطية، فتراها عيناً ساهرة في كل مرفق من المرافق المعنية بحفظ الأمن والنظام العام؛ فتباشر مهام الضبط المروري في الطرق والشوارع، وتتولى حراسة المنشآت العامة والشخصيات الهامة، وهي موظفة جمارك وأحوال مدنية وجوازات، وتتولى المهام العملياتية في مكافحة الجرائم وضبط

المتهمين، وخاضت التدريبات المهمة التي أهلتها لأن تباشر مهامها في أية مهمة شرطية، كما تباشر مهام التعليم والإعلام والطيران والرعاية الصحية والاجتماعية داخل وخارج جهاز الشرطة.

ولقد كان للوعي الاجتماعي لدى أفراد المجتمع دور مهم في معاونة منتسبي شرطة عمان السلطانية في أداء مهامهم التي تستهدف في المقام الأول أمن وسلامة هذا الوطن المعطاء. فالمبادرة في الإبلاغ عن وقوع الحوادث المرورية ووقوع الجرائم وتزويد الشرطة بالمعلومات اللازمة عن أي حدث وغيرها من الوسائل التي يقدمها أفراد المجتمع إذا ساهمت وبشكل فعال في تيسير مهمة منتسبي شرطة عمان السلطانية، فتحية شكر وتقدير تسجل لأولئك المساهمين في نشر مظلة الأمن والسكينة جنبا بجنب مع إخوانهم من جهاز الشرطة.

إن التضحيات التي قدمها منتسبو شرطة عمان السلطانية والتي لا زالت عطاءً مستمراً؛ لتنم عن الولاء والحب لهذا الوطن الغالي فكم من أرواح زهقت أثناء أداء الواجب الشرطي في ضبط الجرائم والقبض على المتهمين وتقديم المساعدة في الظروف الطارئة كالأنواء المناخية، وكم من أرواح تعرضت للإيذاء الجسيم جراء ضبط الجرائم التي تهدد سلامة المجتمع ومنع ارتكابها كجرائم المخدرات ونحوها.

إن الثقة السامية التي حظي بها منتسبو شرطة عمان السلطانية منذ بداية النهضة المباركة وليومنا هذا مدعاة لهم لتجديد العهد والولاء لخدمة هذا الوطن الغالي والتفاني في أداء الواجب الوطني الشرطي بعد ما هيأ لهم كافة الوسائل والمعدات اللازمة من تدريبات وتقنيات معاصرة تمكنهم من القيام بالواجب على أكمل وجـــــــه.

المراجع:

١. يقصد بكلمة الولاء في اللغة الطاعة والإخلاص، وتعني كلمة العطاء في اللغة ما يُعطى فيقال أجزل العطاء: أوسعه واكثره. انظر almaany.com.

٢. د. رجب بن علي العويسي، في العمق: الشرطة وصيف عمان السياحي، مقال منشور في جريدة الوطن المحلية بتاريخ ١٥ يوليو ٢٠١٨.انظر alwatan.com..

٣. قانون الشرطة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٩٠/٣٥).

٤. نظام اللجنة الوطنية لشؤون الأسرة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٧/١٢).

٥. قانون المجالس البلدية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/١١٦).

دهشــة

الدرجة المدنية ٣/
شريفة بنت علي التوبي
إدارة العلاقات العامة

مال الذي يثبت أنك موجود في هذه الحياة؟ هل تعتقد أن اسمك ورقم هاتفك، وذلك الحيز الذي تشغله من الفراغ في مكتبك أو بيتك كافياً لأن تثبت أنك موجود، أم هي الفكرة كما قال الفيلسوف الفرنسي رينيه ديكارت، أم الحديث أم العمل أم الطعام والشراب أم أشياء أخرى ليس لها علاقة بهذا وذاك..

تختلف الاثباتات، كما تختلف اتجاهاتنا وسلوكنا وطرائقنا في الحياة، فكما أنا أحاول إثبات وجودي من خلال هذه الكلمة التي أكتبها والتي أجد نفسي كلما كتبتها، وتشعرني بالسعادة والرضى كلما انتهيت من كتابتها، هناك آخر يحاول إثبات وجوده بطريقة أخرى، المهم أن يكون شغوفاً بما يفعل، محباً لما يقوم به، والغريب أن هناك من يحاول اثبات وجوده بالاختلاف والخروج عن القاعدة، وليس أي خروج ولكن بالانحراف عن طريق السلوك السوي، حتى ولو كان ذلك بارتكاب جريمة، وهنا ليس للأمر علاقة بالشغف أو المحبّة، فلا أتوقع أن يكون هناك من يحب أن يكون مجرماً وليس هناك من يجد متعة في اقتراف مثل هذا الفعل، لكن تلك حالة مرضية نفسية يعيشها مرتكب الجرم بلحظة هزيمة، أنه يحاول أن يثبت وجوده ولو كان بهذا الفعل، يحاول أن يلفت الانتباه بأي طريقة كانت، فالجريمة ليست فعل سوي ولا يمكن أن تكون حالة طبيعية، لكنها تبقى إحدى الطرائق البائسة في محاولة اثبات الوجود ولو كان وجوداً منحرفاً.

ولعل من الأسباب الأخرى التي كانت تخبرني عن وجودي هي تلك الدهشة التي تتملكني مع كل سؤال هو وليد لها، ولعل تلك الدهشة التي أعيشها هي ما تدفعني لهذا الفعل الذي أقوم به الآن وهو الكتابة، فالإنسان خلق مندهشاً، متسائلاً، باحثاً عن الإجابة، وفي تلك الإجابة يعثر الانسان على نفسه التي كان يبحث عنها، لكن اليوم تموت الدهشة فلا نسأل، الإجابات تصل إلينا قبل أن نسأل، العالم يمطرك بإجابات لكل شيء، يسرق منك الدهشة، يسرق منك علامة الاستفهام وعلامة التعجب، فأنت تملك الإجابات دون أن تملك الأسئلة، تملك كل الأشياء دون أن تشعر إنك بحاجة إليها، يعطيك العالم كل الرفاهية والكماليات قبل أن تشعر بالضجر، تشعر بالامتلاء قبل شعورك بالفراغ، تشعر بإنك مطارد دون أن ترتكب ذنباً ودون حتى أن يتاح لك وقت للتساؤل، يعتريك القلق دون أن تعلم لذلك القلق سبباً منطقياً أو واضحاً، فكل شيء في هذا العالم يدعوك للقلق، يدعوك للخوف والرهبة، لذلك تجد أنك مفتقد لمعنى وجودك والجدوى من حياتك، إذن كيف ستفهم الدرس دون أن تسأل، كيف ستعي معنى انسانيتك دون أن تفعل شيئاً يدلك عليها، كيف ستشعر بقيمة الدفء إذا لم ترتجف برداً، كيف تبقى ثابتاً في عالم متغير، كيف تبقى متسامحاً وطيباً وحنوناً في عالم لا يدرك معنى ما أنت عليه، كيف ستكون أنت دون أن تتحول إلى شخص آخر لأن العالم كله يسير نحو التحول؟!

تلك أسئلة مؤلمة وجارحة لضميرك الإنساني وأنت تحاول أن تبحث عن دهشتك المفقودة، فتعرف أن لا شيء ثابت في مكانه أو زمانه، تتساءل ماذا يريد هذا العالم مني أو ماذا أريد منه، ما الذي قدمته وماذا أخذت؟ وأول عوارض الخوف أن تفقد الثقة، تلك الثقة التي كنت ترتكز عليها في علاقتك مع الوجوه العابرة، مع الأصدقاء الذين تحبهم محبتك لنفسك، فما الذي تحتاجه أكثر من الثقة مع الآخر، أكثر من شعورك بالأمان، ولكن ماذا لو سقطت تلك الثقة، ماذا لو انهار ذلك الجدار الذي كنت تسند عليه ظهرك، ماذا لو خانتك اليد التي امتدت إليها يدك لتمسك بك بلحظة ضعف، ماذا لو انهارت كل تلك المثل التي آمنت بها في عالم غريب لا تشعر بانتماءك إليه، ماذا وماذا..؟ الأسئلة التي تحركها محركات الدهشة لا تنتهي في عالم يعيش حياة لا تشبهه، حياة مصورة ومن أجلها يصنع الابتسامة من أجل صورة زائفة، كمذيعة أخبار عليها أن تكون محايدة فتبتسم وهي تقرأ خبر عن موت أو تشرد، أو حادثة انفجار أو سقوط طائرة، ومضيفة طيران عليها أن تبتسم وهي في قمة تعبها، العالم يبتسم في دعايا مجانية زائفة لمعجون أسنان، وعيادة أسنان، تلك الابتسامات المدفوعة الثمن لتشبه ابتسامة هوليود، أليس كل ذلك كذبة وتعلم أنه كذبة دون أن تصاب بالدهشة أو العجب، ألا يدعوك كل ذلك أن تنزوي قليلاً مع نفسك، أن تعيش عزلتك في هدوء وبعيد عن كل ذلك الزيف، لأنك بالفعل محتاج أن تكون أنت، أن تكون وجهاً حقيقياً بلا قناع، ألا يجعلك ذلك تشعر بالغربة وأنت في هذا العالم الغريب الذي لا يعنيه من وجودك أكثر من أنك رقم مسجل في ملفات رسمية اليكترونية؟ فلا يعنيه من أمر حياتك أو موتك أكثر من العدد الإحصائي المدون، ما الذي يعنيه ذلك الاسم الذي تحمله والذي تم اختياره بعناية فائقة من قبل والديك؟ من أنت في محور هذا الكون، ما هو موقعك من الإعراب المعرفي في شبكة المعلومات العنكبوتية وأنت تتنقل بين شبكاتها في تواصل زائف متوهم؟

تعقد الصداقات تلو الصداقات مع أشخاص لا تربطك بهم أكثر من تلك العلاقة الاليكترونية، لكنك تمنحهم ثقتك أكثر مما تمنح ذلك عائلتك الصغيرة، تصبح أكثر شجاعة وجرأة وأنت تتحدث معهم، وتثق بكل ما ينقل إليك أكثر من ثقتك ما تنقله لك نشرات الأخبار التي كنت تستمع إليها في السابق حينما لم تكن مرتبطاً بشبكة الانترنت، تمطرك فضاء الاليكترونيات بسيل عرم من المعلومات حتى الغرق، لتصبح شريكاً عالمياً في الهم والفرح والتجارة والرأي، ومع كل هذه الأبواب المفتوحة وهذا الزحام لن تفتح عينيك دهشة على شيء أو خبر جديد، وعليك أن تبحث عن وجودك المبعثر في هذا الوجود.

مدرين المكتومي

الثامن عشر من نوفمبر
مسيرة البناء والتنمية

ركيزة البناء التنموي . . والحارس الأمين لمُكتسبات الوطن

الفعل النهضوي العُماني الذي يشارف على مُعانقة يُوبيله الذهبي مؤمنٌ بأن التنمية المستدامة وتشييد أركان دولة المؤسسات والقانون لابد أن تحميها منظومة أمنية متطورة تنشر الاستقرار في ربوع الوطن

ترسُّخ مبدأ الوحدة الوطنية في الداخل وإرساء دعائم السلام مع العالم منح بلادنا الضوء لمواصلة المسيرة الزاهية .. وطن يبني ويُعلي بنيان صروحه وتترسخ فيه التنمية بكل أشكالها.

تقفُ بلادُنا اليوم - بنفس توّاقة - على عَتبات مُستقبل واعد، شارك الجميعُ في صياغة مَلامحه، واتّفقوا على منهجيّة مُبتكرة لمواصلة مسيرة البناء والتنمية، التي أرسى دعائمها مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى - حفظه الله ورعاه - ومعاهدين الله والوطن وجلالة السلطان على صَون المُكتسبات، وحماية مُقدسات الوطن، والذود عن حياضه، وترسيخ مبادئ المواطنة المسؤولة، وإعلاء قيم السلام والتعايش والوئام، بالتّماس مع جُهُودهم الوطنية الحثيثة لتحقيق الغاية الكُبرى «عُمان في مصاف الدول المتقدمة»، كما تطمح لذلك الرؤية المستقبلية: «عُمان ٢٠٤٠».. مُنطلقين نحو مستقبلهم المشرق من قاعدة ارتكاز عُنوانها «الاستقرار السياسي والأمني» كحارس أمين يكلأ بعين رعايته طائر نهضتهم الميمون في رحلة بلوغه بسلام الآمال الوطنية المنشودة.

إنَّ الفعلَ النهضويَّ العُماني الذي يُشارف على مُعانقة يُوبيله الذهبي، مؤمنٌ بأن التنمية المستدامة وتشييد أركان دولة المؤسّسات والقانون، لابد أن تحميها منظومةٌ أمنيةٌ متطورة تنشر الاستقرارَ في ربوع الوطن، وتتسع مظلتها لمحافظات وولايات ونيابات وقرى عُماننا الحبيبة، تأسيسًا على نطق سام من لدن مولانا المعظم - حفظه اللهُ ورعاه - الذي أكد فيه «أنَّ الأمن والاستقرار نعمة من نعم الله تعالى؛ ففي ظلهما يُمكن للأمة أن تتفرغ للبناء والتطوير في مختلف مجالات الحياة، وأن توجه كل طاقاتها المعنوية والمادية نحو توفير أسباب الرفاه والرخاء والتقدم للمجتمع... لذلك كان من أهم واجبات الدولة قديما وحديثا كفالة الأمن وضمان الاستقرار حتى يتفرغ المجتمع بكل فئاته، وفي طمأنينة وهدوء بال، للعمل والإنتاج والإنشاء والتعمير، أما إذا اضطرب حبل الأمن واهتزت أركان الاستقرار؛ فإن النتيجة سوف تكون الفوضى والخراب والدمار للأمة وللفرد على حدٍّ سواء».

وإذ يقرأ العالم اليوم سطورَ التجربة الأمنيَّة العُمانية المتفرّدة، واضعًا بلادنا في المراكز المتقدمة على مُؤشرات الأمن والسلم المجتمعي، ومُلصقًا بها وصف «واحة الأمن والأمان»، فإنَّ السياق يستوجب قراءةً متأنية لمبادئ وقيم العقيدة الأمنية العُمانية.. تلك المبادئ الوطنية، والإنسانية، والأخلاقية في التعامل مع قضايا الأمن الداخلي بمختلف مستوياته وتوجهاته، ضَمنَهَا ونصَّ عليها النظامُ الأساسيُّ للدولة، أعلاها الولاء للوطن والسلطان، كأعلى نقطة في سُلم القيم المستمدة من الثوابت العمانية الأصيلة، وحفظ كرامة المواطن وحقوقه الشرعية والقانونية، وممارسة المهام في إطار منظومة التشريعات والقوانين النافذة في البلاد، والالتزام بالتوجيهات والمواقف الرسمية للدولة، والعمل بإخلاص وتفانٍ وحس أمني ناضج، والالتزام بالنهج المؤسسي في العمل، والحرص على الاتقان في إطار القوانين والأنظمة، والتجرد من الميول والأهواء، والالتزام بجميع الأنظمة والقوانين الأمنية والعسكرية المعمول بها وعدم تجاوزها، واحترام القوانين المدنية الأخرى، والالتزام بمبادئ التطوير المستمر لبسط مظلة الأمن والأمان.

كل ذلك وسط مسيرة حافلة بالمنجزات، وعمليات تطوير وتحديث متواصلة للمراكز الشرطية؛ لتهيئتها لمكافأة متطلبات كل مرحلة، وفق أحدث التقنيات والأجهزة والمعدات اللازمة لأداء واجباتها ومهامها الوطنية، وتقديم خدماتها للمواطنين والمقيمين على أفضل نحو مُمكن، وتعزيز الاستقرار

الأمني الداخلي، لتُواصل مسيرتنا المباركة خُطواتها وتقدمها لبناء حياة أفضل للوطن والمواطن في حاضره ومستقبله.

إنَّ الحديث عن مبادئ العقيدة الأمنية العُمانية ينطلق من عُمق النظرة الثاقبة والرؤى النيرة السديدة لمولانا حضرة صاحب الجلالة القائد الأعلى - أيَّده الله - والتي آمنت بأنَّ المواطن العُماني كما هو هدف التنمية وأداتها، فهو الحارس الأمين على منجزاتها، وحجر الزاوية الأساسي في منظومة صناعة الأمن الداخلي. وفي المقابل، عمد جلالته -أبقاه الله - على توطيد أركان السلام مع الخارج، سواء في المحيط الإقليمي أو القومي أو الدولي، «وتصفير» كافة المشكلات مع الجيران، وفق مبادئ تقوم على التسامح والتعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، لينأى بسفينة الوطن عن أمواج صراع المصالح المتلاطمة، أو الانجرار نحو حروب الوكالة أو تصدير الأزمات المُهلكة للأمم والشعوب.

وتعكسُ هذه القناعات كذلك اتساعَ أفق الإدراك الأمني المستقبلي السلطاني لمخاطر لا ينبع أصلها من العدوان المسلح بقدر ما ينبع من خطر الأفكار المتطرفة والمتعصبة أو الزائفة على استقرار وأمن البلد الداخلي؛ لذا كان الحرص السامي من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة معنيًا منذ بداية عهد النهضة المباركة بمواجهة هذه المسميات

والتقسيمات الموبوءة «والنباتات السامة المتطرفة» كما وصفها جلالته - أيده الله - عن مبدأ الوحدة الوطنية والتوحد تحت راية الوطن الواحد، ومحاربتها بكل قوة وحزم.. وعلى هذا الأساس استمرَّت عُمان في مسيرتها الزاهية، تبني وتُعلي بنيان صروحها وتترسخ فيها التنمية بكل أشكالها، بينما كانت بعض الدول من حولها ترزح تحت وطأة الفوضى والصراعات والاقتتال والتطرف والإرهاب.. وما كان ذلك ليتحقق دون مظلة الاستقرار الأمني، والاهتمام والرعاية بمختلف الأجهزة والمؤسسات ذات الارتباط بتحقيق الأمن والاستقرار والعدل فوق أرض هذا الوطن؛ باعتبار ذلك مسؤولية جماعية تنطلق من الأفراد، وتنتهي بالجماعة والمؤسسات ذات الارتباط.

إنَّ قيمَ الأمن والأمان، والاستقرار السياسي والدبلوماسي، في الداخل والخارج، أوجد مناخًا صحوًا تتباعت فيه حلقات البناء والتطوير حلقة فوق أخرى، مُشكّلة اليوم صرحًا نهضويًا عنوانه «عُمان» وعماده قناعات راسخة في قلب كلّ عُماني بأنَّ التوجيهات السامية السديدة والرؤى الحكيمة لمولانا حضرة صاحب الجلالة - حفظه الله ورعاه - هي السراج المنير الذي أضاء دروب الخير لعُمان بالأمس واليوم، وسيبقى وضاءً في المستقبل، وفق مبادئ أصيلة تنشر السلام وتضمن بَسْط ظلال الاستقرار على كافة أنحائك يا وطن.

تعزيز الشعور بالأمن والاطمئنان

من بصمات الأصـابع إلى البيانات الحيوية

أصبحت بصمات الأصابع والبيانات الحيوية الأخرى كالتعرف على الوجه وبصمة العين وبصمة الصوت والحمض النووي جزءا من حياتنا اليومية ،بعدما كان يقتصر استخدامها في مجالات الشرطة والكشف عن الجرائم. فمع تطور التقنيات والإلكترونيات ،واستخدامات الإنترنت والأجهزة الذكية ،برزت برمجيات وتطبيقات تحتاج إلى توفير المزيد من الحماية لمستخدميها ؛فظهرت الحاجة لاستخدام البصمات الحيوية لإضفاء صفة الأمان والموثوقية عند الدخول إليها واستخدامها. ولكن كيف بدأت قصة استخدام تلك البصمات والبيانات الحيوية؟ وكيف تطورت إلى ما هو عليه الآن؟ قد مرت تلك القصة بعدة مراحل بداية من بصمات الأصابع وصولا إلى بصمات البيانات الحيوية، ما زالت التقنيات تتطور ولن تتوقف مادام العقل البشري يكتشف ويخترع كل ما هو جديد.

الرائد/يحيى بن عامر الهميمي
الإدارة العامة لتقنية المعلومات

> بصمة لسحب المال من آلة الصراف الآلي، وهذا بمثابة خبر "سيء» للصوص .

البداية :

عرف الإنسان أن لكل شخص مميزات تميزه عن الآخرين؛ فأصبحت تلك المميزات تسهل عليه التعرف والوصول للشخص المطلوب. فقد كان قديما يتم وصف الإنسان بلونه وطوله وشكل شعره ومشيته وعلامات مميزة في جسده ،كوجود شامات في أماكن معينة من جسده ،أو جرح قديم ترك أثره في بشرته.

واستخدم الإنسان بصمة الأصابع في ختم العقود والوثائق منذ القدم. وفي القرن التاسع عشر للميلاد اكتشف الإنجليز أن بصمات الأشخاص تختلف من شخص لآخر، ولا تورث حتى في التوائم المتطابقة. لذلك أصبح علم البصمات واقعا في علم الجريمة وكانت تضاهى يدويا وبالنظر وبالعدسات المكبرة.

وفي عام ١٨٩١م ، قام خوان فوكيتش-وهو باحث بعلم الجريمة أرجنتيني من أصول كرواتية- بإنشاء أول أرشيف بصمات حديث الطراز. ومنذ ذلك الحين، أصبحت بصمات الأصابع إحدى أهم الأدلة التي استخدمت لتحديد هوية المجرمين. وبدأ من ذلك التاريخ اعتبار بصمات الأصابع كدليل جنائي أمام المحاكم.

وبصمات الأصابع يتم رفعها من مسارح الجرائم باستخدام شريط لاصق؛ لالتقاط بصمات الأصابع ،وإذا لم تكن واضحة يتم رشها ببودرة ومن ثم لصقها على قطعة ورقية. في السابق، كانت مقارنة بصمات الأصابع أمراً كثير العناء؛ إذ كان يتوجب على الشرطة مقارنة بصمات الأصابع التي يعثرون عليها في مسرح الجريمة، واحدة تلو الأخرى مع بصمات المشتبه بهم المحتملين. وكان إجراء أخذ البصمات في السابق عملاً فوضوياً ؛ لما يسببه الحبر من آثار على الأيدي.

البصمات والتكنلوجيا

وبفضل أجهزة المسح الضوئي أصبحت عملية أخذ أو تصوير بصمات الأصابع سهلة وبسيطة، وتقوم مباشرة بإرسال البيانات وتحويلها إلى بيانات بيومترية وتخزن في الحاسب الآلي ويحدد الحاسب الآلي النقاط النموذجية بين الخطوط الكثيرة في بصمات الأصابع، من ضمنها التفرعات في الخطوط وموقع مركز البصمة بدقة. فأصبحت مطابقة البصمات أكثر دقة وسرعة. وظهرت تقنيات وتطبيقات حاسوبية تضاهي فيها البصمة الواحدة بين ملايين البصمات في ثوانٍ معدودة. كما كان للتكنلوجيا دور كبير في تبني البصمات في العديد من التطبيقات مثل دخول الموظفين لأماكن عملهم وتسجيل حضورهم وانصرافهم بكل دقة وتمنع دخول غير المخولين لتلك الأماكن. ومع توسع التكنلوجيا ظهرت العديد من التطبيقات ومجالات جديدة يتم استخدام البصمات فيها.

تطبيقات البصمات:

ومن أهم تطبيقات بصمات الأصابع بعد استخدامها في الأدلة الجنائية للتعرف على المجرمين، التعريف والتأكد من هوية الشخص صاحب البصمة.

فبتخزين بصمة الأصابع في ذاكرة ملحقة بالوثيقة التي يحملها أو بتخزينها في حاسوب ،وباستخدام قارئ للبصمة يتم التعرف والتأكد من صاحب البصمة بكل دقة. فتم استخدام بصمة الماسحات الضوئية في الانتخابات ؛ ليتم التأكد من التصويت لمرة واحدة فقط.

والعديد من الأجهزة الذكية الآن مزودة ببرنامج الحماية بالتعرف على البصمة، مثل الهواتف الذكية، حيث يتمكن صاحب الهاتف المحمول فقط من فتح الجهاز باستخدام بصمته؛ وبهذه التقنية الجديدة تبقى بيانات صاحب الجهاز محمية في حال ضياع الجهاز أو سرقته.

وفي بعض الدول يقوم الناس باستخدام القياس الحيوي كالبصمة لسحب المال من آلة الصراف الآلي، وهذا بمثابة خبر«سيء» للصوص؛ فلو عثروا على بطاقة السحب الآلي فلن يتمكنوا من استخدامها؛ لعدم مطابقة بصماتهم مع البصمات المخزنة في شريحتها الذكية.

أغلب بطاقات الهوية وجوازات السفر حول العالم تحتوي على بصمة رقمية كجزء من المعلومات البيومترية المحفوظة على رقاقة ملحقة بالجواز بها بصمات الأصابع.

البيانات الحيوية:

ويستمر العلم بالتطور ويقوم العلماء بالمزيد من الأبحاث ليكتشفوا أنه ليست بصمات الأصابع فقط هي ما يميز هوية الأنسان عن الأخرين. فمع تنوع الجرائم وتطور طرق التخفي والاحتيال وانتحال الشخصية والتزوير ظهرت الحاجة لتوفير المزيد من الأمن في العالم الرقمي والواقعي، فاكتشف العلماء تقنيات جديدة وبصمات حيوية أخرى يمكن استخدامها للتمييز وللتعرف والتأكد من هوية الإنسان واثبات لشخصيته، وللسماح فقط لصاحبها للدخول أو استخدام مرافق معينة أو فتح أوالولوج لتطبيقات حاسوبية ذات سرية وأهمية خاصة. كما أن بعض تلك البيانات الحيوية يمكن التعرف عليها والتأكد منها بدون الحاجة لوضعها في ماسحات ضوئية خاصة، مثل بصمة الأصابع ،بل يكتفى بمرور الشخص أمام كاميرات أو أجهزة خاصة؛ لالتقاط صورة سريعة أو مسح سريع، ومضاهاتها بما هو مخزن في الحاسوب.

فباستخدام برنامج يتعرف على الوجوه من خلال مقارنة ملامح الوجه ووجود قاعدة للبيانات، يتمكن من التعرف على وجه المشتبه به، من ضمن حشد كبير من خلال كاميرا المراقبة. وتوجد بيانات بيومترية في الأصوات كذلك، فبرمجيات تحديد الأصوات بإمكانها على سبيل المثال تحديد صوت الأشخاص الذين يقومون بإجراء مكالمات تهديد مثلا. فالصوت البشري لكل شخص مميز. كما

> ويستمر العلم بالتطور، ويقوم العلماء بالمزيد من الأبحاث حول طرق تمييز هوية كل إنسان عن الآخرين.

تستخدم بصمة الصوت في فتح بعض التطبيقات في الهواتف والأجهزة الذكية.

وبصمة الرائحة تعتبر من الطرق الشائعة التي تؤدي للتعرف على المجرمين حيث إنّ لكل إنسان رائحته المميزة الخاصة به، وعبر استخدام الشرطة للكلاب البوليسية التي تمتلك حاسة شم فائقة تمكنها من تمييز روائح الأشخاص المختلفين يتم التعرف على المجرمين الذين كانوا موجودين في مسرح الجريمة.

أنماط قزحية العين معقدة جدًا،

> ظهرت تقنيات وتطبيقات حاسوبية تضاهي فيها البصمة الواحدة بين ملايين البصمات في ثوانٍ معدودة.

وعشوائية جدًا وتتميز بأنها فريدة وثابتة وغير متغيرة مع مرور الزمن ويمكن رؤيتها من مسافة ولا تحتاج لملامسة مباشرة كبصمة الأصابع، مما يجعل لكل عين إنسان قزحية تميز عينه عن عيون الآخرين. وبهذا الاكتشاف ظهرت تقنية التعرف من خلال بصمة العين، والتي أثبتت كفاءتها كبديل عن بصمات الأصابع في التعرف على المبعدين والمطلوبين خلال محاولتهم للدخول أو الخروج من الدولة، وذلك بعد أن تمكن المجرمون من التلاعب في بصمات أصابعهم أو تشويهها أو حتى تزويرها باستخدام مواد بديلة غير مرئية يتم تركيبها في الأصابع.

في عام ١٩٨٤م قام أليك جيفري باكتشاف بصمة الحمض النووي بمحض الصدفة أثناء بحث كان يقوم به بجامعة لستر البريطانية؛ إذ توصل في بحثه لوجود أجزاء في الحمض النووي تختلف من إنسان لآخر. وأنقذت هذه التقنية حياة الكثيرين منذ اعتمادها كدليل جرمي. إذ لا يتم استخدامها لتحديد هوية المجرمين فقط، بل تم تبرئة العديد ممن أدينوا بجرائم لم يرتكبوها بالإضافة إلى التعرف على الضحايا والموتى، وذلك بمقارنة حمضهم النووي بأقربائهم المحتملين وكذلك تأكيد صلة القرابة والنسب للمدعين بذلك.

ويستمر العلم بالتطور، ويقوم العلماء بالمزيد من الأبحاث حول طرق تمييز هوية كل إنسان عن الآخرين، وليتوصلوا إلى أن هناك بصمات أخرى مثل بصمة الأذن، وبصمة الأسنان، وبصمة الشفاه وبصمة اللسان .

تطبيقات البصمات والبيانات الحيوية في شرطة عمان السلطانية:

اهتمت شرطة عمان السلطانية منذ نشأتها بالحد من الجريمة والتحقيق فيها؛ فتم إعطاء التحقيقات الجنائية والمختبر الجنائي أهمية وأولوية؛ لما لهما من أهمية في تدعيم كفاءة عمل الشرطة في المجال الجنائي والأمني.

ويعود وضع النواة الأولى لدائرة التحقيقات الجنائية في السلطنة إلى عام ١٩٦٩م وعقدت أول دورة محلية للبصمات بتاريخ ١٤/١١/ ١٩٧٠م استمر حتى تاريخ ١٤/١/١٩٧١م، وبعد انتهاء تلك الدورة أمكن تأسيس أول شعبة للبصمات والسجلات الجرمية. وتم تدريب العديد من الكوادر المناسبة وتم إلحاقها بوحدات الشرطة الجغرافية لتغطيتها بأقسام متخصصة للتحقيقات وأخذ البصمات. فكان يتم أخذ البصمات للمجرمين بعد القبض عليهم، كما كانت تؤخذ بصمات المواطنين أثناء إصدار جواز السفر لأول مرة. وكان يتم أخذ بصمات المقيمين العشرية بعد دخولهم للسلطنة؛ ليتم حفظها وفهرستها. وفي عام ١٩٨٦م قامت الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية بإجراء دراسة مكثفة مع إدارة الحاسب الآلي أن آنذاك ؛ للاستفادة من الحاسب الآلي، ولتطوير برامج وأنظمة البصمات والسجلات الجرمية.

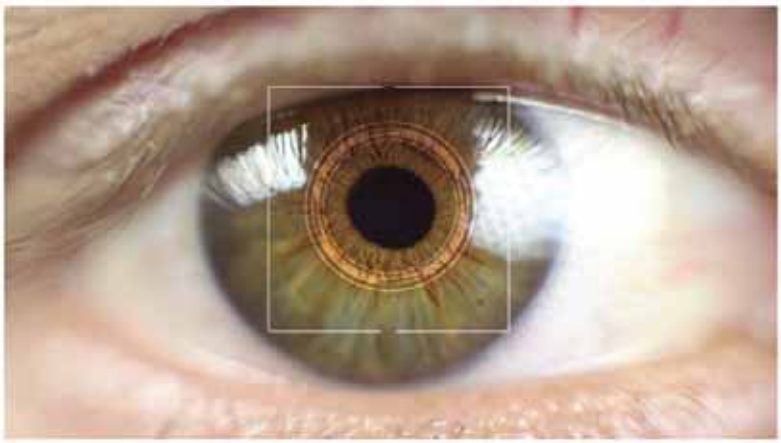

وبعد تبني شرطة عمان السلطانية للأجهزة الحاسوبية في العمل الشرطي، وتطوير البرامج المتعلقة بنظامي البطاقة الشخصية للعمانيين، ونظام التعرف الآلي على الأشخاص من خلال البصمات في عام ١٩٨٧م أصبح التعرف على الأشخاص من خلال البصمات أكثر سهولة ودقة، واستمر أخذ البصمات عن طريق الأحبار والورق، ومن ثم نسخها وحفظها إلكترونيا في النظام الحاسوبي حتى عام ٢٠٠٧م حيث تم استخدام أجهزة الماسحات الضوئية ؛لأخذ البصمات العشرية إلكترونيا وتخزينها آليا.

وأتى نظام السجل المدني بالبطاقة الشخصية وبطاقة المقيم ذات الشريحة الإلكترونية في ٤ يناير من عام ٢٠٠٤م والتي تتميز بوجود بصمة الأصبع مخزنة بها، بالإضافة إلى الصورة الشخصية؛ لتحمي حاملها من التزوير وانتحال الشخصية. ومع توسع التقنية الحاسوبية في التعاملات المختلفة باستخدام البطاقة المدنية تم في إبريل ٢٠٠٦م العمل بالبوابات الإلكترونية بمطار مسقط الدولي ؛لتسهيل عملية مغادرة وقدوم المسافرين عن طريق البطاقة المدنية من خلال التأكد من هوية وبيانات حامل البطاقة ومضاهاة البصمة المخزنة بالشريحة ببصمة إصبع حاملها إلكترونيا. وتم في ١٥ أكتوبر ٢٠١١م استخدام البطاقة الشخصية وبصمة الإصبع المخزنة بالشريحة الملحقة بها؛ للتعريف بهوية الناخب يوم التصويت لانتخابات مجلس الشورى وفي ١٧ يونيو ٢٠١٢ م وتم استخدامها لانتخابات المجلس البلدي؛ لضمان الشفافية وحق الناخب في التصويت لمرة واحدة ولشخص واحد.

وفي ١٥ يناير ٢٠١٥ م تم إصدار الجواز الإلكتروني الجديد المحتوي على شريحة إلكترونية بها التطبيقات الحيوية من صورة حامله وتوقيعه الإلكتروني وبصمة الأصابع؛ لتوفير المزيد من الأمان ولحماية الجواز من التزوير، أو الاستخدام السيء من غير حامله. ولأهمية بصمة الأصابع في حماية تعاملات الشخص اليومية بدأ في ١٥ مارس ٢٠١٥م توفير خدمة قراءة البطاقة المدنية والتأكد من حاملها من خلال البصمة المخزنة في شريحتها، ومطابقتها ببصمة أصبع حاملها في عدد من البنوك وشركات الصرافة العاملة في السلطنة وبعض المؤسسات الحكومية؛ توفيرا لبيئة معاملات آمنة وحماية ومنعا لاستغلال البطاقة المدنية وانتحال الشخصية من الغير.

وايمانا بأهمية توفير الأمن للبلاد وللمجتمع بدأ في عام ٢٠٠٩ م استخدام أجهزة التعرف ببصمة العين في المنافذ الحدودية للسلطنة. كما أن البصمة الوراثية DNA يتم أخذها وتخزينها للمجرمين وتوثيقها للتعرف السريع عليهم لاحقا في حالة إقترائهم لأي جرم آخر.

وتعمل شرطة عمان السلطانية على تطوير نظام البصمات الحيوية (يقين): وهو نظام لتخزين كافة البصمات الحيوية للأفراد في قواعد بيانات؛ لسهولة الرجوع إليها، ومساهمة في دعم منظومة العمل الجنائي ورفع كفاءة التحقيق في كشف الجرائم المختلفة وتوفير منظومة أمنية عالية.

المراجع :

http://www.dw.com/

https://www.sasapost.com/fingerprints/

شرطة عمان السلطانية

حذر أبنائك من صديق السوء ..
وتعرف على أصدقائهم
وتوجهاتهم فالصاحب ساحب

RoyalOmanPolice | Royal Oman Police | royal_oman_police | www.rop.gov.om | info@rop.gov.om

النقيب/ مصطفى بن محمد الحراصي
الإدارة العامة للتطوير والتدقيق

عُمان بنوا بالبنيان المرصوص

بعدسة/ حمد العميري

إذا كان الإسلام حثنا على الوحدة والتماسك بنصوص كثيرة؛ ومنها قوله صلى الله عليه وسلم: «إنَ مَثَلَ الْمُؤْمنينَ في تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ؛ إذَا اشْتَكَى منْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» وقوله عليه الصلاة والسلام: «المُؤمنُ للمُؤمنِ كالبُنْيانِ المَرصُوصِ؛ يَشدُّ بَعْضُه بَعْضًا» فإن مطلب الوحدة يغدو قاعدة وجودية لكل الكيانات المراد بقاؤها، ولا يمكن لأي كيان مهما كان نوعه الاستمرار والبقاء مع اختلال عناصر القوة، والتي من أهمها الوحدة والتماسك، والأوطان من أهم الكيانات التي ينطبق عليها هذا المبدأ الوجودي، فلا يمكن لأي بلاد أن تحافظ على وجودها وعلى قوتها إلا بالوحدة والتماسك.

ويُعد المواطن اللبنة الأساسية في بناء الوطن؛ فبسواعد المواطنين تقوم الأوطان وتبنى حضارتها، وهذا البناء لا يتحقق إلا إذا كان بعضه يمسك ببعض ويقويه، ولكي لا يتفكك لا بد من وحدة وطنية تكون هي الأساس، فيقوم الوطن دون التفرقة بين المواطنين على أساس الدين أو المذهب أو اللون أو القبيلة .

والناظر إلى العُمانيين عبر التاريخ يجد أنهم سطروا أمجاداً وبنوا حضارة، ووصلوا بإسلامهم وتجارتهم إلى شرق أفريقيا والهند وغيرها من الدول، وتصدوا للغزاة، حيث كانوا صفاً واحداً.

ومازالت عُمان شامخة متماسكة قائمة على المحبة والإخاء والعدل والمساواة بين الجميع، متأصل فيها المنهج الأصيل، الذي أراده لها جلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – بأن يكون الشعب كالجسد الواحد ينعم في رخاء وسلام ووئام.

ومع ما تشهده الدول من تفكك وصراعات، وتناحر بين أبناء الوطن الواحد، وما يشهده العالم من ثورة معلوماتية، وغزو ثقافي، وحروب، وتحديات أخرى تزداد أهمية الوحدة الوطنية.

فمن أساليب تفكيك الدول وزعزعة استقرارها ضرب وحدة أبنائها، وشق صفوفهم، والسعي إلى تفكيك الكيان الاجتماعي؛ على أساس مذهبي، أو طائفي، أو مناطقي.

كما قد توظف المنابر الإعلامية ومنصات التواصل الاجتماعي، لخلق التنافر الاجتماعي في الدول؛ لتفقد استقرارها ويسهل بعد ذلك الطريق لتقسيمها.

ولأن عُمان هو الوطن الأغلى على قلوبنا، فيجب علينا المحافظة على وحدته، واستقراره، وصد كل ما من شأنه هدم أواصر الوحدة الوطنية، والتضحية من أجل الوطن بما نملك من إمكانيات وقدرات، ونبذ الفرقة بالانسجام فيما بيننا كمواطنين وأن يتقبل كل منا الآخر، ويحترمه ويتعايش معه بكل حب ومودة، فالوطن بوحدتنا قوي، ويجب أن لا تقتصر وحدتنا الوطنية على ذلك فحسب، بل يجب علينا أن نعمل على تنمية البلد، وأن نلتف حول قيادتنا الرشيدة، وأن نثق بتطلعاتها وتوجيهاتها.

فاضل بن عبدالله العمري

هواية جمع العملات محيط لا ينضب من المعلومات

الشغف ساقه لعقود طويلة بحثا عمًا هو نادر ونفيس ؛ ليضيفه إلى مجموعته الخاصة التي احتوت عملات تاريخية توثق لشعوب من مختلف الأقطار، وهي التي تُعرف بهواية الملوك وملكة الهوايات بدأها الرومان، وانتشرت بين عامة الناس.

فهواية جمع العملات ليست فقط شغف التجميع، بل هي تعنى بدراسة أقوى الوثائق التاريخية؛ ألا وهي النقود، ويطلق عليها علم التسميات، فالنقود تعتبر أقوى الوثائق الورقية والحجرية والجلدية، رغم صغر حجمها، وللهواية أصول وهي رسالة قبل أن تكون تجميعاً وعرضاً فقط .. حول هذا الموضوع التقينا بالرائد متقاعد فاضل بن عبدالله العمري ليحدثنا عن تجربته في هواية جمع العملات والطوابع البريدية.

أجرى الحوار الوكيل أول/
زكريا بن سالم الصبحي
إدارة العلاقات العامة

SULTANATE OF OMAN
سلطنة عمان
2000
بيسة
١٠٠
BAISA
100
العيد الثلاثون للنهضة
THIRTIETH ANNIVERSARY

NATIONAL DAY 23-7-71
SULTANATE OF OMAN
سلطنة عمان
100
40

سلطنة عمان
SULTANATE
OF OMAN
2010
MUSCAT
مسقط
يوم النهضة المباركة
THE BLESSED
RENAISSANCE DAY
22-07-2010
يوم النهضة المباركة ذكرى الثالث والعشرين المجيد
THE BLESSED RENAISSANCE DAY
THE GLORIOUS 23rd OF JULY
FIRST DAY COVER
غلاف أول يوم

NATIONAL DAY 23-7-71
سلطنة عمان
50

ما بطاقتك التعريفية؟

الرائد متقاعد فاضل بن عبدالله العمري، من مواليد ولاية السيب، التحقت بشرطة عُمان السلطانية بتاريخ ٦ فبراير ١٩٧٤م وفي ٢٠٠٨ م تمت إحالتي إلى التقاعد.

هل لك أن توضح لنا هواية جمع العملات والطوابع البريدية ؟

هواية جمع العملات والطوابع البريدية من الهوايات القديمة المنتشرة في مختلف دول العالم، البعض يمارسها باعتبارها أعمالاً فنية تحتوي على النقوش والرسومات المختلفة، والبعض يمارسها كاستثمار؛ لتحقيق أرباح مادية، ويوجد لهذه الهواية جمعيات واتحادات عالمية ويقام لها مزادات دولية.

متى بدأت عندك هواية جمع العملات والطوابع البريدية؟

بدأت بهواية جمع العملات والطوابع في منتصف السبعينيات، ثم تبعتها بهواية جمع بطاقات الهاتف.

ما الخطوات التي قمت بها عند شروعك في جمع العملات والطوابع البريدية؟

بدأت الهواية كهاوٍ مبتدئ، ومع مرور الأيام تطورت من مستوى الهواية، وأصبحت أملك الكثير من المقتنيات النادرة في هذا المجال، وشرفت بإقامة معارض شخصية تطوعية وأهمها في جامعة السلطان قابوس، ومكتب الإشراف التربوي بولاية السيب، وأيضا لدي مشاركات في بعض المعارض الخارجية، وحصلت على عدة تكريميات من خلال ممارسة هذه الهواية خارج السلطنة، وتوجد عدة مبادرات لإقامة مثل هذه المعارض في أكثر من جهة حكومية وخاصة.

هل جمع العملات يتطلب مكاناً ثابتاً وهل لديك مكان مخصص للحفظ؟

نعم يوجد مكان خاص لحفظ هذه المقتنيات يواكب المتغيرات المناخية؛ لكي تدوم لحياة أطول، وتوجد منها عدة إصدارات إضافية، حفظتها في ألبومات خاصة، وذات جودة عالية في أماكن عدة.

ما العملات والطوابع القديمة المتوفرة لديك؟

أولاً العملات: العملات

النقدية العمانية: وتشمل الورقية منذ بداية أول إصدار باسم سلطنة مسقط وعُمان (العملة السعيدية) التي صدرت في ٧ مايو ١٩٧٠م وحتى الإصدار المتداول حالياً، وكذلك اقتنيت إصدارات خاصة من الفضة بشهادة أصالتها، تصدر عن البنك المركزي العُماني بالمناسبات الوطنية والخاصة وكذلك عملات معدنية، كما توجد لدي عملات خليجية، وعربية، وإسلامية، وعالمية، وقطع فارسية، ما يقارب عددها ١٨٠٠ قطعة فارسية، وجدت بالسلطنة ضربت في سنة ١١٧م، ومن بين العملات أيضا توجد لدي عملات أموية، وبيزنطية، ضربت بجراء (البصرة) من عام ٦٥ لغاية ٧٢م وعملة حميرية مكتوبة باللغة الحميرية القديمة وبما يسمى بالنقود القتبانية وعملات للملكة المتوكلية اليمنية لأمير المؤمنين المتوكل على الله رب العالمين الناصر لدين الله رب العالمين يحيى بن أحمد ضرب صنعاء سنة ١٣٤٤هـ والمؤمن الناصر لدين الله رب العالمين أحمد بن حميد الدين ضرب في صنعاء سنة ١٣٧٣هـ ، وجميعها تحمل نقش لا إله إلا الله، إضافة إلى ذلك العملات المغولية للحكومات الثلاث، وغيرها الكثير من العملات.

ثانياً: الطوابع: تصدر الطوابع منفردة، أو مجموعة طوابع وتصدر أيضا في مناسبات معينة كنوع من الذكرى ، فجمعت طوابع مع بطاقاتها، وتسمى: بطاقة الطابع، ولها مواصفات خاصة وتكون مميزة عن الطابع نفسه، وكذلك يصدر مع هذه طبق الطابع ويشمل مجموعة من الطوابع يقتنيها الهاوي عادة عندما يكون هناك إصدار خاص مع هذه المجموعات، وهو غلاف أول يوم إصدار، ويذكر عليه من الواجهة اسم المناسبة التي صدر عنها الطابع، ويختم من قبل دائرة هواة الطوابع البريدية.

ما الفائدة التي استفدت منها من جمع العملات والطوابع البريدية طيلة هذه الفترة؟

توثيق تاريخ وتراث الشعوب من مختلف الأقطار، دون أن أغادر مكاني، والتواصل مع الهواة الآخرين.

هل لهواية جمع العملات والطوابع البريدية نهاية؟

جمع العملات والطوابع كلاهما ليس لهما نهاية بل هي مستمرة دائماً حيث ما تكون هناك إصدارات جديدة، سواء في العملات أو الطوابع، ويرغب الهاوي في اقتنائها والبحث المستمر عن غير المتوفر.

هل من مواقف طريفة تعرضت لها خلال تجميعك للعملات أو الطوابع البريدية؟

مواقف كثيرة سأذكر لكم إحداها؛ في يوم من الأيام ذهبت إلى أحد البنوك؛ كي أستلم مبلغاً مادياً، وعند استلامي المبلغ قمت بتفحصه بدقة على كل ورقة نقدية لثوان، وإذا بالموظفين يضحكون وينظرون، وحينها استدعوني إليهم، فقال لي أحدهم: وهل تعتقد أن البنك

يعطيك عملات مزورة حتى تتفحصها بهذه الدقة؟ ألم تلاحظ أنّ الجهاز تأكد منها؟ عندها ضحكت متعجباً من ذلك، وسألني الموظف لماذا تضحك؟ فأجبته: إنني هاوي عملات وأبحث عن الأرقام المميزة، وعندها تفهموا سبب تفحصي للأوراق النقدية .

في نظرك، أيهما أهم العملة المعدنية أم الورقية ؟ ولماذا؟

كلتاهما مهمتان، وتعتمد على تخصص الهواة في جمع العملات الورقية والمعدنية، والكثير يجب أن يجمعهما مع بعضهما؛ لأنهما في الإصدارات تحملان نفس المناسبة التذكارية.

ما التحديات والصعوبات التي واجهتها أثناء جمع العملات والطوابع البريدية؟

التحديات عندما كنت على رأس العمل، لم يكن لدي الوقت الكافي للاهتمام بهذه الهواية، ولله الحمد الآن أجد الوقت الكافي للمشاركة في المعارض، وزيارة بعض الدول لاقتناء العملات والطوابع.

كم تقدر قيمة العملات التي جمعتها خلال هذه الفترة؟

العملات والطوابع في المقام الأول تراث وثروة، وهذا لا يقدر بثمن، ويعتبر موروثاً شخصياً أعتز وأفتخر بالاحتفاظ به.

هل من كلمة أخيرة حول هواية جمع العملات والطوابع البريدية؟

أشكر القائمين على مجلة العين بشرطة عُمان السلطانية؛ لإتاحة الفرصة لي لإبراز تجربتي في هواية جمع العملات والطوابع البريدية، وأتمنى من هواة جمع العملات والطوابع أن يستثمروا هذه الهواية ويركزوا على النوادر منها.

ختم عثماني

إدارة استمرارية الاعمال BCM في المؤسسات العامة والخاصة

النقيب/ سالم بن راشد الراسبي
المكتب التنفيذي للجنة الوطنية للدفاع المدني

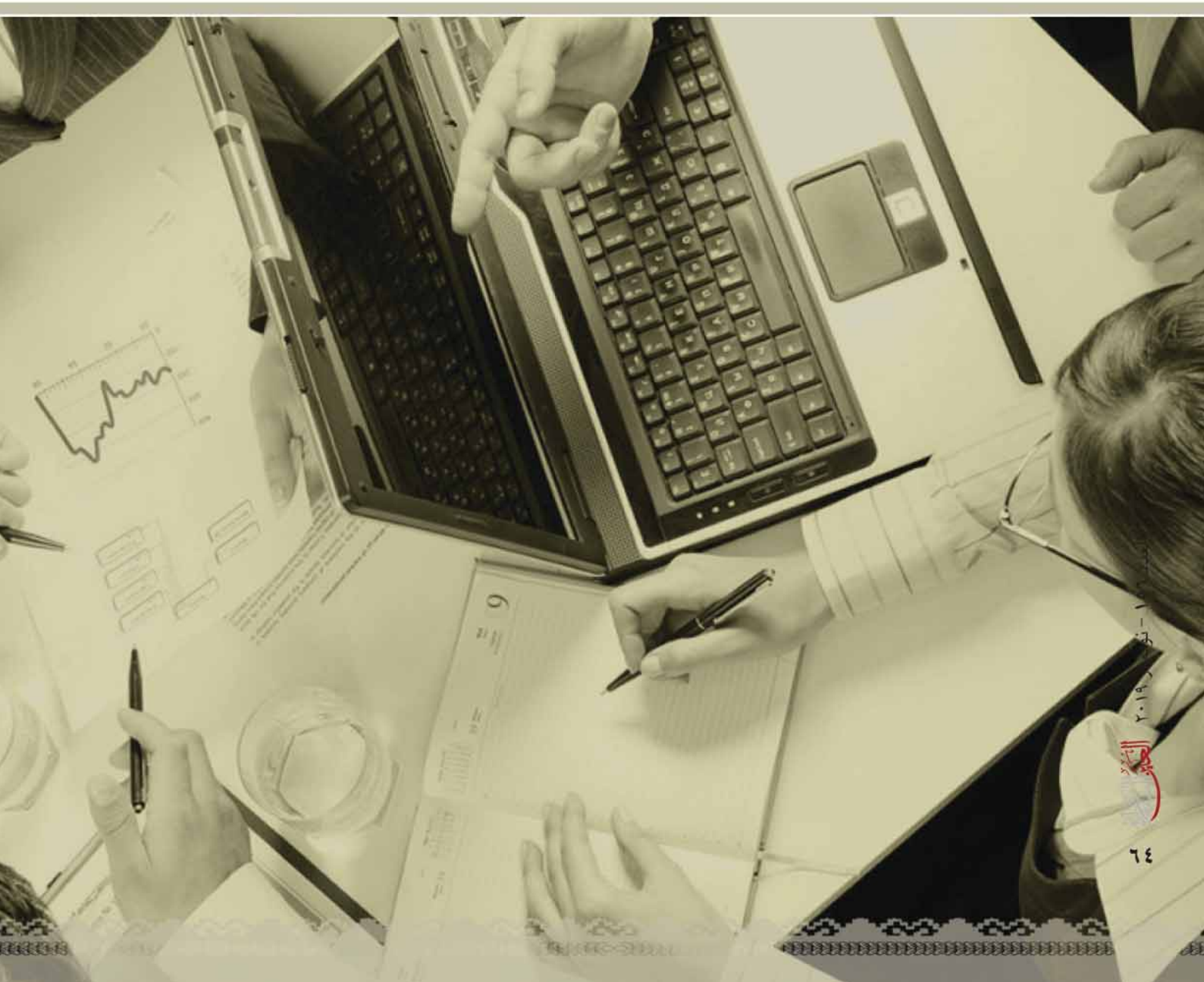

تتعرض المؤسسات إلى الكثير من الأزمات والكوارث سواء أكانت بفعل الطبيعة أم من صنع الانسان، وتكون المؤسسات عرضة لهذه الحوادث؛ بسبب العديد من العوامل منها عدم الجاهزية وضعف وسائل الحماية والتخفيف وعدم وجود الخطط التي توفر البدائل والسرعة في التعافي واستمرار الأعمال في مرافقها الحيوية؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الخسائر المادية والبشرية وتعطيل تقديم الخدمات إلى المستفيدين وتكون فترة تعافيها طويلة جدا ومكلفة. ويقدر حوالي ٤٠٪ من المؤسسات صغيرة الحجم التي لا تتبنى خطط استمرارية الأعمال تغلق بعد تأثرها بأزمة أو كارثة كبيره، نتيجة لخسائرها المرتفعة (وعدم جدوى مواصلة الانتاج). وبهذا ظهرت الحاجة الماسة إلى نظام منهجي واضح يضمن استمرارية الأعمال في المنشآت وذلك من خلال خطط استباقية تهدف إلى تخفيف تأثير المخاطر المهددة لها وسرعة التعافي والعودة إلى الوضع الطبيعي.

إنَّ إدارة استمرارية الأعمال (BCM) هي إطار عمل ممنهج يحدد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها المؤسسة سواءً أكانت مخاطر داخلية أم خارجية، ويهدف إلى رفع مستوى الاستجابة بفعالية للتهديدات، مثل الكوارث الطبيعية أو انتهاكات البيانات ونظم المعلومات أو حماية المصالح التجارية للمؤسسة.

ووفقا للمعيار الدولي لاستمرارية الاعمال ISO22301، فإن وضع خطط لإستمرارية الأعمال في المؤسسات يهدف إلى:

- فهم احتياجات الاستمرارية والاستعداد لدى المؤسسة، بالإضافة إلى ضرورة وضع سياسة وأهداف إدارة استمرارية الأعمال.
- الاستمرار في تقديم الخدمة أو الإنتاج ورفع الكفاءة في سرعة الاستجابة والتعافي من الحوادث.
- التحسين المستمر على أساس القياسات والتقييم للمؤسسة.

سيتم التطرق في هذا المقال إلى دورة عملية استمرارية الأعمال، والتي تتكون من: تحليل المخاطر، تحديد استراتيجيات استمرارية الأعمال، إنشاء خطط استمرارية الأعمال، التوعية والتدريب، والتمارين والتقييم. تعتبر عملية إنشاء خطط لاستمرارية الأعمال عملية مستمرة من التحليل والدراسة والتجربة؛ وذلك من أجل تحسين الخطط بما يتلائم مع متغيرات المؤسسة والظروف المحيطة بها؛ حيث انه لا يمكن لأي مؤسسة أن تضع لها خطط لاستمرارية الأعمال دون دراسة وتحليل للمخاطر المحدقة بها ومعرفة أي من الأخطار ستكون المهدد الأكبر لها والأضرار التي ستسببها للمؤسسة.

ويجب للمؤسسة أن تصمم الاستراتيجيات المناسبة مع طبيعة المؤسسة؛ لكي تخفف

من أضرار المخاطر المهددة لها، بالإضافة إلى ذلك لا يمكن للخطط أن تكون فعالة إلا بتوعية موظفي المؤسسة بأساسياتها، وتدريبهم عليها؛ حتى يتمكنوا من المشاركة بالشكل المناسب والمتوافق مع استراتيجيات استمرارية الأعمال. ولا يمكن لهذه الخطط أن تكون ناجحة من دون تجربتها في تمارين دورية تقام لاختبار هذه الخطط وتقييمها من أجل التحسين والتطوير والاستعداد.

تحليل المخاطر

إنَّ لعملية تحليل المخاطر أهميةً بالغةً ودوراً أساساً في دعم إعداد استراتيجيات استمرارية الأعمال للمؤسسة، إذ إنها توفر دراسة تفصيلية لأنشطة المؤسسة وبنيتها التحتية، بالإضافة إلى توفير معلومات مهمة عن كيفية إنتاج المؤسسة لمنتجاتها أو خدماتها وما هي المخاطر المحتملة لكل جزء من عملياتها الإنتاجية؟ وبهذا تتضح الصورة لوضع الحد الأدنى لمتطلبات الموارد الداعمة للعمليات التشغيلية الحيوية للمؤسسة. الرسم التالي يوضح خطوات إعداد وتنفيذ وتطوير تحليل الخاطر.

إنَّ عملية تحليل المخاطر تعطي فهماً أعمقَ عن التأثير المحتمل الواقع على المؤسسة عند حصول أية حادثة معرقلة لأنشطتها الحيوية، ووضع العمليات التشغيلية التي لها الأثر البالغ في المؤسسة في حالة توقفها أو تأثرها بأي حادث طارئ في أولويات استراتيجيات استمرارية الأعمال. وبهذا تستطيع المؤسسة تحديد زمن التعافي الأمثل (Recovery Time Objective) وهو الحد الأقصى للوقت الذي تتحمله المؤسسة عند انقطاع الخدمة أو العمليات الحيوية بها والذي تكون نتائجه غير متحملة من قبل المؤسسة عند تعديه؛ وبسبب خسائر فادحة قد يؤدي الى أغلاقها.

تقييم المخاطر

هي منهجية تحديد مستوى المخاطر عن طريق تحليل احتمالية حدوثها، وتقييم مدى القابلية للتعرض والتضرر، وهناك العديد من الأمثلة لمقاييس تحليل وتقييم المخاطر ويمكن وضع تصنيفات مختلفة للمخاطر؛ لتتناسب مع متطلبات المؤسسة وطبيعتها.

استراتيجيات استمرارية الأعمال

تُعنى استراتيجية استمرارية الأعمال بإيجاد البدائل السريعة، وزيادة مرونة المؤسسة التي تمكنها من مواصلة الإنتاج، وتقليص احتمالية حدوث خلل في انتاج المؤسسة. ويتم تحديد الاستراتيجيات استنادا إلى نتائج عملية تحليل التأثير على الأعمال وعملية تقييم المخاطر. قد يتطلب دمج أكثر من استراتيجية لاستمرارية الأعمال اعتمادا على طبيعة المؤسسة والمخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، ومن أساسيات إعداد استراتيجيات استمرارية الاعمال:

١. التحديد والاختيار.

ينبغي للمؤسسة أن تحدد الخيارات المناسبة للاستراتيجية؛ من أجل حماية النشاطات ذات الأولوية، والضرورة القصوى في عمليات المؤسسة والإدارات الحساسة؛ يكون هذا عن طريق إزالة الخطر المحدق بالمؤسسة وتحويل نشاطاتها إلى طرف ثالث، وتشمل هذه الإجراءات القيام بنقل بعض أو جميع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة إما داخليا (إلى جزء آخر من المؤسسة نفسها) أو خارجيا (إلى طرف ثالث)، أو نقل الموارد بما في ذلك الموظفين إلى موقع آخر أو نشاط آخر داخل المؤسسة أو خارجها.

٢. تحديد الاحتياجات من الموارد:

يتم ذلك عن طريق إنشاء الفريق المناسب المدعوم بالصلاحيات اللازمة للاستعداد والاستجابة والتعافي، وإمكانيات الإمداد والإجراءات المناسبة لطلبها وتخزينها وتوزيعها، بالإضافة إلى تحديد التدابير المناسبة للحفاظ على توافر المهارات والخبرات الأساسية وتوسيع نطاقها في حالة أن يؤدي الحادث إلى تقليل توافر الموظفين، ويتوجب على المؤسسة إيجاد الحلول المناسبة للتقليل من أضرار عدم توفر موقع لأعمالها ونشاطاتها المعتادة؛ بسبب أي طارئ تتعرض له وذلك عن طريق:

- مواقع بديلة داخل المؤسسة.
- مواقع بديلة في مؤسسات أخرى.
- مراكز طارئة للتحكم.
- مواقع بديلة بالاستعانة بطرف ثالث.
- العمل من المنزل أو في موقع اخر آمن.

٣. الحماية وتخفيف الآثار:

يتوجب على المؤسسة أن تأخذ بعين الاعتبار الوسائل التي تقلل من احتمالية حدوث أي خلل في نشاطاتها الخدمية أو الإنتاجية، والحد منها، وتقليل تأثيرها على عملياتها، وذلك عن طريق إيجاد خطط وآلية عمل واضحة ومحددة وفق مستوى ونوع الحالة أو الحادثة التي تواجه المؤسسة.

التوعية والتدريب

يجب على المؤسسات أن تنشئ برامج التوعية والتدريب التي تدعم أهداف المؤسسة في إدارة استمرارية الأعمال، إذ إن التوعية والتدريب تساعد الموظفين العاملين في المؤسسة على فهم أدوارهم، ومعرفتهم بكيفية تنفيذ خطط استمرارية الأعمال، وتعزز قدرتهم على اتخاذ القرارات، والتصرف الصحيح وقت الأزمات. يمكن تطوير برامج التوعية والتدريب عن طريق الدورات الداخلية والخارجية، وبالعمل مع المختصين الذين يساعدون في وضع وتطبيق برامج إدارة استمرارية الأعمال، وتختلف طرق التوعية والتدريب من مؤسسة لأخرى؛ اعتمادا على طبيعة تلك المؤسسة وتوجهاتها.

التمارين والتقييم

لا يمكن الوثوق والاعتماد على خطط استمرارية الأعمال في المؤسسات، إلا إذا تمت ممارستها والتمرن عليها والاحتفاظ بمرونتها؛ لأن التمارين عبارة عن أنشطة مصممة؛ لفحص قدرة الموظفين على الاستجابة بفعالية، والتعافي والاستمرار في أداء وظائفهم.

وأخيرا: يتوجب على إدارة استمرارية الأعمال ان تقيم أداء المؤسسة في مقدرتها على التعافي، واستمرارية أعمالها الحيوية على أساس منتظم، وينبغي وضع مجموعة من مؤشرات الأداء؛ لقياس كل من نظم الإدارة ونتائجها، وقد تكون القياسات إما كمية أو نوعية، وقد تكون مؤشرات الأداء مؤشرات إدارية أو تشغيلية أو اقتصادية، وينبغي أن توفر المؤشرات معلومات مفيدة؛ لتحديد النجاحات والمجالات التي تتطلب تصحيحاً أو تحسيناً.

المصادر:

1. المعيار الدولي ISO 22313:2012 الامن المجتمعي-نظم ادارة استمرارية الاعمال
2. المعيار الدولي ISO 31000:2009 ادارة المخاطر-المبادئ والخطوط التوجيهي
3. المعيار الدولي ISO 22301:2012 إدارة استمرارية الاعمال-الدليل التنفيذي
4. المعيار البريطاني BS 25999-1:2006 ادارة استمرارية الاعمال-الممارسات
5. إرشادات استمرارية الاعمال-2013 الاستراتيجيات والاستجابات للنجاة من الحوادث الخطيرة (الطبعة الثالثة)
6. المعيار ISO 7000:2015 معيار ادارة استمرارية الاعمال-الدليل الارشادي

عطاء مستمر

لا توجد تنمية ولا بناء ولا ازدهار، بدون أمن وأمان واستقرار فقد أدركت حكومتنا الحكيمة بقيادة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى مدى أهمية هذا القطاع الحيوي في حراسة إنجازات ومكتسبات الوطن العزيز، والمساهمة في حفظ النظام العام، وبث السكينة والطمأنينة، لتقر عين كل من يعيش على هذه الأرض الطيبة آمناً مطمئنا فأولت الأجهزة الأمنية عظيم الرعاية والاهتمام.

النقيب/ ثرياء بنت أحمد الكلبانية
إدارة العلاقات العامة

وجهاز شرطة عمان السلطانية واحد من تلكم المنظومة الأمنية، وهو منذ نشأته الأولى يرتقي من مرتبة إلى مرتبة بخطى مدروسة وحثيثة؛ وذاكرة الزمن وحدها القادرة على رصد فصول وإنجازات هذه المسيرة الخالدة التي تعاقب على قيادتها نخبة من رجال الوطن المخلصين، الذين عملوا بكل جد وبذلوا جل طاقاتهم، فكتب لهم التاريخ شرف المشاركة في تشييد البنيان

الشرطي، حتى علا وسما وتسامى يشد بعضه بعضاً.

ولما كان العنصر البشري هو صانع التنمية ومحركها، فقد وجهت قيادة الشرطة الموقرة دفة اهتمامها نحو إعداد وتأهيل منتسبيها بما يتوافق مع طبيعة المهام الملقاة على عاتقها، وينسجم مع التحديات الأمنية التي يعيشها، وتؤدي القيادة العامة للشرطة - من خلال أكاديمية السلطان قابوس العلوم الشرطة - دوراً رياديا في تنفيذ السياسة التدريبية لجهاز الشرطة إلى جانب معهد تدريب الضباط وإدارات وأقسام التدريب بمختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية متبعة في ذلك أحدث البرامج التدريبية والتعليمية والتطبيقات العملية التي تكسب منتسبي الشرطة المهارات اللازمة للتعامل مع مختلف القضايا والاحداث الأمنية.

وفي السنوات الأخيرة أصبحت منشآت شرطة عمان السلطانية الأمنية والخدمية موجودة في ربوع الوطن بالصورة التي يلاحظها كل زائر لهذه الأرض الطيبة؛ فمن خلال تلك المنشآت يتم تقديم التسهيلات الخدمية للمواطن والمقيم والزائر وتعمل على إنهاء المعاملات في زمن قياسيا الأمر الذي ساهم في تقليل ساعات الانتظار، كما عملت تلك المنشآت على نشر مظلة الأمن والأمان في مختلف أرجاء وطننا العزيز؛ فكانت السياج المنيع واليد الأمينة للحفاظ على أمنه ومكتسبات نهضته المباركة.

كما حرصت شرطة عمان السلطانية على تفعيل دورها الريادي في التفاعل الأمثل مع قضايا المجتمع ومد جسور التواصل مع مختلف شرائحه، لمتابعة ملاحظاتهم والإجابة على استفساراتهم وإرشادهم وتوعيتهم حول مختلف المواضيع الأمنية؛ باستخدام القنوات الإعلامية؛ والصحف الإخبارية؛ وبرامج التواصل الاجتماعية؛ فكانت الرسالة الشرطية تتسم بالشفافية والثراء في المضمون والجودة العالية في التنفيذ لتعزز الشراكة المجتمعية في أبهى صورها.

من هنا كانت شرطة عمان السلطانية نموذجا مشرفا لدعم مسيرة التنمية المستدامة؛ منطلقة من قواعد ثابتة تزينها القيم الرفيعة والأخلاق الحميدة؛ فكان منتسبوها محط إشادة واعجاب كل من تعامل معهم؛ لما وجد من رحابة صدر وبشاشة وجه ولسان حلو محققين بذلك رؤية قائدها الأعلى - حفظه الله - ومتعه بوافر الصحة والعافية وأدامه رمزا لهذا الوطن نفاخر به الأمم.

الدور التشريعي لمجلس الشورى

الدكتور/ حميد بن ناصر الحجري
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية

أقرت نظرية العقد الاجتماعي ومنظروها « توماس هوبز» و«جون لوك» و« جان جاك رؤسو» بأن السيادة في حكم الدولة مستمد من الشعب، بفعل العقد المبرم بين الحاكم والمحكومين، ولذلك فإن القوانين والتشريعات التي لا تستند إلى إرادة الشعب تكون مدعاة للتظليل ودعم الاستبداد في الحكم (الفهداوي، ٢٠٠٤، ص: ١٠٤). وتعد صياغة النص القانوني، وإعطاؤه صفة القاعدة الإجبارية من أهم اختصاصات وصلاحيات البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية، ويعرّف الاختصاص التشريعي بأنه «صلاحية البرلمان في سن القوانين واقتراحها وإقرارها، ومناقشة مقترحات القوانين الحكومية والموافقة عليها، وإحالتها لرئيس الدولة للتصديق عليها وإصدارها».

وتعتبر مجموعة القواعد القانونية العامة والمجردة التي تسنها السلطة التشريعية (البرلمان) في الدولة، من أهم قواعد المشروعية الإدارية ذات المصدر المكتوب؛ لأن السلطة الإدارية بوصفها الأداة التنفيذية للدولة، منوط بها - بحكم وظيفتها - مهمة تنفيذ هذه القوانين، ووضعها موضع التطبيق الفعلي (أبو موسى،٢٠١٨: ١٨). وكانت إنجلترا مهد النظام البرلماني، ومنها انتقلت مبادئها إلى البلدان الأخرى تباعاً، حيث مرت الديموقراطية في انجلترا بمراحل متعددة، وشهدت جدلاً واسعاً، نتج عنه صدور وثيقة تسمي «العهد الأعظم» التي تنظم العلاقة بين الملك، و(البارونات)، وتكون بمثابة دستور، وكان الملك بمقتضاها قبل أن يصدر قوانين ذات أهمية يدعو المجلس الكبير للمناقشة والمشورة، ومع التطور أنتجت تلك الوثيقة مجلسين(اللوردات والعموم) واستحوذ مجلس العموم على السلطة التشريعية، وفي القرن السابع عشر تمكن البرلمان من فرض وجوده بشكل أساسي، وأخذ يمارس الرقابة على أعمال الحكومة؛ وأنتج ذلك الحراك أهم المبادئ القانونية، التي يمكن تلخيصها في ثلاثة مبادئ أساسية : مبدأ سيادة الشعب، ومبدأ الفصل بين السلطات، ومبدأ المشروعية أو سيادة القانون(الجوهري،٦٤:٢٠٠٦).

ويعتبر مبدأ الفصل بين السلطات المرتكز الصلد الذي تبني عليه دولة القانون وأسمى الضمانات الأساسية لنموذج الدولة الديمقراطية الحديثة، بحيث توزع الأدوار بين سلطات الدولة الثلاث، وتمارس كل سلطة منها دورها في معزل عن الأخرى، مع بقاء تكاتف الجهود قائم بين تلك السلطات، ذلك أن مبدأ سيادة حكم القانون قد تمخض عن مبدأ الفصل بين السلطات الذي جعل السلطة التشريعية هي المعبرة عن الإرادة العامة لتقييد الإدارة في كل نشاطاتها، ومقتضى سيادة حكم القانون بأن تخضع السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية، فتكون الدولة على قدم المساواة مع الأفراد في احترام القانون (الحيمي، ٢٠١٨: ١٢).

وقد سلك المسار البرلماني في فرنسا مسلكاً مماثلاً لإنجلترا، ولم يتحقق إلا بعد الثورة الفرنسية الكبرى، التي أوجدت نهجاً ديمقراطيا أفضل من النهج الإنجليزي (الجوهري،٦٧:٢٠٠٦)..

وبالنسبة لمنطقة شبة الجزيرة العربية فكان للفلسفة الإيديولوجية أثر بالغ الأهمية في نشأة دول المنطقة، وشكل المرتكز العقائدي المتمثل في الدين

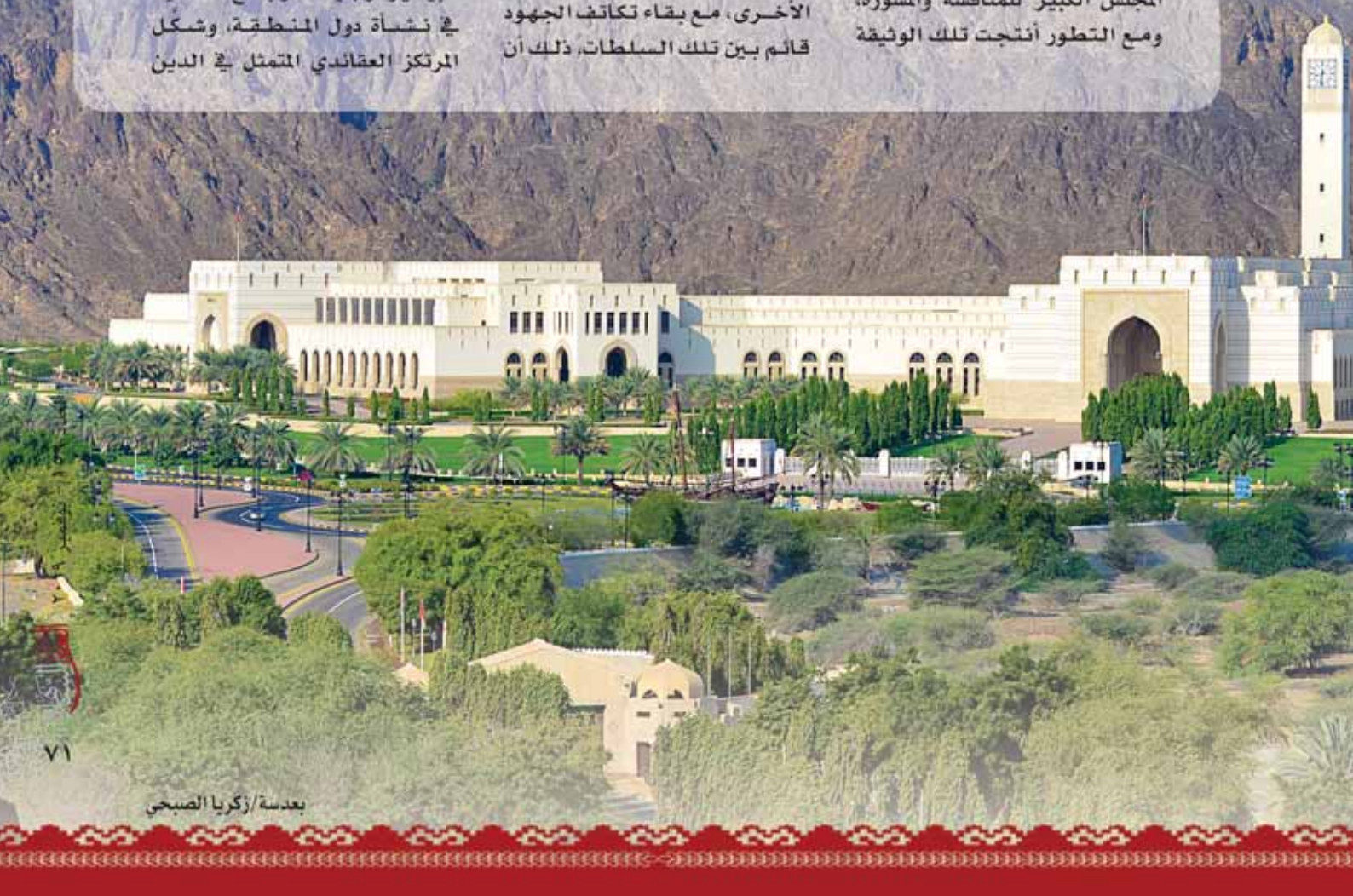

بعدسة/زكريا الصبحي

الإسلامي الأساس الذي تعتمد عليه الدولة في نظامها السياسي ومناهج طريقها الأساسي، ولم تكون عمان في معزل عن ذلك النهج، بل ترسخ كشكل تأصيلي (العريمي، ٢٠٠٨: ١٣٨)، إذ ارتبطت نشأة وتطور تجربة الشورى العمانية ارتباطاً تاريخياً بنظام الإمامة العمانية ، وما درج عليه من انتخاب الأئمة انتخاباً حراً وفقاً لمنهج مبدأ الشورى، وإلزامهم بضرورة التشاور فيما يتعلق بشؤون الأمة، في محاولات جادة لإرساء قواعد الحياة الديمقراطية القائمة على الشورى ، واحترام رأي الشعب، وعلى إقامة قواعد المجتمع العادل الذي طمحوا إليه، ولذلك فإن استمرار العمل بمبدأ الشورى في عمان استطاع أن يخلق الانسجام مع النسيج الاجتماعي العماني، وتأصّل فيه كقيمة مجتمعية منذ القدم وأثر فيه من خلال مؤسساته المختلفة التي كانت تعرف بالسبلة أو البرزة، كما شكلت الجولات السامية التي يقوم بها جلالة السلطان في ربوع البلاد ويلتقي فيها بعموم المواطنين نموذج «برلمان عمان المفتوح» وإن كانت لا تأخذ ثوب المؤسسة الرسمية بشكل مباشر، ولكنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بعادات وتقاليد وأعراف المجتمع المستمدة من مبدأ الشورى الإسلامي(الشبلي، ٢٠١٩: ١١٨).

نشأة مجلس الشورى العماني:

تطورت البرزة العمانية بعد قيام الدولة الحديثة منذ أول خطاب ألقاه جلالة السلطان بعد توليه مقاليد الحكم في البلاد حيث قال: «وأني أعدكم أوّل ما أفرضه على نفسي أن أبدأ بأسرع ما يمكن ؛ لأجعل الحكومة عصرية..سأعمل بأسرع ما يمكن لجعلكم تعيشون سعداء لمستقبل أفضل .. وعلى كل واحد منكم المساعدة في هذا الواجب» شكّلت تلك الكلمات نموذجاً يهتدى به في بلورة نمط السياسة العمانية، وأسست لدور متبادل بين القائد والشعب.

وفي إطار سعي الحكومة إلى تقنين الشورى في مجالس نيابية ذات صبغة قانونية صدر المرسوم السلطاني رقم (٨٤/ ٨١)، الذي يقضي بإنشاء المجلس الاستشاري للدولة، والذي جاء تشكيله بالشراكة بين القطاع الحكومي والمشاركة الشعبية من قبل المواطنين، ويتم اختيار أعضائه من قبل جلالة السلطان من أهل الفكر المستنير والخبرة، ويشمل هذا التمثيل جميع شرائح المجتمع، إلا أن صلاحيات المجلس انحصرت في إبداء الرأي في القوانين الاقتصادية والاجتماعية النافذة في السلطنة، وتقديم التوصيات لتطويرها، وكذلك إبداء الرأي فيما تعرضه عليه الحكومة من سياسة عامة في مجال التنمية وتقديم التوصيات بشأنها، وبالرغم من تعيين أعضاء المجلس الاستشاري وتخصيص المشورة لأهل العلم والرأي، وهو ما لا يتح لجمهور المواطنين اختيار ممثليهم في المجلس، ولكن الاختصاصات الممنوحة لهم تُعد خطوة متقدمة في توسيع قاعدة المشاركة بالرأي، وإشراك المواطنين في مجال إعداد مشروعات القوانين، والذي يمثل الاقتراب ،إلى حد ما ، من اختصاص السلطة التشريعية ؛ إلا أن دوره ،كما ذكرنا، في حدود إبداء الرأي والمشورة ورفع التوصيات لجلالة السلطان.

ثم تم تشكيل مجلس الشورى بتاريخ٢١من إبريل١٩٩١م، ويتكون من أعضاء منتخبين من قبل الشعب، حيث باشر المواطنون في الدورة الثانية اختيار ممثليهم بمعزل عن إرادة الحكومة(العريمي،٢٠٠٨ :١٥٤). فكان ذلك بمثابة بداية التشكل للبرلمان العماني، والديمقراطية في شكلها الأصيل، والتوطيد لنهج الشورى كقاعدة أساسية في نظام الحكم بسلطنة عُمان.

وعلى الرغم من أن أعضاء مجلس الشورى يتم اختيارهم جميعاً بالانتخاب وهو ما أتاح للمواطنين اختيار ممثليهم، إلا أن اختصاصات المجلس لم تخرج عن إطارها السابق في الموضوعات التي تعرض عليه أو التي يقترحها، سواء أكانت متعلقة بالجوانب التشريعية أم في مجال السياسات العامة للدولة وخطط التنمية، وبالتالي نجد أنه اتسم بالطابع الاستشاري، دون أن يكون لرأيه وتوصياته أي مصدر للالتزام من قبل الجانب الحكومي، إلى أن صدور النظام الأساسي للدولة بالمرسوم السلطاني رقم (٩٦/١٠١) بتاريخ ٦ من نوفمبر ١٩٩٦م والذي بموجبه بدأت حقبة جديدة من مسيرة النهضة العمانية، وأشرق للمنظومة القانونية عهدٌ صادقٌ وتحقق الوعد ببناء دولة عصرية تقوم على العدل والشورى على سند من الدستور الذي نص في بابه الخامس على إنشاء مجلس عُمان الذي يتكون من مجلسي الدولة والشورى وهي المؤسسات التي تسند إليها مهام الشورى في البلاد، وألحق بالمرسوم نظام مجلسي الدولة والشورى تضمن أحكاماً مشتركة بين المجلسين وصدرت لكل مجلس لائحة داخلية بمرسوم

سلطاني تنظم أعماله، وبالأخذ بنظام المجلسين تتحقق للمنظومة البرلمانية البناء القانوني الصحيح الذى يؤخذ به في سائر دول العام(الرياضية،٢٠١٥ :٢٩).

ومن هنا بدأت الديمقراطية تتقدم بشكل أفضل، وفق صلاحيات معينة أسندت لمجلس الشورى وأخذت طابع التدرج في منح الاختصاصات بمرور الزمن، وبما ينسجم ومراحل التنمية، وإقامة دولة المؤسسات والقانون؛ الذي أسس لبناء منظومة العمل البرلماني، وذلك بعد صدور المرسوم السلطاني رقم (٢٠١١/٩٩) بإعطاء صلاحيات تشريعية ورقابية لمجلس عمان، الأمر الذي يعزز العمل البرلماني، ويدعم الأداء الديمقراطي، بما ينسجم مع مسيرة التطوير، والتنمية الشاملة التي تعيشها السلطنة وصولاً إلى ما نحن عليه الآن(الرياضية،٢٠١٦:٢٠).

وهكذا تحققت خطة التدرج والانسجام مع المستجدات المرحلية وتطوير آليات الممارسة الديمقراطية التي اعتمدها جلالة السلطان في المجال البرلماني؛ لتتواكب مع المستوى العام للإلمام بالعمل السياسي والقانوني في المجتمع والتأهيل العلمي والثقافي لأفراده، فكان التعامل مع كل مرحلة بالقدر الذي تكون قادرة بالاضطلاع بواجبها اتجاه ما كلفت به، وهي سمات تميزت بها تجربة الشورى، ومن أهمها مراعاة الأصالة واستصحاب الإرث القيمي للمجتمع، مع الأخذ بمعطيات العصر في التطبيقات البرلمانية، والانفتاح على كل ما من شأنه تطوير آليات الممارسة الديمقراطية، فكان لخطة التدرج دور مهم في تعظيم نتائجها ومردوداتها على البيئة التشريعية في السلطنة، وتوطيد أركان دولة المؤسسات التي تمثل السلطة التشريعية أحد أركانها الأساسية، إذ لا شك أن مجلس الشورى يقدم فرصة لإظهار الخبرات والتجارب، وتحقيق الإبداع العلمي والفكري لأغراض التنمية ومعالجة المشكلات.

الدور التشريعي لمجلس الشورى العماني:

من الاعتبارات المعززة لخضوع سلطة الإدارة التنفيذية لأحكام القوانين؛ أولاً : تقوم السلطة التشريعية بوضع القواعد العامة ، وتتولى سلطة الإدارة تنفيذيها بحكم وظيفتها، وذلك من خلال إصدار القرارات التنظيمية أو الفردية وفقاً للقانون. ثانياً: السلطة التشريعية تمثل إرادة الشعب وما تصدره من قوانين تكتسب سمواً وعلواً يجب على السلطة التنفيذية احترامها والالتزام بها.

كما يجب على السلطة التشريعية عند ممارستها لاختصاصها التشريعي أن تتقيد بقواعد الدستور، وتتحدد هذه الاختصاصات بإحدى طريقتين (الشكيلي،٢٠١٨ :٤٠٠):

الأولى: أن يحدد الدستور الاختصاصات التشريعي للبرلمان على سبيل الحصر، وفيما عداه ينعقد الاختصاص للسلطة التنفيذية، وهذا ما يقرره الدستور الفرنسي الصادر في ١٩٥٨م الذي حدد اختصاص البرلمان في التشريع على سبيل الحصر والحكومة هي صاحبة الاختصاص العام للتشريع.

الثانية: أن يتضمن الدستور تحديد اختصاصات السلطة التشريعية بصفة عامة، وقد تضمن الباب الخامس من النظام الأساسي للدولة، تشكيل «مجلس عمان»وحدد أدوار الانعقاد واختصاصاته.

ويعد البرلمان العماني في غرفتيه هو صاحب الاختصاص بالعمل التشريعي، وتُعد هذه الوظيفة من أهم اختصاصات مجلس عمان ويتجسد هذا العمل من خلال الصور التالية:

الصورة الأولى: مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة، حيث منحت التعديلات الجديدة على النظام الأساسي للدولة اختصاصاً أصيلاً لمجلس الشورى في مجال الوظيفة التشريعية يتمثل في مناقشة وإقرار وتعديل مشروعات القوانين المحالة إليه من الحكومة . دون رفضها. وقد ورد النص على ذلك في المادة (٥٨) مكرر (٣٥) ليقوم مجلس الشورى بهذه المهمة وفق آلية وضحها الدستور ويجري ما يره مناسباً عليها، ثم يحيلها لمجلس الدولة وكذلك يجري ما يراه من تعديلات وإذا اختلف رأي المجلسين بشأن المشروع اجتمعا في جلسة مشتركة لمناقشة أوجه الاختلاف بينهما ثم التصويت على المشروع في ذات الجلسة، وإذا تم التعديل على مشروع القانون المقدم من قبل الحكومة يكون لصاحب الجلالة وجهة نظره على التعديل الذي تم من قبل مجلس عمان، ويتخذ السلطان أحد الفرضين(...،وفي حالة أجراء تعديل على مشروع القانون يكون لجلالة السلطان رده إلى المجلس لإعادة النظر في تلك التعديلات ثم رفعه ثانية إلى جلالة السلطان،) إذ يثمّن جلالة السلطان تلكم التعديلات، ويتخذ ما يراه مناسباً إما باعتماد القانون مع التعديلات التي أبداها المجلسان، أو لإعادته إلى مجلس عمان؛ لإعادة النظر في تلكم التعديلات، ثم رفعه إلى جلالة السلطان مره ثانية، ويتضح أن المشرع العماني قد وضع مجلس الشورى ومجلس الدولة على درجة متساوية فيما يتعلق بمناقشة مشروعات القوانين المحالة من حيث إقرارها أو تعديلها، وأن ذلك الاختصاص يجد سنده من نصوص الدستور.

الصورة الثانية: هي مشروعات القوانين التي يقترحها أي من مجلسي عمان(الدولة والشورى) ، فقد منحت المادة (٥٨) مكرر(٣٦) من التعديلات على النظام الأساسي للدولة الحق لمجلس الشورى في اقتراح القوانين، وإحالتها للحكومة للدراسة وإعادتها للمجلس مره أخرى بحيث يتبع فيها نفس الخطوات المتبعة في الصورة الأولى، ويناقش مشروع القانون في الحالات العادية في مجلس الشورى خلال ثلاثة أشهر، وفي مجلس عمان خلال شهر ونص كحد أقصى ، أما في الظروف غير العادية أو المشرعات التي لها صفت الاستعجال، ينظرها مجلس الشورى خلال شهر على الأكثر ويقرها أو يعدلها، ثم يحيلها إلى مجلس الدولة للبت فيها خلال خمسة عشر يوماً ويرفعها رئيس المجلس لجلالة السلطان كما هي دون عقد جلسه مشتركة بشأنها.

ومن خلال تتبع النصوص الواردة أعلاه نجد أن المشرع العماني نظم اختصاصات مجلس عمان الزمانية والمكانية والولائية، ويبدو واضحاً الاختصاص التشريعي الذي أناط به مجلسي الدولة والشورى، وفق ثنائية البرلمان في تشكيل السلطة التشريعية برئاسة السلطان؛ وكذلك الحال بشأن مشروعات القوانين سواء كانت مقترحة من قبل الحكومة لكونها أقرب لواقع العمل، وما تطلبه الحياة العملية لإدارة شؤون الدولة، وحاجتها إلى التشريع في مجال معين، أو مشروعات القوانين التي يقترحها مجلس الشورى لكونه ممثلاً للشعب، ويرى أن أمراً ما بحاجة إلى تشريع أو تعديل تشريعاً قائم.

وهكذا نجد أن المواد الدستورية حددت آجالاً زمنية للرد على القوانين التي تعدها الحكومة لإقرارها أو تعديلها من قبل مجلسي الدولة والشورى؛ بما يتحقق التوازن المطلوب بين جناحي البرلمان العماني، ولذا فإن الأمر يتطلب تحديد أجل معلوم لرد السلطة التنفيذيه على مشروعات القوانين التي يقترحها أي من المجلسين حتى يتحقق مفهوم العمل التشريعي والرقابي الحقيقي.

كما أن المشرع الدستوري لم يورد نصاً في النظام الأساسي للدولة لعام ١٩٩٦م ينص صراحة على أن السلطة التشريعية يتولاها السلطان ومجلس عمان كاختصاص مشترك، وإنما يمكن فهم هذه الشراكة من خلال قراءة النصوص المنظمة للوظيفة التشريعية في كثير من الجوانب(الشبلي،٢٣٦،٢٠١٩). وهناك استثناء ورد في المادة رقم (٥٨) مكرر (٣٩) حيث أعطت الحق للسلطة التنفيذية بإصدار قوانين لها قوة القانون فيما بين دور انعقاد المجلس والمقصود بها فترة «الإجازة البرلمانية»، وهنا لا يتبقى لمجلس الشورى سوى اقتراح طلب تعديل القانون فقط بعد نفاده وليس التصويت على إقراره من عدمه، وعليه فالقوانين التي تصدرها السلطة التنفيذية أثناء الإجازة البرلمانية تخرج من رقابة المجلس

بالتصويت على إقرارها، وهذه المسألة تحد من ممارسة مجلس الشورى لسلطته في التشريع، فضلاً على السلطات المحدودة المخولة له.

كذلك أعطت الصلاحيات الجديدة حق أعضاء مجلس الشورى في استجواب وزراء الخدمات فقط وحددتهم المادة رقم (٨٥) مكرر (٤٣) وفق هذه الصيغة وذلك وفق نصاب معين وهو طلب موقع من خمسة عشر عضوا يقدم لرئيس المجلس على أن يكون الاستجواب متعلقا بتجاوز الوزير لصلاحياته المخالفة للقانون وتعتبر هذه الأداة الرقابية هي الأقوى من بين الأدوات الرقابية الأخرى كطلب المناقشة وطلب الإحاطة وترجع قوة طلب الاستجواب إلى أن الاستجواب يرفع بعد الانتهاء من مناقشته إلى صاحب الجلالة ليبت فيه بعكس الأدوات الأخرى، المادة المشار إليها والمتعلقة بالاستجواب ضيقت على أعضاء مجلس الشورى في استخدامها حينما حصرت الاستجواب في وزراء الخدمات فقط (الرياضية، ٢٠١٦).

ويظهر أن المشرع العماني كان حريصاً على توضيح أهمية التنسيق بين عمل كل من مجلسي الدولة والشورى والحكومة، حيث نص القانون في المادة (٧) من نظام مجلسي الدولة والشورى الذي تضمنه المرسوم السلطاني (٩٧/٨٦) على إلزام مجلس الوزراء في عقد اجتماعين منفصلين لكلاً من المجلسين على حدة، وذلك لإزالة أي من المعوقات التي تعرقل عمل أي منهما في علاقته مع الجهات الحكومية المختلفة، وقد خول القانون لمجلس الوزراء تشكيل لجنة مشتركة مع أي من المجلسين تكون أهميتها تنسيق العلاقة بين الحكومة والمجلس بما يصب في بوتقة المصلحة العامة، وقد استمر العمل بهذا النظام إلى أن صدر التعديل الدستوري على أحكام النظام الأساسي للدولة في عام ٢٠١١م، والذي أظهر الدور المتبادل بين السلطة التشريعية والتنفيذية يقوم على التوازن والتعاون بوصفه دوراً تكميلياً بشكل عام، ولو أن كل سلطة مناطة باختصاصاتها عن الأخرى؛ كما نظم المشرع في التعديل الدستوري الأخير القنوات التي يمر بها العمل التشريعي، ولكن فرق بين القوانين التي تكون في الحالة العادية، فأعطى المجلسين مجالاً واسعاً لمناقشة نقاط الخلاف من خلال جلسة تعقد بين المجلسين، ويطرح فيها موضوع الخلاف للتصويت، أما في حال صفة الاستعجال فإن مشروعات القوانين ترفع لجلالة السلطان مع التعديل الذي يراه أي من المجلسين دون مناقشة تعديل نقاط الخلاف، وتكاد صفة الاستعجال تعطي مشروع القانون نوعاً من المرونة في مواجهة البرلمان، ولكن يظل الرأي لجلالة السلطات الذي يوازن بين تعديلات المجلسين، وما تم وضعه من قبل السلطة التنفيذية.

ويظهر أن هناك مستوى أعلى من مستويات التنسيق بين المجلسين، وهو ما يعين على أداء المجلسين لدورهما بالصورة المثلى بما يدعم مسيرة الشورى ويرسخ الممارسة الديمقراطية، ويوطد مكانة السلطة التشريعية كركن مكين في صرح دولة المؤسسات والقانون.

المراجع:

١. أبو موسى، محمود محمد مسلم ،٢٠١٨، حالة الطوارئ كاستثناء على مبدأ المشروعية في التشريع الفلسطيني: دراسة مقارنة مع النظم القانونية والشريعة الإسلامية.. رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية بغزة. فلسطين.

٢. الجوهري، السيد محمد حسن،٢٠٠٦، "الرقابة على مشروعات استثمار القطاع العام" منشأة المعارف. الأسكندرية. مصر. ط١.

٣. الحيمي، سيف ناصر علي،٢٠١٨، "الاستثناءات الواردة على مبدأ المشروعية في القانون الإداري والفقه الإسلامي: دراسة مقارنة". مركز الدراسات العربية. مصر. ط١.

٤. الرياضية، جواهر بنت صالح،٢٠١٥، "رقابة مجلس الشورى على أعمال السلطة التنفيذية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس. مسقط.

٥. الرياضية، زينب بنت علي،٢٠١٦، "الاستجواب كوسيلة من وسائل الرقابة البرلمانية" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس. مسقط.

٦. الشيلي، أحمد بن حميد ،٢٠١٩، "الاختصاص التشريعي لرئيس الدولة ومجلس عمان في النظام الدستوري العماني" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، الجامعة الأردنية. عمان ، الأردن .

٧. الشكيلي، سالم بن سلمان،٢٠١٨، "النظام السياسي والدستوري في سلطنة عمان" . مسقط. ط١.

٨. العريمي، محمد بن مبارك،٢٠٠٨، "الشورى في النظام السياسي العماني" ، دار جرير للنشر والتوزيع. عمان ،الأردن. ط١.

٩. الفهداوي، فهمي خليفة، ٢٠٠٤، "نظام الحكم العربي الإسلامي، موسوعة الإدارة العربية الإسلامية. القاهرة. مصر .ط١.

١٠. المرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ بإصدار النظام الأساسي للدولة.

١١. المرسوم السلطاني رقم ٩٩ / ٢٠١١ بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة.

١٢. المرسوم سلطاني رقم ٨٤ / ٨١ بإنشاء مجلس استشاري للدولة.

السلوك العدواني عند المراهقين

زمزم الرحبي

يلجأ بعض المراهقين إلى الاستجابات العدوانية، ويعمل المعلمون والآباء على تعديل وتوجيه سلوكهم، بما يتفق مع المعايير الاجتماعية، ومن بعض الطرق التي يتبعها الآباء في معاملة أولادهم تنشأ المشكلات النفسية والاضطرابات السلوكية ، ويرى البعض أن الأسرة التي تتميز بالاستقرار والثبات في معاملة أبنائها تعمل جاهدة على إشباع حاجاتهم البيولوجية والنفسية لبناء شخصية أبنائها البناء السليم، في حين أن الأسرة المضطربة يعاني أبناؤها من الانحرافات السلوكية والاضطرابات النفسية وتعد مسؤولة عن سماتهم الشخصية من عدوان وعناد.

> توعية الأسرة بأهمية معالجة الخلافات الأسرية بعيدا عن الأبناء.

إعداد/
نصراء بنت ناصر العامرية
مركز التقييم والتأهيل المهني
المديرية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة

ويحدث العدوان نتيجة الصراع الذي يعيشه المراهق حين يحس داخليا أن نموه قد اكتمل؛ بينما يرفض المجتمع الاعتراف به، أي أن عدوان هؤلاء الأبناء المراهقين كان محاولة لإثبات الذات في وجه الراشدين.

أسباب السلوك العدواني:

إن السلوكيات الإنسانية لا يمكن حدوثها إلا بتوفر جملة من الأسباب؛ وإذا ما تكلمنا عن السلوك العدواني فإننا نجد أن هناك عدة عوامل تتداخل لتوفر الأسباب لحدوث مثل هذه السلوكيات العدوانية؛ فهناك أسباب نفسية واجتماعية وأخرى بيولوجية.

- الأسباب النفسية: إن الأسباب النفسية متعددة ومتنوعة ونأخذ منها الحرمان والإحباط والغيرة والشعور بالنقص.

الحرمان:

هو شعور ينتج عن عدم إشباع رغبة معينة وقد يكون ماديا كما يمكن أن يكون معنويا.

ويعتبر الحرمان من أحد الأسباب المؤدية إلى السلوك العدواني؛ لأن السلوك ما هو إلا تعبير وردة فعل عن الحرمان من العطف والحنان والرعاية والحاجات الأساسية؛ فإن المراهق يحاول تعويض الحرمان من خلال تصرفات وسلوكيات عدوانية قد تكون بعض الأحيان لاشعورية.

الغيرة:

هي حالة انفعالية يشعر بها الشخص؛ وتظهر متمثلة في الثورة والنقد والعصيان؛ وقد تظهر كذلك على شكل انطواء وانعزال مع الامتناع عن المشاركة؛ وتنجم الغيرة من متغيرات عديدة كالخوف؛ وانخفاض الثقة بالنفس؛ وعدم الإحساس بالقيمة الذاتية؛ فالمراهق الغيور لا يرتاح لنجاح غيره؛ ومن الصعب عليه الانسجام والتعاون معهم؛ وهذا ما يؤدي به إلى الانطواء والانسحاب كاستجابة أولا؛ ثم رد فعل عدواني كاستجابة نهائية.

الشعور بالنقص:

هو الإحساس بالدونية؛ وهي حالة انفعالية تكون عادة ناجمة عن الخوف المرتبط بإعاقة حقيقية؛ أو من تربية تسلطية اضطهادية؛ والشعور بالنقص منتشر سواء أكان جسديا أم نفسياً؛ ومن الممكن أن يكون حقيقيا أو خياليا .

الأسباب الاجتماعية:

تعتبر الأسباب الاجتماعية من بين أحد الأسباب التي تسهم وتتدخل في نشوء وتكوين السلوك العدواني؛ حيث إن البيئة والظروف الاجتماعية والأسرية لها تأثير قوي وبالغ على نمو الفرد.

الأسرة:

تعتبر الأسرة من بين مصادر التكوين القاعدية للسلوكيات بشكل عام؛ وكلما كانت الأسرة مستقرة- كما ذكرنا سابقا- تكون السلوكيات غير المرغوبة أقل والعكس صحيح.

المدرسة:

المدرسة هي الفضاء الثاني للطفل أو المراهق والتي هي عبارة عن امتداد لسلطة الأسرة التي ينشأ فيها الطفل؛ ولكن هذه السلطة الثانية أكثر شدة على حياة الطفل؛ لما فيها من قوانين وأنظمة وضوابط تُفرَض عليه؛ فهي تضع حدودا لحريته التي كان يمارسها داخل الأسرة؛ وهذه الضوابط والحدود والقيود تجعل المراهق مصدوما بحياة لم يألفها من قبل؛ وبالتالي تنتج انحرافات سلوكية؛ وأيضا سوء تكيف المراهق مع المدرسة أو الفشل الدراسي؛ مما يجعله يشعر بالنقص وبالتالي العدوانية.

> إن السلوكيات الإنسانية لا يمكن حدوثها إلا بتوفر جملة من الأسباب.

التوصيات:

وأخيرا: في ضوء معرفتنا وتقصينا للأسباب الرئيسة لسلوك العدوان؛ فلا بد من حلول ومعالجة المشكلة بشكل جذري من قبل الأسرة والتربويين الذين لهم صلة مباشرة مع المراهقين وهي كالآتي:

التأكيد على أهمية دور المرشد النفسي المدرسي في حل مشكلات الطلاب النفسية والسلوكية.

التدخل بالبرامج الإرشادية المناسبة؛ لإحداث تغيير في اتجاهات الآباء نحو أساليب الرعاية لأبنائهم مثل القسوة والحرمان وغيرها؛ حيث إنها تؤثر في شخصية وسلوكيات أبنائهم.

توعية الأسرة بأهمية معالجة الخلافات الأسرية بعيدا عن الأبناء؛ وتوعية كل أب وأم بأنهما قدوة ونموذج يحتذى به من قبل أبنائهم الذين يقلدونهم في أفعالهم وقيمهم؛ وذلك لإعطاء صور إيجابية يحتذي بها الأبناء؛ وإكسابهم قيم التسامح والتعاون

> كلما كانت الأسرة مستقرة تكون السلوكيات غير المرغوبة أقل.

> الحرمان من أحد الأسباب المؤدية إلى السلوك العدواني.

مع الآخرين والحب والانتماء.

توعية الآباء بضرورة توفير الفرصة؛ للتعبير عن آرائهم واحترام تلك الآراء؛ ومشاركتهم في تبادل الرأي فيما بينهم بأسلوب مرن؛ ومنحهم الاستقلال والحرية وغرس الثقة في نفوسهم وروح المودة والتعاون.

توعية الآباء والمعلمين بضرورة الكف عن العقاب البدني واللفظي للمراهق؛ لأنه أسلوب يحبطه؛ ويضعف ثقته بنفسه؛ ويشعره بالدونية؛ وينمي السلوك العدواني لديه.

مساعدة المراهقين على اتباع هواياتهم المفيدة التي تساعدهم في تغلبهم على مشكلة شغل وقت الفراغ فيما ينمي شخصياتهم بطريقة إيجابية.

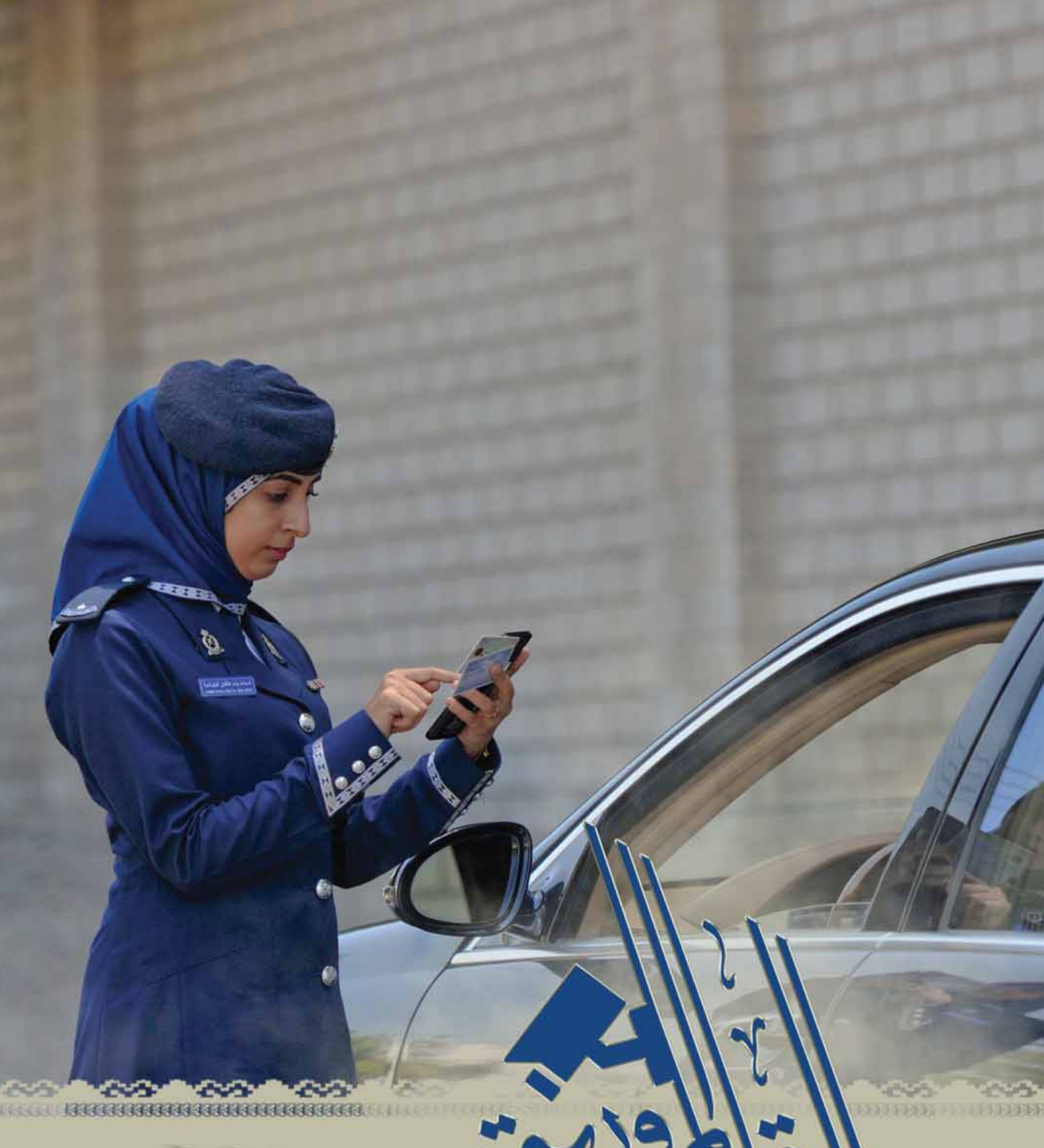

الرقابة المرورية

ضمان للالتزام بالسياقة الآمنة

بمشاركة ١٥١٩ رامٍ ورراميه يمثلون ٩٦ فريقاً.. المفتش العام للشرطة والجمارك يتوج الفائزين في ختام بطولة شرطة عمان السلطانية للرماية عام ٢٠١٩م

اختتمت بتاريخ ١٤ / ١١ / ٢٠١٩م منافسات بطولة شرطة عمان السلطانية للرماية لعام ٢٠١٩م، تحت رعاية معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك، بعد منافسات مثيرة شهدها ميدان الرماية لشرطة عمان السلطانية بولاية محضة بمحافظة البريمي بمشاركة (١٥١٩) رامٍ ورامية يمثلون (٩٦) فريقاً من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية.

وشهد يوم الختام منافسات مثيرة بين مختلف التشكيلات المشاركة لتحديد المراكز الاولى في مسابقة إسقاط الصفائح بالبندقية لمستويات الضباط والرتب الأخرى والشرطة النسائية.

وقد جاءت نتائج البطولة كالتالي:

مسابقة الرماية بالمسدس لفرق الضباط:

المركز الأول: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٧٠٤) نقطة.

المركز الثاني: فريق قيادة شرطة محافظة البريمي برصيد (٦٧٣) نقطة.

المركز الثالث: فريق قيادة شرطة محافظة الظاهرة برصيد (٦٦٩) نقطة.

مسابقة الرماية بالمسدس لفرق الرتب الأخرى:

المركز الأول: فريق الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم برصيد (١٠٤٩) نقطة.

المركز الثاني: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (١٠٤٢) نقطة.

المركز الثالث: فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري برصيد (١٠٣٧) نقطة.

مسابقة الرماية بالمسدس لفرق الشرطة النسائية:

المركز الأول: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٦٨٧) نقطة.

المركز الثاني: فريق إدارة موسيقى الشرطة برصيد (٦٣٦) نقطة.

المركز الثالث: فريق قيادة شرطة محافظة شمال الباطنة برصيد (٦١٥) نقطة.

مسابقة الرماية بالبندقية لفرق الرتب الأخرى:

المركز الأول: فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة برصيد (١٢٥٦) نقطة.

المركز الثاني: فريق الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم برصيد (١٢٥٦) نقطة.

المركز الثالث: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (١٢٥٢) نقطة.

مسابقة إسقاط الصفائح بالمسدس لفرق الضباط:

المركز الأول: فريق قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية.

المركز الثاني: فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

المركز الثالث: فريق قيادة شرطة محافظة الظاهرة.

مسابقة إسقاط الصفائح بالمسدس لفرق الرتب الأخرى:

المركز الأول: فريق قيادة شرطة محافظة شمال الباطنة.

المركز الثاني: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

المركز الثالث: فريق قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية.

مسابقة إسقاط الصفائح بالمسدس لفرق الشرطة النسائية:

المركز الأول: فريق إدارة موسيقى الشرطة.

المركز الثاني: فريق الإدارة العامة لأمن المطارات.

المركز الثالث: فريق قيادة شرطة محافظة مسندم.

مسابقة إسقاط الصفائح بالبندقية لفرق الضباط:

المركز الأول: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

المركز الثاني: فريق قيادة شرطة محافظة الوسطى.

المركز الثالث: فريق الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف.

مسابقة إسقاط الصفائح بالبندقية لفرق الرتب الأخرى:

المركز الأول: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

المركز الثاني: فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري.

المركز الثالث: فريق الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم.

مسابقة إسقاط الصفائح بالبندقية لفرق الشرطة النسائية:

المركز الأول: فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

المركز الثاني: فريق الإدارة العامة لأمن المطارات.

المركز الثالث: فريق قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية.

أحسن الرماة في مسابقة الرماية بالمسدس لفرق الضباط:

المركز الأول: المقدم/ حمدان بن محمد العلوي من مرتب قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية برصيد (٣٦١) نقطة.

المركز الثاني: الملازم أول/ خميس بن عوض الغيثي من مرتب قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٣٦٠) نقطة.

المركز الثالث: الملازم/ حسين بن مبارك التوبي من مرتب الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم برصيد (٣٥٨) نقطة.

أحسن الرماة في مسابقة الرماية بالمسدس لفرق الرتب الأخرى:

المركز الأول: الوكيل أول/ داود بن حميد الشريقي من مرتب الإدارة العامة للأحوال المدنية برصيد (٣٦٨) نقطة.

المركز الثاني: الوكيل/ أحمد بن حمود الهاشمي من مرتب وحدة شرطة الخيالة برصيد (٣٦٥) نقطة.

المركز الثالث: الوكيل أول/ عبدالله بن خليفة الحاتمي من مرتب الإدارة العامة لأمن المطارات برصيد (٣٦٤) نقطة.

أحسن الرماة في مسابقة الرماية بالمسدس لفرق الشرطة النسائية:

المركز الأول: العريف/ أميمة بنت إبراهيم السيابية من مرتب قيادة شرطة المهام الخاصة برصيد (٣٥٦) نقطة.

المركز الثاني: الوكيل أول/ غالية بنت الرويس العامرية من مرتب قيادة

شرطة المهام الخاصة برصيد (٣٥٢) نقطة.

المركز الثالث: العريف/ لمياء بنت مطر النبهانية من مرتب قيادة شرطة محافظة مسقط برصيد (٣٤٨) نقطة.

أحسن الرماة في مسابقة الرماية بالبندقية للرتب الأخرى:

المركز الأول: الرقيب/أحمد بن حمدان العلوي من مرتب قيادة شرطة محافظة الظاهرة برصيد (٢٨٩) نقطة.

المركز الثاني: الرقيب أول/ سعيد بن سلطان الدرعي من مرتب قيادة شرطة محافظة شمال الشرقية برصيد (٢٨٩) نقطة.

المركز الثالث: العريف/سيف بن سليم الهنائي من مرتب وحدة شرطة المهام الخاصة بعبري (٢٨٩) نقطة.

أما نتائج الكؤوس فقد جاءت كالتالي:

كأس مسابقة الرماية بالمسدس للضباط:حصل عليه فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

كأس مسابقة الرماية بالمسدس للرتب الاخرى: حصل عليه فريق الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم.

كأس مسابقة الرماية بالمسدس للشرطة النسائية : حصل عليه فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

كأس مسابقة الرماية بالبندقية للرتب الأخرى: حصل عليه فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

كأس مسابقة إسقاط الصفائح بالمسدس للضباط : حصل عليه فريق قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية.

كأس مسابقة إسقاط الصفائح بالمسدس للرتب الأخرى: حصل عليه فريق قيادة شرطة محافظة شمال الباطنة.

كأس مسابقة إسقاط الصفائح بالمسدس للشرطة النسائية : حصل عليه فريق إدارة موسيقى الشرطة.

كأس مسابقة إسقاط الصفائح بالبندقية للضباط : حصل عليه فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

كأس مسابقة إسقاط الصفائح بالبندقية للرتب الأخرى: حصل عليه فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

كأس مسابقة إسقاط الصفائح بالبندقية للشرطة النسائية: حصل عليه فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

كأس أحسن رام بالمسدس للضباط: حصلً عليه المقدم/ حمدان بن محمد العلوي من فريق قيادة شرطة محافظة جنوب الشرقية.

كأس أحسن رام بالمسدس للرتب الأخرى: حصلً عليه الوكيل أول/ داود بن حميد الشريقي من فريق الإدارة العامة للأحوال المدنية.

كأس أحسن رامية بالمسدس للشرطة النسائية : حصلت عليه العريف/ أميمة بنت إبراهيم السيابية من فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

كأس أحسن رام بالبندقية للرتب الأخرى: حصلً عليه الرقيب/ أحمد بن حمدان العلوي من فريق قيادة شرطة محافظة الظاهرة.

الترتيب العام :

درع البطولة والمركز الأول في الترتيب العام (رجال): توج به فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

درع البطولة والمركز الأول في الترتيب العام (شرطة نسائية): توج به فريق قيادة شرطة المهام الخاصة.

كأس المركز الثاني في الترتيب العام (رجال): حصل عليه فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة.

كأس المركز الثاني في الترتيب العام (شرطة نسائية): حصل عليه فريق قيادة شرطة محافظة شمال الباطنة.

كأس المركز الثالث في الترتيب العام (رجال): حصل عليه فريق الإدارة العامة للتجهيزات واللوازم.

كأس المركز الثالث في الترتيب العام (شرطة نسائية): حصل عليه فريق إدارة موسيقى الشرطة.

وفي ختام البطولة قام معالي الفريق حسن بن محسن الشريقي المفتش العام للشرطة والجمارك راعي المناسبة بتتويج الفائزين وتسليم الكؤوس والدرع للفرق الفائزة بالمراكز الأولى.

فريق القيادة العامة للشرطة يتوج بلقب بطولة الشرطة لكرة اليد

بتاريخ ٢٠١٩/٩/٤م حقق فريق القيادة العامة للشرطة لقب بطولة شرطة عمان السلطانية لكرة اليد لهذا العام ٢٠١٩م بفوزه على فريق قيادة شرطة المهام الخاصة بنتيجة (١٧/٢٢) في المباراة التي جمعت بالصالة الرياضية بمركز شرطة الدقم بالوسطى.

وحصل فريق وحدة شرطة الخيالة على المركز الثالث بعد تغلبه على فريق الهيئة العامة للدفاع المدني والإسعاف بنتيجة (١٦/٢٢).

وفي نهاية المباراة قام العميد/ محمد بن سالم رعفيت قائد شرطة محافظة الوسطى بتكريم حكام البطولة، وتسليم الميداليات البرونزية لفريق وحدة شرطة الخيالة الفائز بالمركز الثالث، والميداليات الفضية لفريق قيادة شرطة المهام الخاصة الحائز على المركز الثاني، فيما قلد الميداليات الذهبية وكأس البطولة لفريق القيادة العامة للشرطة الحائز على المركز الأول.

الجدير بالذكر أن بطولة شرطة عمان السلطانية لكرة اليد لهذا العام شهدت منافسات قوية بين ٤٥ فريقاً من مختلف تشكيلات شرطة عمان السلطانية تم تقسيمها إلى ثمان مجموعات، وأدار البطولة مجموعة من الحكام من الاتحاد العماني لكرة اليد ومن شرطة عمان السلطانية.

فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بنزوى

يتوج بلقب بطولة شرطة عمان السلطانية لاجتياز الموانع ٢٠١٩م على مستوى الفرق للسنة الثانية

بتاريخ ١٥/١٠/٢٠١٩م وللعام الثاني على التوالي حقق فريق وحدة شرطة المهام الخاصة بولاية نزوى بمحافظة الداخلية إنجازا بطوليا بعد تتويجه ببطولة شرطة عمان السلطانية لاجتياز الموانع لعام ٢٠١٩م بعد أن سجل زمن وقدره (١٢،٢٩) دقيقة على مستوى الفرق وجاء فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة في المركز الثاني بزمن وقدره (١٣،٤١) دقيقة وحل في المركز الثالث الفريق الأول بوحدة شرطة المهام الخاصة بصلالة بزمن وقدره (١٤،٠٢) دقيقة في البطولة التي جرت منافساتها بوحدة شرطة المهام الخاصة بولاية الكامل والوافي بمشاركة (٢١) فريقا من منتسبي قيادة شرطة المهام الخاصة ووحداتها في المحافظات الجغرافية وفريق من أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة وذلك تحت رعاية اللواء/ سليمان بن محمد الحارثي مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية وبحضور عدد من كبار ضباط الشرطة وآمري وحدات شرطة المهام الخاصة.

المستوى الفردي للضباط :-		
	الزمن	الفريق
المركز الاول :- النقيب/ حارب بن علي الهنائي	(١١،٥١) دقيقة	فريق أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة
المركز الثاني :- الملازم/ حمود عبدالله الشرجي	(١٢،٢٧) دقيقة	وحدة شرطة المهام الخاصة بنزوى
المركز الثالث:- الرائد/ وليد بن حارب الكلباني	(١٢،٥٨) دقيقة	وحدة شرطة المهام الخاصة بنزوى
المستوى الفردي للرتب الاخرى :-		
المركز الأول :- العريف/ محمود سعيد الهطالي	(٩،٤٠) دقيقة	وحدة شرطة المهام الخاصة فصحار
المركز الثاني :- الشرطي/ مهند بن محمد القاسمي	(٩،٤٩) دقيقة	وحدة شرطة المهام الخاصة بنزوى
المركة الثالث :- الشرطي/ عبد العزيز بن سالم السهمي	(١٠،٠٠) دقائق	شرطة المهام الخاصة بالسويق

وفي ختام البطولة قام اللواء/ مساعد المفتش العام للشرطة والجمارك للشؤون الإدارية والمالية بتسليم الكؤوس للفرق الفائزة بالمراكز الأولى في البطولة كما كرم الفائزين على المستوى الفردي

واحة القراء

أقدم مركز شرطة

مركز شرطة مطرح من أقدم مراكز الشرطة الذي افتتح في عام ١٩٧٠، حيث يقدم العديد من الخدمات الأمنيه التي تساعد السياح والأسواق التجارية من حوله ، يعد مركز مطرح نموذجاً امنياً فعالاً يتوسط حركة سكانية نشطة، وله دور أساسي لحفظ الأمن والنظام العام بإرساء الطمأنينة والسكينة.

أول قسم لوحدة الكلاب

الكلاب البوليسية لها دور فعال؛ لاكتشاف العديد من الجرائم، فأنشئ قسم وحدة الكلاب بشرطة عمان السلطانية بتاريخ ١٩٧٦/٩/١م، وقد احتوى القسم على عدة أنواع من الكلاب البوليسيه التي تتمتع بالذكاء الخارق.

أول جواز عماني

أول جواز سفر عماني يعود إصداره لعام ١٩١٤م، وكان عبارة عن ورقة واحدة متضمنة هوية حاملها ولا تحمل صورته. وفي عهد السلطان تيمور بن فيصل إلى أواخر عام ١٩٢٩م، أصبح جواز السفر في شكل دفتر يحتوى على ست ورقات، وطوله ١٥سنتيمتراً، وعرضه ١٠ سنتيمرات، وسمكه ٦ مليمترات، ومغلف بغلاف من الورق المقوى ومكسو بقماش لونه أحمر داكن.

أول فصيل من الشرطة النسائية

وظفت شرطة عمان السلطانية في مطلع عام ١٩٧٢م فتاتين؛ لتفتيش النساء المسافرات جواً من مطار بيت الفلج، ووظفت في العام نفسه عدداً آخر من الفتيات، ألحق البعض منهن بإدارة التحقيقات الجنائية، والإدارة العامة لسجون، وفي عام ١٩٧٤م جُنّد أول فصيل من الشرطة النسائية يتألف من ١٧ فتاة ، تلقى تدريبه العسكري في (مدرسة تدريب الشرطة) أسوة بفصائل المستجدين الذكور؛ ومع مرور الأعوام تزايد عدد عناصر الشرطة النسائية وارتقى البعض منها إلى رتب الضباط.

إدارة طيران الشرطة

افتتحت إدارة طيران الشرطة في شهر سبتمبر سنة ١٩٧٤م وكان مكوناً بدايته من طائرة (بلاتس بوتر) وفي شهر مارس ١٩٧٥م أضيفت ٥ طائرات هليوكبتر من طراز بل ٢٠٥.

إصدار أول رخصة سياقة

أول إصدار رخصة سياقه في عام ١٩٥٩م، وهي عبارة عن كتيب صغير، مغلف بجلد من الورق المقوى، مكسو بقماش أحمر، ويحمل وجه الكتيب شعار السلطنة (قانون السيارات ورخصة السياقة).

المسابقة رقم (٥٦) العدد ١٥٦

شروط المسابقة

١. ألا يقل عمر المتسابق عن ١٥ سنة.
٢. لا تقبل إلا القسائم الأصلية للمسابقة.
٣. يمكن للمشترك أن يشترك بأكثر من قسيمة.
٤. تبعث القسائم إلى بريد المجلة أو يتم تسليمها باليد إلى إدارة تحرير مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة - القيادة العامة للشرطة بالقرم.

سؤالا المسابقة

١. متى يصادف يوم المرأة العمانية ؟
٢. متى تم افتتاح جامع السيدة ميزون ؟

إجابات المسابقة رقم (٥٥) للعدد ١٥٥ هما :

١. ادموند هيلاري.
٢. مدينة شيكاغو الأمريكية.

الفائزان في مسابقة العدد الماضي هما :

١. مبارك بن محمد البوصافي.
٢. عبدالعزيز بن ابراهيم اليحيائي.

قسيمة الاشتراك في المسابقة رقم ٥٦ العدد ١٥٦

الإجابات : .....

الاســـم : .....

العنـــوان : .....

الهـــاتف : .....

(يرجى من الفائزين الحضور إلى مكتب مجلة العين الساهرة بإدارة العلاقات العامة / القيادة العامة للشرطة بالقرم - لاستلام جوائزهم)

الشرطة مسيرة حافلة بالإنجازات

الرائد/هلال بن محمد الحراصي*
مدير التحـــــرير

حظيت شرطة عمان السلطانية منذ نشأتها باهتمام بالغ وعناية خاصة من لدن المقام السامي لمولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى - أيده الله - كونها الجهة المناط بها حماية الأمن والاستقرار وكفالة الطمأنينة والسكينة، وها هي اليوم تمر بعصر التجديد والتطوير بما تستلزمه المرحلة الحالية التي يشهدها العالم، والتي تتطلب أسلوباً جديداً في إعداد رجال الشرطة وتسليحهم بالعلوم والمعارف وتزويدهم بالآليات والمعدات والتقنيات المعينة لهم على أداء مهامهم بكل كفاءة واقتدار.

ففي الجانب التخطيطي تحدد القيادة العامة للشرطة المسارات العملية والتدريبية لجميع تشكيلاتها؛ وفقاً لأحدث الأساليب العلمية، باعتبار أن التخطيط ركيزة أساسية لمختلف مجالات العمل الشرطي، وتستند على خطط وبرامج محددة بدقة؛ إلى جانب المتابعة المستمرة بصورة دورية لتقويم مسارات الأداء وتحقيق الجودة المنشودة في العمل.

ويعكس التقدم الذي تشهده شرطة عمان السلطانية في كافة المجالات الخدمية والأمنية نجاح التخطيط الاستراتيجي للقيادة العامة للشرطة والذي مكنها من تحقيق إنجازات مختلفة، ومواكبة التطورات والمتغيرات والظواهر الأمنية المستجدة التي يشهدها عالمنا المعاصر، والتصدي للجريمة بأشكالها المختلفة وحماية أفراد المجتمع من تأثيراتها السلبية، بالإضافة إلى التقليل من الحوادث المرورية والخسائر المترتبة عليها، مسخرة جميع الإمكانات البشرية والمادية لتحقيق ذلك.

وإن كفاءة القوة البشرية هي المحرك الحقيقي للأعمال و الركن القوي الذي تستند عليه الجودة العملية، فقد حرصت شرطة عمان السلطانية في سبيل ذلك ببناء برامج خاصة لمختلف التخصصات الشرطية، من أجل رفع الحصيلة المعرفية لدى منتسبي الشرطة وتنمية مهاراتهم، وتتابع القيادة الموقرة باهتمام كافة المراكز التدريب في الشرطة والإشراف العام على وضع الخطط التدريبية (المحلية والخارجية)، خاصة ذات البعد الأمني والدورات التخصصية لارتباطها المباشر بالإنجازات والخطط الاستباقية الوقائية للتقليل من الحوادث والحد من ارتكاب الجرائم، فاحتلت بذلك مراكز الريادة والصدارة ولله الحمد.

وفي ظل هذا الاهتمام الكبير الذي يوليه حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم القائد الأعلى ـ حفظه الله ورعاه ـ لشرطة عمان السلطانية فإنها لا تألوا جهداً بكافة تشكيلاتها للنهوض بمسؤولياتها وأداء دورها النابع من رسالتها في حفظ الأمن و الاستقرار وحماية مسيرتها التنموية وبث الثقة والطمأنينة لدى جميع أفراد المجتمع بكل فئاته ومشاركاته في دعم أمن المجتمع باعتبار الأمن مسؤولية الجميع في إطار استراتيجية واضحة برؤية عصرية لتطبيق شعار كلنا شرطة.. هذا هو المبدأ والنهج الذي تسير عليه شرطة عمان السلطانية.. لتكون عند حسن الظن وجديرة بتحمل أعباء الأمانة والمسؤولية، لتبقى عمان واحة للأمن ومستقر للأمان.

حفظ الله مولانا جلالة السلطان المعظم وأمد في عمره وأطال بقاءه فخرا وذخرا لعمان وأهلها الكرام، وكل عام والجميع بخير.

حتى نلتقي

* ماجستير في إدارة الجودة